

550
2/5/19

2550 / 51A^E

مجموعۃ القوانين

الجزء الثالث

يحتوى على اللوائح والمواين الانيه

- | | | | |
|------|-------------------------------|------|-------------------------|
| ١٤ - | لائحة ترتيب المجالس الحسبية | ١ - | لائحة البرع والجسور |
| ١٥ - | قانون ترتيب المجالس الحسبية | ٢ - | لائحة البرك والمنسحابات |
| ١٦ - | « مكمّل لقانون الينا نصيب | ٣ - | قانون الاجزاحة |
| ١٧ - | قانون الاصلاح الصحي | ٤ - | لائحة تعليم الجداوى |
| ١٨ - | الحفاظة سينما | ٥ - | الحفاظين |
| ١٩ - | لائحة لتيارات | ٦ - | قانون المحكمة المحصورة |
| ٢٠ - | الوفى مخصوص | ٧ - | « الجنس بالجسد المصرية |
| ٢١ - | تسليم المجرمين وتنفيذ الاحكام | ٨ - | ابطال المخاسنة |
| ٢٢ - | « المجازى القر نسائى | ٩ - | قانون لمخفية من الدحاد |
| ٢٣ - | شأن امانه مصرية | ١٠ - | « انتخاب الامم المتحدة |
| ٢٤ - | اتيارات طائفة الانجيليين | ١١ - | « علماء الم |
| ٢٥ - | « الارمن الكاثوليك | ١٢ - | ضرمه خذاه |
| ٢٦ - | الروم الارثوذكس | ١٣ - | حماته احوال |
| ٢٧ - | « القبايس الارثوذكس | ١٤ - | « تمصّب الارتمبا |

۱۰۰۰ یوسف علی رابعاً حصه یوسف اصف است اءلوهو

٢٠٠٢ رف الطاع محتوطة

مجلسه الامويه شارع عبد العزيز قصر

۱۱۱

لائحة

الترع والجسور الصادرة في ١٦ شعبان سنة ١٣١١ الموافق ٢٢ فبراير

سنة ١٨٩٤

﴿ أمر عال ﴾

بناء على ما عرضه علينا ناظر الاشغال العمومية وموافقة رأي مجلس
النظار وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين — أمرنا بما هو آت
(المادة الاولى — في الترع والجسور العمومية)

يراد بالترعة مجرى معد لري أراضي أكثر من بلدين كلها او بعضها
وتعتبر جميع الترع التي من هذا القليل عمومية ونفقة انشائها وصيانتها في
الغالب على الحكومة وهي تعد من الاملاك العمومية وليس التسوين للأفراد
باستعمال جسورها واشغال تلك الجسور الا من باب التساهل وذلك عملا
باحكام المادة الحادية والعشرين من أمرنا هذا

(المادة ٢ — في المساقى الخصوصية)

يراد بالمسقى قناة او مجرى معد لري اراضي بلد واحد او بلدين فقط
او لري ارض لملك واحد او لعائلة مشتركة ولو تكون المسقى في زمام
عدة بلاد

وتعتبر المساقى جميعها املاكاً خصوصية والمتفقون بها هم المكلفون
لانشائها وصيانتها ويجوز للحكومة عند حصول التأخير في تطهيرها ان تطهرها

هي على نفقة هؤلاء المتفعين والمبلغ الذي يصرف في هذا السبيل يوزعه المدير على نسبة المال الذي يدفعه كل منهم ثم يحصل ذلك المبلغ بالكيفة المقررة في الامر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ على انه اذا كانت الارض المعتاد ريعها من المسقة تزيد مساحتها عن الف فدان وكانت تلك الارض للمالك واحد او لجملة ملاك فيجوز مع ذلك اعتبارها ترعة عمومية اذا طلب الملاك ذلك

(المادة ٣ في المعارف)

يراد بالمصرف اخذود او حقير مستطيل معد لصرف مياه الاراضي سواء كانت مياه ري أو مياه سيل او مياه صرف وهو عمومي اذا انصرفت فيه مياه أكثر من بلدين وخصوصي اذا انصرفت فيه مياه بلد واحد او بلدين فقط الا اذا كان الغرض منه صرف مياه ارض تزيد مساحتها عن ألفي فدان ولو تكون في زمام بلد واحد فيعتبر حينئذ عموميا . وعلى الحكومة صيانة المصارف العمومية وعلى المتفعين صيانة المصارف الخصوصية وتسري احكام الفقرة الثانية من المادة السابقة على المصارف الخصوصية المحكي عنها

(المادة ٤ — في الاعمال الواقعة من الفيضان)

تشمل الاعمال الواقعة من الفيضان اعمال الجسور والرووس والصلايب والطراريد وغيرها من الاعمال التي يراد بها وقاية الاراضي والبلاد من طغيان المياه عليها وهذه الاعمال تعد عمومية ولذلك فالحكومة مكلفة بها جميعها اما الحوش الخصوصية التي على سواحل النيل او الداخلة في الفيضان ويكون ملاكها هم الذين انشأوها فصيانتها تكون على اولئك الملاك

(في اختصاصات مفتشي الري والباشهندسين)

(المادة ٥) مفتشو الري هم النائبون عن نظارة الاشغال العمومية والباشهندسون وجميع خدمة الري الذين في دائرة تقايشهم هم تابعون لهم واختصاص هؤلاء المفتشين وعلاقتهم مع المديرين هي مقررة في اللائحة الصادرة في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٥

(في حقوق الارتفاق)

(المادة ٦) مالك الارض التي عليها حقوق الارتفاق بوجه قانوني كالمساق والمصارف التي تمر فيها وتتنفع منها الاراضي المجاورة لتلك الارض لا يسوغ له بوجه من الوجوه اعداد هذه المساق او المصارف للزراعة او اتلافها او ردمها بدون التراضي بذلك كناية من ارباب الاراضي المتفعة بذلك المصارف او المساق

(في توقيف الآلات الرافعة وسد الترع)

(المادة ٧) لا تطالب الحكومة بتعويض ما عن خسائر نشأت عن قلة المياه في احدى الترع او عن وقوف سيرها لاسباب قهرية او لاصلاح او تعديل تتبين ضرورتها او لامر آخر يرى مفتش الري ضرورة اتخاذها لموازنة المياه في تلك الترة او لحفظ منسوبها كسد احدى الترع مثلا او اتصاف الري اياما في جزء منها او في جميعها وذلك اسد العوز في جهة أخرى أكثر افتقاراً للمياه. اما اذا دعت الحال الى تطهير ترعة من الترع او اصلاحها فعلي مفتش الري او باشهندس المديرية بالنيابة عنه ان يختار من اجل اجراء ذلك الوقت الذي يتيسر فيه الاستغناء عن المياه اللازمة للري او السفى انما قبل

مباشرة اي عمل من هذا القيل يجب على مفتش الري ان يتفق مع المدير عن ذلك عملاً بأحكام اللائحة الصادرة في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٥ وهي اللائحة المقرر فيها اختصاصات مفتشي الري والمديرين وعلاقاتهم ويجب على المدير ان يستدعي اصحاب الاراضي ووكلاءه الرسميين ويستشيرهم في الامر

(في اثناء المساقى الصيفية)

(المادة ٨) اذا اراد ارباب الاراضي او اهالي البلد انشاء مسقة صيفية في اراضيهم خاصة يجب ان يقدموا طلبهم الى المدير وهو يبلغه الى مفتش الري مشفوعاً برأيه وملحظاته فاذا اتفق مفتش الري مع المدير فيعطي المدير حينئذ الرخصة او لا يعطيها حسب مقتضى الحال ويكون انشاء المسقة (اذا رخص بها) على نفقة الطالين وتكون ملكاً لهم على ان حق ملكيتهم فيها لا يترتب عليه منع باقي اصحاب الاراضي المجاورة من استعمال المسقة لري اراضيهم حتى في زمن التحريق وذلك بعد ان يأخذ اصحاب تلك المسقة كفاية اراضيهم منها ولكن في هذه الحالة يجب على اصحاب الاراضي المجاورة ان يشتركوا مع اصحاب المسقة في مصاريف الانشاء والصيانة على نسبة مساحة اراضيهم المنتفعة بتلك المسقة

(في احتياز المياه لارض المير اذا لم يمكن الري الا به)

(المادة ٩) اذا رأى احد ارباب الاطيان انه يستحيل عليه ري ارضه رياً كافياً الا بانشاء مسقة في ارض ليست ملكه او باستعمال ترعة نيلية او مسقة موجودة في ارض الغير وتعذر عليه التراضي مع اصحاب

الاراضي ذوي الشأن او وكلائهم الرسميين فيرفع شكواه للمدير وهو يلتقيها لمفتش الري مشفوعة برأيه وملحوظاته فينظر المفتش في المسألة في عمل الواقعة ويصدر قراره فيها بعد سماع اقوال اصحاب الاراضي ذوي الشأن او وكلائهم الرسميين اذا حضروا

وله ان يعين لذلك باشمهندس المديرية او معاونه الخصوصي وقبل الانتقال من عمل الواقعة بأربعة عشر يوماً على الأقل يجب اخبار جميع اصحاب الاراضي ذوي الشأن او وكلائهم الرسميين عن اليوم والساعة اللذين يحصل فيهما ذلك الانتقال

ولكن اذا كانت المسقة او التربة النيلية يراد استعمالها جلب المياه العصفية سواء كان بالراحة او بالآلات الرافعة وعارض ارباب الاراضي المجاورة في اقامتها لانها تضر بالاراضي التي تجتاز فيها فبنتقل مفتش الري بنفسه الى الحل المقصود ويعتمد في تقريره في هذا الشأن على بحث دقيق في التسويات

فاذا كان التقرير مؤيداً للطلب وكان المدير بعد اطلاعه عليه يوافق المفتش في الرأي فيصدر المدير نفسه حينئذ عن ذلك قراراً موضحاً فيه الاسباب ويعلن هذا القرار الى اصحاب الاراضي المعارضين اعلاناً ادارياً

ويجوز لكل من هؤلاء ان يعرض الامر على نظارة الاشغال العمومية في الخمسة عشر يوماً التي تلي تاريخ ذلك الاعلان وهي تصدر حكمها النهائي في المسألة فاذا اختلف المدير ومفتش الري معرضي المسألة ايضاً على نظارة الاشغال العمومية

وعلى كل يجب على الطالب ان يدفع ثمن الارض التي تشغلها المسقة الجديدة والمال المربوط عليها وتمويصاً عن الاضرار الناشئة والمبلغ الذي يقتضي دفعه تقررته اللجنة المنوه عنها في المادة ٢٧ من أمرنا هذا اما هذه المادة (الباسعة) فتلني المادة العاشرة من الامر العالي الصادر في ٨ مارس سنة ١٨٨١

(في عدم كفاية انباء في المسقة)

المادة العاشرة إذا رأى صاحب الارض ان ليس له المقدار الكافي من المياه لري مزروعاته فيقدم شكواه للمدير وهو يبلغها المفتش الري مشفوعة برأيه وملحوظاته لينظر المفتش فيما اذا كان ايراد المسقة المعد لري تلك المزروعات كافياً او انه يقتضي توسيع تلك المسقة معتمداً في ذلك على مقدار مساحة الارض التي تروي وعلى نوع المزروعات فاذا تقرر ضرورة توسيع المسقة وعارض المالك المجاور في ذلك فتراعى حينئذ احكام المادة السابقة اما اذا كان الغرض من التوسيع مرور المياه الصيفية فيكون الاجراء في ذلك بحسب القواعد المقررة في الفترات الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة من المادة التاسعة

(في استدانة المسقة)

المادة الحادية عشرة إذا طلب احد اصحاب الاراضي تخصيص مسقة لري اراضيه في زمن قيعض خلاف المسقة التي هو يستعملها فتراعى في ذلك القواعد والاجراءات المنوطة في المادة التاسعة اما في زمن التحاريق فلا يسوغ مطالبة السيد مدير المسقى الارضاء اصحاب الاراضي التي

تجتاز فيها المسقة الجديدة

﴿ في احدث قم في احدى الترع لواقامة آلة راقعة عليها ﴾

﴿ المادة الثانية عشرة ﴾ اذا اراد اصحاب الاراضي احدث قم في احدى الترع او اقامة ساقية او آلة راقعة عليها لري اراضيها المجاورة لتلك التربة فيقدم طلبه للمدير وهو يبلغه لمفتش الري مشفوعا برأيه وملحوظاته فيرسل مفتش الري الطلب الى باشمهندس المديرية وهو اذا استصوبه وكان المراد اقامة ساقية فيعطي الرخصة اللازمة بذلك اما اذا كان المراد احدث قم فيعرض المسألة على مفتش الري وفي كلتا الحالتين يجب ان يبعث بصورة الرخصة الى المدير مع الاخطار بان اراد التربة يأذن باحداث المسقة او اقامة الساقية بدون الاضرار باصحاب المساقى الاخرى الخلفية وعلى الباشمهندس ان يكلف الطالب قبل اعطائه الرخصة بأن يتعهد باجراء كل مايلزم من الاعمال لموازنة اراد المياه في المسقة او حفظ جسور التربة بحالة صالحة على نفقته خاصة وهو (أي الباشمهندس) يبين له النقطة التي يجب ان ينشأ فيها النعم او الساقية اما القواعد المختصة بتركيب الآلات الثابتة المتنقلة « لوكومبيل » التي يديرها البخار او الهواء او التيار فمقررة جميعها في الامر العالي الصادر في ٨ مارس سنة ١٨٨١ ولا يجوز في اي حال من الاحوال اقامة ساقية او تابوت الا رخصة تعطى قبل ذلك وهذه الرخصة تعطى مجاناً

(المادة الثالثة عشرة في ابطال مسقة منع الضرر)

اذا رأى مفتش الري « بناء على طلب اصحاب الاراضي ذوي الشأن

او وكلائهم الرسميين او من تلقاء نفسه « ان مسقة لا منفعة منها للرعي وهي مائة للصرف او معدة رشحا او موجبة لذهاب المياه سدى او انها مضرة بالزراعة فليه بمد الاتفاق مع المدير بشأنها وسماع المدير اقوال اصحاب الاراضي ذوي الشأن فيها ان يبلغ رأيه في ذلك الى نظارة الاشغال العمومية وهي تأمر بسد المسقة عند انتهاء الحصاد وترخص لاصحاب الاراضي المجاورة بردها اذا تبين ان الري ممكن بمسقة اخرى بلا ضرر وفي هذه الحالة فأرض المسقة التي تكون قد ابطلت يتبع في شأنها احكام اللوائح المرعية

(في توسيع او تضيق برنج قم المسمة او تعديل مستوى فرشه)

« المادة الرابعة عشرة » اذا رأى مفتش الري ان برنج قم مسقة واسع جدا او ان مستوى فرشه يدعو الى دخول مقدار من المياه يفوق احتياج الاراضي التي ترويه تلك المسقة فعليه ان يخطر المدير ليستحضر اصحاب الاراضي او وكلائهم الرسميين امامه في يوم معين وبعد تبليغهم طلب مفتش الري والاسباب الموجبة لذلك قال افروا على رأيه فبتعين حينئذ الزمن الذي تبسر فيه احراء الاعمال وتكون الزراعة فيه غير عتاحة للساء اما اذا بدا لهم اعراض على ذلك فترفع المسألة الى نظارة الاشغال العمومية بواسطة المدير لتأمر بما تراه

وكذا اذا رؤي لزوم توسيع برنج قم مسقة او تخفيض مستوي فرشه ليكون فيه كمية وافية من المياه ويتمين ايضا الري من اللازم لذلك وفي كل الاحوال فالمصارييف على الحكومة

(في انشاء مصرف يصب في ارض الغير)

﴿ المادة الخامسة عشرة ﴾ اذا احتاج احد ارباب الاراضي ان يحدث مصرفاً لتصريف مياه ارضه وكان المصرف يمر في أراضي الغير فيمكنه اذا لم يتيسر له التراضي مع صاحب الشأن ان يرفع شكواه الى المدير وهو يبلغها لمفتش الري مشفوعة برأيه وملحوظاته والمفتش يعين حينئذ المجرى الذي يجب ان يسير فيه ذلك المصرف فاذا تعذر الحصول على الارض اللازمة لمرور المصرف فيتشاور مفتش الري مع المدير في ذلك ومع اتفاقهما يصير تبليغ المسألة الى نظارة الاشغال العمومية فاذا أقرت على انشائه تتخذ التدابير اللازمة لذلك وتكون جميع النفقة والتعويض على المتعصبين خاصة ويجب ان لا يحدث عن مرور المصرف أدنى ضرر للأراضي التي تمر فيها
(في اصلاح مسقة أو مصرف لمنع الضرر)

﴿ المادة السادسة عشرة ﴾ يجوز لصاحب ارض اصابها الضرر من مسقة أو مصرف مار فيها سواء كان ذلك من عدم التطهير او من رداءة حالة الجسور في المسقة أو مصرف ان يرفع شكواه الى المدير وهو بعد ان يتفق مع مفتش الري او باشمهندس المديرية بأصراً بما سد المسقة أو المصرف وأما بتطهيرها اذا رأى له ان ذلك كاف فإذ اتضح ضرورة المسقة أو المصرف فيكلف المدير اصحاب الشأن بحفظها بحالة جيدة او يدفع تعويض لصاحب الارض التي يصيبها الضرر بسبب تلك المسقة أو ذلك المصرف
(في استبدال مسقة لعدم نوبتها باغراض الري)

﴿ المادة السابعة عشرة ﴾ اذا رأى صاحب الارض ان موقع المسقة

المارة في أرضه يجعل الري منها متعذراً واراد استبدالها بمسقة أخرى فله ان يقدم طلباً بذلك الى المدير وهو يبلغه لمفتش الري مشفوعاً برأيه وملاحظاته ومتى اتفقا يصرح المفتش بإبطال المسقة واستبدالها بأخرى على ثقة صاحب الارض بشرط ان تكون المسقة الجديدة وافية بالغرض المقصود وهي من كل الوجوه لا تقل اتقاناً على المسقة الاولى وان لا تسد المسقة الاصلية الا بعد اعداد المسقة الجديدة واما اذا كان لا ينتفع بالمسقة الا صاحب الارض التي تمر فيها تلك المسقة فله ان يستبدلها بغيرها في أرضه بدون طلب رخصة بذلك

(في الصعوبات التي قد تحدث بشأن اصلاح مسقة)

﴿ المادة الثامنة عشرة ﴾ اذا شك احد المدير من ان اصحاب الشأن معه في المسقة غير متفقين على اصلاحها فالمدير يعين حينئذ الباشمهندس لتحقيق الشكوى في اهل المقصود فاذا اتضح ان اصلاح المسقة ضروري فعليه اي المدير ان يكلف اصحاب الشأن باصلاحها ولكن اذا تعذر عليهم ذلك سواء كان لعدم وجود اتقان كفاية بلادهم ولعدم مقدرتهم فيمكن للحكومة ان تتكلف اجراء ذلك على نفقتها وتحصن قيمة النفقة منهم في عدة مواعيد تقررها المديرية بحسب مقدرتهم وقد تجوز الحكومة عن تحصيلها منهم اذا تحقق عدم اقتدارهم ونظارة الداخلية تحكراً قطعياً في مسألة عدم المقدرة
(في رسم المسقة والمصرف او تعمير مصورها)

﴿ المادة التاسعة عشرة ﴾ اذا قدمت للمدير شكوى من احد ارباب الاراضي بان احد اصحاب الشأن معه في المسقة او المصرف المكلف

اربابها بصيانتها بحسب نص المادة الثانية قد دمر جسورها او ردم جزاء
منها او احتكره لنفسه فيبلغ المدير الشكوى الى مفتش الري مشفوعة برأيه
وملحوظاته فيتوجه مفتش الري بنفسه الى المحل المتصود او يوجه اليه
باشمهندس المديرية بعد ان يكون قد اخطر اصحاب الشأن قبل ذلك باربعة
عشر يوماً على الاقل فاذا اتضح انه قد حصل التدمير او الردم فعليه (اي
المفتش) ان يقدر الاعمال اللازمة لاعادة المسقة أو المصرف الى اصلها
ويخطر المدير بذلك لكي يلزم الفاعل الزاماً ادارياً باصلاح ما اتلفه فان
أبى يلزم حينئذ بنفقه واذا تشكى احد اصحاب الاراضي او احد المستأجرين
الى المدير بان المياه قد حجزت عن المسقة التي يستخدمها للري فالمدير يبلغ
الشكوى الى مفتش الري مشفوعة برأيه وملحوظاته كما تقدم القول في
العبارة الاولى من هذه المادة فيعين المفتش محل الواقعة بنفسه او ينتدب
لذلك باشمهندس المديرية بعد ان يخبر اصحاب الشأن قبل ذلك باربعة عشر
يوماً على الاقل فاذا تبين ان المشتكى كان يروي حقيقة اطيانه من تلك
المسقة في السنة الماضية فالمفتش يخطر المدير بذلك وهو يتخذ الاجراءات
اللازمة ادارياً لارجاع الشيء الى أصله ومنع حصول المعارضة مرة أخرى
في استعمال المسقة ثم يشرع المدير حالا بتنفيذ هذه الاجراءات على نفقة
الذي أو الذين يكونون قد حجزوا المياه عن المسقة وتحصل النفقة في جميع
الاحوال المذكورة آنفاً بالكيفية المقررة في الامر المالي الصادر في ٢٥

(في قلع الاشجار المفروسة في الجسور وميول الترع)

﴿ المادة العشرون ﴾ اذا ثبت ان لاحد الافراد أشجاراً مفروسة على الجسور وميول احدى الترع او مساطيحها كانت تلك الاشجار بسبب تشعبها تنوق سير مياه الترفة او تعطل الملاحة فيها او تمنع السير على جسورها فعلى مفتش الري أو بائمشندس المديرية ان يكلف صاحبها بازالتها فان لم يمثل في مدى ثمانية ايام فيأمر المفتش (بعد مصادقة المديرية كتاباً) بقطع تلك الاشجار او اقتضاب (تقليم) فروعها وبيع الاحطاب وتسليم ثمنها الى صاحبها بعد خصم المصاريف

(في اباحة زرع الجسور وانواع الترع)

﴿ المادة الحادية والعشرون ﴾ تجوز زراعة الجسور الغير معدة للمرور وأنواع الترع النيلية على نحو العادة المألوفة غير انه لا يجوز للزارع فيها مطالبة الحكومة بشيء عن التلف الذي يحصل لزراعتها بسبب اعمال الاصلاحات والتطهيرات اللازمة ولذلك فعلى مفتشي الري ان ينهوا على المعينين لاجراء تلك الاعمال بان يحرصوا بقدر الاستطاعة على منع كل ضرر عن الزرع النابت ولا يكاف مستأجر ارض من الاراضي الحرة الاميرية بدفع ايجار الارض التي تكون قد تلقت زراعتها بسبب اجراء عمل من الاعمال ذات المنفعة العمومية فيها قبل نضج تلك الزراعة بل تحسب له قيمة ما يكون قد تلف منها

(في تحويل جسر مزدوع الى طريق عمومي)

﴿ المادة الثانية والعشرون ﴾ اذا دعت الحال الى جعل الجسر المعناد زرعه

طريقاً للمارة او اذا أريد منع الزراعة في ذلك الجسر لداع من الدواعي فعلى مفتش الري ان يطلب من المدير اخطار زراع الجسر بصدف جواز زرعهم مرة أخرى بعد انقضاء الزراعة التي فيه . فاذا أصر بعد هذا الاخطار على استعمال الجسر فليس له ان يطلب الحكومة بشيء فيما اذا أمر المدير بإزالة مرروعاته انما اذا كان الجسر مروضاً عليه المال فعلى الحكومة ان ترفع ذلك المال وتجعل الجسر من المنافع العمومية

(في اقامة البرايخ الخاصة بالافراد في جسر النيل او جسر)
احدى الترع وترميم تلك البرايخ

« (المادة الثالثة والعشرون) * اذا ظهر لمفتش الري ان برىخاً من البرايخ المقامة بجسر النيل او بجسر احدى الترع او غيره من اعمال الوقاية سيء البناء او متخرب وهو لعة اخرى منبع الخطر للجسور فيخطر المدير عنه وهو يأمر صاحبه بترميمه او تجديده زمن نشتاء في ميءاد قدره أربعون يوماً فان لم يفعل فيطلب المفتش من المدير اجراء ذلك في ميءاد آخر قدره أربعون يوماً أيضاً فاذا أبى صاحب البريخ بعد ان يكون المدير قد كلفه مرة أخرى باجراء الترميم او التجديد فللمدير حينئذ ان يجري ذلك اما النفقة فتحصل اداريا من المالك بالكيفية المقررة بالامر المالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ فاذا اقترب الصيف ولم يتم ذلك البريخ فلمفتش الري ان يأمر بسده فوراً او ازالته نهائياً فيما اذا كان الامن على الجسور يقضي بذلك وعليه ان يخطر المدير بذلك ويجري اللازم لتوصيل المياه بآية طريقة اخرى الى الاراضي التي كانت تروى من هذا البريخ

(في اعمال الوقاية من غوائل المياه)

« المادة الرابعة والعشرون » اذا دعت الحال لاشغال قطعة ارض لاحد الافراد منزرعة كانت أو غير منزرعة أو هدم منزل أو غيره من الابنية القائمة في تلك الارض بقصد اجراء أعمال الوقاية من غوائل المياه فتقاس المساحة التي تؤخذ لذلك وتقدر اللجنة المنوّه عنها في المادة ٢٧ قيمة تلك الارض بعد سماع ما يقول صاحبها ومفتش الري وعلى ذلك المفتش ان يوضح للمدير بوجه التقريب الفوائد التي تحصل من اجراء هذه الاعمال والقيمة التي تعين لذلك تدفعها نظارة الاشغال العمومية وكل ما تقرره اللجنة في ذلك لا تقبل فيه ادنى معارضة وفي حالة اخطار اثناء فيضان النيل يجوز للمدير ان يتخذ الاجراءات اللازمة على الفور فيستخدم ارضاً مزروعة أو غير مزروعة ويهدم بيتاً أو غيره من الابنية لاجراء أعمال الوقاية المستعجلة والخسائر في هذه الحالة يقدرها المدير أو من ينوب عنه بالاتحاد مع الباشمهندس أو مهندس المركز وأربعة من العمدي يختار اثنين منهم أصحاب الشأن واثنين المدير فاذا تساوت الآراء يكون رأي المدير أو من ينوب عنه مرجحاً. اما قيمة تلك الخسائر فتدفعها نظارة الاشغال العمومية (في تحويل النيل عن مجراه)

« المادة الخامسة والعشرون » اذا تحول النيل عن مجراه حتى تكون عن ذلك جزيرة صغيرة أو ارض (طرح بحر) امام جسر ما مقام عليه آلة رافعة مرخص بها رسمياً ورأت الحكومة مناسبة بيع الارض أو الجزيرة أو ايجارها ففصلت الآلة الحق المطلق في حفر مسقة في الارض الحادثة

لا يصل الماء الى تلك الآله ولا يطلب منه شيء عن ذلك
(في شحن المراكب وتزيتها)

* (المادة السادسة والعشرون) * يسوغ لاصحاب المراكب في كل
حين شحن مراكبهم وتزيتها في جميع الموارد المدة لذلك سواء كانت على
جسور النيل او جسور الترع بشرط ان لا يحدث من ذلك ضرر ما لهذه
الجسور ولا ما يمنع المسير عليها . غير انه اذا كانت الموردة منفصلة عن الماء
بارض لاحد الافراد ولا يمكن الوصول لتلك الموردة من طريق آخر فعلى
أصحاب المراكب الاتفاق مع صاحب تلك الارض على تخطيط طريق
لمرور شحنة مراكبهم بدفع أجرة مناسبة عن ذلك فاذا توقف صاحب
الارض فيلزم بقبول الايجار الذي تقدره اللجنة المذكورة في المادة السابعة
والعشرين ولا يجوز بوجه عام لاصحاب المراكب تعمير مراكب أو ترميمها
الا على المسطاح من جهة الماء
(في لجنة التقدير)

* (المادة السابعة والعشرون) * ان لم يتفق المختصان حياً على مقدار
التمويض عن الارض اللازمة لانشاء مسقة او مصرف او عن غير ذلك مما
هو مذكور في امرنا هذا فتشكل لجنة لتقدير ذلك التمويض تؤلف من
المدير أو من ينوب عنه بصفة رئيس ومن انباش مهندس واثنين من عمد المديرية
يختار كل من المختصين واحداً منهما فاذا تساوت الآراء تكون الاغلبية
للقريق الذي منه الرئيس فاذا غاب الباشمهندس أو لم يتمكن من حضور
اللجنة فيجوز لمفتش الري ان يعين المهندس المعاون للرئيس بدلا عنه

(في عدم الحق لاصحاب المراكب بمطالبة الحكومة)

• (المادة الثامنة والعشرون) * ليس لاصحاب المراكب او اصحاب مشحوناتها ان يطالب الحكومة بتعويض ما عن تأخير يحصل من جراء اقفال ترعة او من نقص المياه فيها او في النيل أما الاقفال فيمن اليهم عنه بقدر ما يكون ذلك مستطاعاً

(في غرق المراكب او ارتطامها (تشحيطها)

• (المادة التاسعة والعشرون) * اذا غرق مركب في النيل او في احدى الترع العمومية او في احد الخيضان او ارتطم ونشأ عن ذلك عطل الملاحة او توقف -ير المياه فلي المحافظ او المدير ان يأمر صاحب المركب او الرئيس (الذي عليه ان يخبر صاحب الشحنة بذلك) باخراجه فان لم يمثل لذلك في ميعاد ثمانية ايام من تاريخ الامر فياشر المحافظ او المدير حينئذ اخراجه على نفقة صاحبه فاذا حصل للمركب اثناء الاحراج عوارماً أو تلف لمشحونه فليس لصاحبه ان يطالب الحكومة بتعويض ما عن ذلك فان لم يدفع صاحب المركب ما يكون قد صرف على اخراج مركبه في ميعاد خمسة عشر يوماً من تاريخ تكليفه بالدفع فلي المحافظ او المدير حينئذ ان يبيع المركب ومشحونه ويخصم من ائتمن مصاريف الاخراج ويسمع لبقاى صاحبه اما اذا كانت نفقة اخراجه تزيد من ثمنه وثمانين مشحونه وكان صاحب المركب فقيراً فالزيادة تكون على الحكومة

واذا غرق مركب في ترعة صفة او في هويس او امام فتحة هويس او قنطرة او ما شاكل ونشأ عن ذلك عطل الملاحة وتمذرهما او نقص في

ايراد المياه بالترعة او من هويس او قنطرة فيتخذ مفتش الري الوسائل السريسة لاجراج المركب من الموضع الخطر ويخبر المدير بذلك في الوقت ذاته وتقوم الحكومة بنفقه اخراج المركب ولكن لا يحق لصاحبه مطالبتها بشيء عن الخسارة التي تحصل اثناء الاخراج سواء كان للمركب او للمحقاقه اولمشحونه اما الاجراءات التي يقتضي اتباعها بعد اخراج المركب من الموضع الخطر فتكون بحسب ما هو مدون في القسم الاول من هذه المادة

﴿ المادة الثلاثون — في وضع المادي في الترع ﴾

لا يكتفى بترخيص نظارة المالية بوضع المادي في الترع بل يقتضي ايضاً مصادقة مفتش الري على وضعها والنقطة التي توضع فيها اما المادي القديمة فاذا رأى مفتش الري ان وجودها في محلها مضر بالري او الملاحه وكان في الامكان نقلها الى نقطة مجاورة بدون تعطيل المرور فعليه ان يطلب من المدير نقلها اما اذا كان النقل متعذراً فليفتش الري والمدير ان يتفقا على ذلك ويمرضا المسألة على نظارة المالية والاشغال العمومية وهما تقرران اذا اقتضت الحال ابطال المديية وحينئذ ترفع عوائدها ويقام كوبري عوضاً عنها للمرور العام ولا يكون لارباب المديية الحق في مطالبة الحكومة بمويز ما

﴿ المادة الحادية والثلاثون ﴾ لا يسوع تكليف ارباب المراكب المرخص لهم بالشحن والتفريغ على جسور النيل والترع والمصارف العمومية بدفع شيء من البوائد عن مراقبتهم أو اكرامهم على ذلك فمن يقدم على هذا الامر يعاقب بالعقوبات المقررة في قانون العقوبات الاهلي

في المادة الثانية والثلاثون — في المخالفات من يعمل عملاً من الاعمال الآتية يعاقب بالحبس من خمسة عشر يوماً الى شهرين وبغرامة نوازي باقل قيمة مصاريف اعادة الشيء الى اصله التي تقدرها نظارة الاشغال العمومية ولا تتجاوز هذه الغرامة ضعف تلك المصاريف

اولاً — من يعمل عملاً من الاعمال الآتية بغير ترخيص خصوصي
(ا) اقامة جسر أو لقاء أحجار وغير ذلك مما ينشأ عنه تعطيل سير المياه

(ب) اقفال ابواب الاهوسة أو فتحها أو مس أي جهاز آخر من الجهات المعدة لوقاية القناطر

(ج) ازالة جسر من الجسور القائمة في التربة لسدها أو تقليل ايرادها

(د) اقامة بناء من الابنية أو دولاب هدير أو ساقية أو طلمبة وما شاكل ذلك على جسور النيل أو لترع أو المصاريف العمومية فكل بناء أو آلة تقام على هذه الكيفية تزل حالاً (ويجوز اقامة الشادوف والنطالة والطنبورة بدون رخصة بشرط أن لا تحدث ادنى قطع أو تلف في الجسور)

(هـ) احدث قطع في جسر نيل أو إحدى ترع الري أو الصني أو اقامة فيمنع مرور مياه

(و) ازالة اتربة الحُور

(ز) احدث تعير ما في هويس أو من ساء سواء كان الهويس

أو الترم عمومياً أو خصوصياً مقاماً على جسر النيل أو جسر ترعة عمومية (ح) أخذ ترعة أو أحجاراً أو أخشاب أو غير ذلك من مهمات جسور النيل أو الترع أو مهمات أي عمل من أعمال الخفظ أو الإقدام على أمر يضر بالأعمال الصناعية ويكون مشايخ البلاد الذين يهتتم هذه الأعمال الصناعية مسؤولين إزاء الحكومة إدارياً إذا لم يبلغوا تلك الأفعال إليها بشرط أنها (الحكومة) تعين خفراء لذلك

ثانياً - من يدفن رمة في الجسر

ثالثاً - من يأخذ مياهها من إحدى الترع سواء كان ذلك بفتح فيها أو قم المسقة أو يحدث قطعاً في جسورها أو يرفع المياه منها رفقا صناعياً في الأيام التي ينه فيها مفتش الري أو غيره من المدوين بعدم استعمال مياه الترع للري (المادة الثالثة واثلاثون) * من يعمل عملاً من الأعمال الآتية يعاقب بغرامة قدرها ٢٥ قرشاً إلى ٢٠٠ قرش وبالحبس من خمسة أيام إلى ثلاثين يوماً وهذه الأعمال هي

أولاً - تصريف مياه الصرف في ترعة عمومية بغير الترخيص كتابة من مفتش الري

ثانياً - إقامة قنطرة على ترعة سواء كانت تلك القنطرة دائمة أو مؤقتة أو وضع مأسورة أو سحارة فيها بدون الترخيص بذلك ترخيصاً خصوصياً

(المادة الرابعة واثلاثون) * من يعمل عملاً من الأعمال الآتية يعاقب بغرامة قدرها عشرة قروش صاغ إلى خمسين قرشاً وبالحبس من ٢٤ ساعة إلى ١٥ يوماً وهذه الأعمال هي:

اولا - وضع الطمي الناتج من التطير أو من حفر مستقة أو قناة ساقية أو وادٍ على ميول احدى الترع أو جروفها
ثانياً - احدث ضرر بجروف مصرف عمومي باندفاع المياه المنصرفة من الاراضي أو ردم قاع المصرف بالطين أو الرمل الاتيين اليه من الخارج باندفاع المياه

ثالثاً - غرز اوتاد (خوازيق) في احدى الترع لربط شبك الصيد .

* (المادة الخامسة والثلاثون) * من يلقي رمة حيوان في النيل أو في ترعة أو مصرف عمومي أو غير ذلك من الموارد التي تفسد المياه يعاقب بغرامة قدرها مائتا قرش وعلى ارباب الحفظ اخراج تلك الرمة ودفعها

* (المادة السادسة والثلاثون) * يجوز تطبيق عقوبات الغرامة والحبس المذكورتين في المواد ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ من هذه اللائحة كل واحدة منهما على حدتها .

* (المادة السابعة والثلاثون) * فضلا عن محاكمة المخالف عن المخالفات المتقدم ذكرها يلزم في كل حال باعادة الشيء الى اصله واذا امتنع فالحكومة تجرمي الاعمال اللازمة على نفقته خاصة وتحصل قيمتها منه بالكيفية المقررة في الامر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

* (المادة الثامنة والثلاثون) * تصدر الاحكام لجنة ادارية تشكل من المدير والباشمهندس أو من ينوب عنه وثلاثة من عمد المديرية تصبها تعيينهم نظارة الداخلية وتكون حكم تلك اللجنة بأغلبية الآراء .

ولا تقبل ادنى معارضة اذا كان الحكم صادراً بالغرامة فقط وفي حالة صدور الحكم بالحبس يجوز للمحكوم عليه استئناف الحكم امام لجنة مخصوصة تشكل في نظارة الداخلية من وكيل هذه النظارة بصفة رئيس ومن مستشار حديوي ومن مندوب من نظارة الاشغال العمومية ويرفع الاستئناف باعلان يقدم للمديرية او المحافظة في حلال الثلاثة ايام التالية لتاريخ صدور الحكم ولا يقبل الا اذا اثبت المستأنف عند تقديم الاعلان انه دفع ما حكم عليه به من الغرامة ومصاريف اعادة الشيء الى اصله مع حفظ حقه بردها اليه اذا برئت ساحته

(المادة التاسعة والثلاثون) تضع نظارة الداخلية لائحة خصوصية تقرر فيها الاجراءات التي تتبع امام اللجنة الادارية واللجنة المختصة (المادة الاربعون) مشايخ وخفراء البلاد والكفور ونظار جفالك او عزب الدومين والدائرة السنية هم مسؤولون عن المحافظة على الجسور والترع وجميع الاعمال الصناعية التي هي في دائرة كل منهم وفي عهده فاذا حصلت مخالفة فيلزموه شخصياً نفقة اعادة الاعمال الى اصلها اذا لم يتيسر معرفة الفاعلين

(المادة الحادية والاربعون) تحصل قيمة المصاريف والغرامات بمقتضى احكام الامر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٩٠ وفي حالة عدم تحصيل الغرامة يحبس المحكوم عليه بها ٢٤ ساعة عن كل ثلاثين قرشاً منها وهذا الحبس يحكم به المدير

(المادة الثانية والاربعون) يخفي كل ما كان من الاحكام

السابقة مخالفاً امرنا هذا

(المادة الثالثة والاربعون) على نظارة الداخلية والمالية والاشغال

الصنومية والحاقية تنفيذ امرنا هذا كل منهم فيما يخصه

صدر بسراي طابدين في ١٦ شعبان سنة ١٣١١ - ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤



لائحة

مخالفات قانون الترع والجسور الصادرة في ١٦ يوليو سنة ١٨٩٨

(ترجمة قرار نظارة الداخلية)

بعد الاطلاع على القرار النظاري الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٨٩٤

مشتتلا على لائحة الرافعات التي تتبع في مخالفات قانون الترع والجسور الصادر

في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ و ١٦ شعبان سنة ١٣١١ وعلى القرارين النظاريين

الصادر أحدهما في ٨ مايو سنة ١٨٩٥ والآخر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٧

تعديلا للقرار المذكور وعلى المادة التاسعة والثلاثين من القانون المذكور

قد قررنا إلغاء الثلاثة القرارات المتقدمة ذكرها (وهي قرار ٢٤ مارس سنة

١٨٩٤ وقرار ٨ مايو سنة ١٨٩٥ وقرار ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٧) واستبدالها

بالقرار الآتي

هو المادة الاولى كل مخالفة لاحكام قانون الترع والجسور الصادر

في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ (١٦ شعبان ١٣١١) يكون اثباتها في محضر

محضره ومجلسه مهتمس الزكوة أو معاون يتقدمه الماشهيندي لذلك ويوقع

عليه أيضا العمدة أو أحد مشايخ البلد الذي تكون المخالفة قد حدثت في دائرة اختصاصه فإذا كان العمدة والشيخ غائبين يوقع عليه مأمور المركز أو أحد معاوني المديرية أو المركز أو أحد رجال البوليس بشرط أن يكون الواحد منهم قد شاهد حدوث المخالفة عياناً فإذا كان أحد هؤلاء العمال أو أحد رجال البوليس غائباً فيمكن في محاكمة المخالف أن يصادق على توقيعات محضر المخالفة مفتش الري أو الباشمهندس أو أحد مديري الأعمال أو أحد ملاحظي أعمال المقاولات أو مهندس يتدبه مفتش الري أو أن يكتبني بتوقيع أحد هؤلاء العمال بدون لزوم لتوقيع آخر معه وكلما اتدب الباشمهندس أحد معاونين أو اتدب مفتش الري أحد المهندسين إلى مأمورية يفوض إليه فيها تحرير محاضر بحسب هذه المادة ويجب إبلاغ المدير على الفور اسم المندوب والمأمورية المكاف هو بها وقد تكون المأمورية مختصة بمسألة واحدة أو بجملة مسائل أو بجهة واحدة بفرض على المندوب أن يقيم بها زمناً معلوماً كمسألة مخالفة نظام المناوبة مثلاً على ترعة مفروضة أو في مركز في أثناء نفوذ ذلك النظام

﴿ المادة الثانية ﴾ يؤرخ المحضر ويكون مشتملاً على ما يأتي

أولاً اسم المخالف ولقبه ومهنته ومحل إقامته . ثانياً تعيين المخالفة وتاريخ ارتكابها ومحل وقوعها وعلى من ثبتها أن يبين أيضاً في المحضر الظروف الدالة عن ادانة المآثم وبمقت ذلك المحضر في مبدى اربع وعشرين ساعة الى المديرية مشفوعاً بتقرير منه يبين فيه مصاريف إعادة الشيء الى اصله

{المادة الثالثة} يجعل في المديرية دفتر مخصوص يتولى تحريره
 أحد المستخدمين ويكون بوظيفة كاتب اللجنة ويدون فيه على الفور
 الامور الآتية

الاول - تاريخ ورود التقرير - والثاني - تاريخ المحضر - والثالث - اسم
 المخالف ولقبه ومهنته ومحل اقامته - والرابع - موضوع المخالفة

{المادة الرابعة} يبعث كاتب اللجنة الى المخالف في مدى
 ٢٤ ساعة تلي تاريخ ورود التقرير طلباً بسيطاً للحضور امام تلك
 اللجنة ويكون ذلك الطلب نسختين أصليتين مذكوراً فيه أولاً اسم
 المخالف ولقبه ومهنته ومحل اقامته. ثانياً موضوع المخالفة. ثالثاً مواد
 القانون التي تنطبق عليها. رابعاً يوم الحضور وساعته ويجعل ميعاد الطلب
 ثلاثة ايام كاملة على الاقل

{المادة الخامسة} يكلف احد رجال الادارة بتسليم نسخة الطلب
 الى المتهم ويذكر ذلك في ذيل هذه النسخة والنسخة الاخرى ايضا مع ذكر
 تاريخ توقيعه عليها وعلى المدعو للحضور امام اللجنة ان يوقع ايضا على الطلب أو
 يحتمه فان أبي التوقيع او كان غائبا يذكر ذلك ايضا وتسلم النسخة الاصلية
 الى شيخ البلد او الى شيخ الحارة وعليه ان يعطي ايصالا بالاستلام

{المادة السادسة} على كاتب اللجنة ان يدون في الدفتر المتوفى
 عنه في المادة الثالثة من هذا القرار تاريخ الطلب وكل ما يتبع ذلك من
 الاجراءات الى ان يصدر الحكم النهائي في امثاله

{المادة السابعة} على المتهم ان يحضر نفسه امام اللجنة في اليوم

والساعة المفروضين للحضور ولا يجوز له قط ان يحتج بأن الطلب غير مستوف الاصول المقررة فجرد حضوره امام اللجنة يبطل كل احتجاج من هذا القبيل

• (المادة الثامنة) • متى حصل التوقيع على المحضر بحسب الاصول يصبح المحضر معمولاً به الا اذا ثبت ما ينافيه وعلى كاتب اللجنة ان يتلوه ويتلو التقرير الملحق به ثم يدي المتهم ما لديه من أوجه الدفاع عن نفسه ويجوز له أن يطلب سماع شهوده اذا هو قدمهم لذلك في الجلسة ويلخص كاتب الجلسة أوجه الدفاع وشهادة الشهود في محضر يحرره عن ذلك وتصدر اللجنة حكمها في ذات الجلسة مشتملاً على الخييات ثم للجنة أن تأمر بتحقيق اضافي في القضية اذا رأت لذلك لزوماً فتمين اليوم والساعة اللذين تمتد فيها الجلسة للنظر في تلك القضية ثانية اما مياد هذه الجلسة فلا يتجاوز ١٥ يوماً

• (المادة التاسعة) • اذا لم يحضر المتهم في الجلسة الاولى على اللجنة ان تحقق ما اذا كانت الاجراءات المختصة بطلب حضور المخالف قد استوفيت بحسب نص المادة الرابعة والمادة الخامسة من هذا القرار فاذا تبين لها في تلك الاجراءات شيء مغاير للاصول تأمر حينئذ بطلب آخر للحضور يجب ارساله في مدي ثلاثة ايام

• (المادة العاشرة) • اذا كان طلب الحضور مستوفياً بحسب الاصول المقررة فيصدر الحكم غيباً ولا تجوز المعارضة فيه

• (المادة الحادية عشرة) • اذا قبل من المتهم الاستئناف بناء على احكام

المادة الثامنة والثلاثون من قانون الترع والجسور فعليه عند تقديم التقرير اللازم لذلك ان يقدم وصلا يتضح منه انه قد دفع الى خزانة المديرية المبلغ المحكوم به عليه من غرامة ومصاريف اعادة الشيء الى اصله فاذا لم يكن التقرير مشفوعا بذلك الوصل فلا يقبل ويرسل طلب الاستئناف هذا في مدى الثلاثة ايام الى نظارة الداخلية ومعه الحكم واوراق القضية

(المادة الثانية عشرة) تلتزم اللجنة في زمن المناوبة الصيفية (وهي مناوبة الواورات والعلمبات) مرة واحدة في الاسبوع على الاقل فاذا كان قبل ميعاد الاجتماع بثلاثة ايام على الاقل لم يرسل طلب من طلبات المحصور ولا توجد قضايا متأخرة فعلى المدير اخطار أعضاء اللجنة بأن اللجنة لاتلتزم في ذلك الاسبوع

(المادة الثالثة عشرة) يكلف المدير بتنفيذ أحكام اللجنة المذكورة ولجنة الاستئناف المخصوصة

(المادة الرابعة عشرة) يتتدي العمل بهذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بعشرة ايام عن ناظر الداخلية

حرر في الاسكندرية في ١٦ يوليو سنة ١٨٩٨ حسين فخري



لائحة البرك والمستنقات

الصادرة في ٢١ فبراير سنة ١٨٩٤

بشأن اعطاء البرك والمستنقات ملك الميري المضرة بالصحة مجاناً
تظير ردمها وابلقت للمديريات والمحافظات بمنشور من نظارة المالية بتاريخ
مارس سنة ١٨٩٤ نمرة ٦ املاك بعد التصديق عليها من مجلس النظر
* (المادة الاولى) * يجوز اعطاء البرك والمستنقات ملك الميري المضرة
بالصحة العمومية بصفة ملكية الى من يتعهد بردمها تحت الشروط الآتية يلانها
* (المادة الثانية) * يلزم تقدم الطلبات عن ذلك على ورق تمغة قشة
ثلاثين ملجاً الى المديرية او المحافظة ذات الشأن شاملة للايضاجات الآتية

اولاً — موقع البركة او المستنق

ثانياً — البندر او الناحية الكائنة بها

ثالثاً — مساحتها بوجه التقريب وحدودها

رابعاً — الجهة التي يريد الطالب اخذ اتربة الردم منها

خامساً — الميعاد الذي يتعهد بالبدء في الاعمال اللازمة فيه

سادساً — الميعاد الذي يتعهد بانتهاء الردم فيه ولا يجوز في اي حال من

الاحوال ان يزيد هذا الميعاد عن سنتين

* (المادة الثالثة) * يرسل الطلب من المدير او المحافظ الى مفتش الري

لا بداء ملحوظاته عنه وتعيين منسوب الردم الذي يلزم لمنع نشع المباء

ويؤخذ أيضاً رأي التنظيم اذا كانت البركة واقعة في جهة تحت احكام التنظيم
 * (المادة الرابعة) - بأعام ذلك يرسل الطلب مع الاوراق الخاصة به
 من المدير او المحافظ مشفوعاً بمحفظاته الى نظارة المالية لاصدار قرارها
 بما يترأى

* (المادة الخامسة) - اذا رؤي اجابة الطلب يكلف المدير او المحافظ مهندس
 المديرية او المحافظة بتحديد المستنقع او البركة ويحصل على تعهد موقع عليه
 من الطالب بما يأتي

اولاً - بالبدء في عمل الردم في الميعاد المحدد

ثانياً - باجراء ربع الاعمال على الاقل في المدة الاولى الموازية لربع
 الميعاد المقرر لانمام العمل

ثالثاً - بتقييم الردم على المنسوب الذي تقرر وفي الميعاد المعين

رابعاً - بعدم اخذ اربة من نقطة غير التي تعينت

بحيث أنه اذا صار مخالفة أي شرط من الشروط التي توضحته فنسقط حقوق
 الطالب في ارض البركة أو المستنقع بدون اعطائه تعويضاً ما عن التجفيف أو
 الردم الذي يكون قد اجراه أو عن اي شيء آخر

* (المادة السادسة) - يسلم المدير او المحافظ الى الطالب بعد ذلك رخصة
 واضحة بها موقع وحدود ومساحة البركة او المستنقع وكافة اشتراطات التمهيد
 * (المادة السابعة) - اذا لم يبدى المعطى اليه في الاعمال في الميعاد المعين او

ابتدأ فيها ولم يتم ما يوازي الربع في الميعاد المين في الفقرة الثانية من المادة
 الخامسة تكون الرخصة ملغاة ولا يعمل بها وللحكومة حق التصريف في

المستنقع او البركة كيف تشاء وفي هذه الاحوال يصدر المدير او المحافظ قراراً منه بلفو الاعطاء بدون احتياج لاجراءات اخرى بناء على تقرير يقدم من مهندس المديرية او المحافظة مثبتاً فيه عدم قيام المعطى اليه بتهداته

• (المادة الثامنة) • متى اتضح بدو الاعمال وتجميعها بدون تأخير بحسب الاشتراطات السابق ايضاحها ففي نهاية المدة المحددة لاتمامها يكلف المدير او المحافظ مهندس المديرية او المحافظة بمآينة البركة او المستنقع ويسمل محضر من المهندس المذكور يبين فيه اذا كان الردم حصل او لم يحصل على واقع المنسوب المقرر ويصير اشعار المعطى باليوم والساعة اللذين يتحددان لهذه المآينة قبل ثلاثة ايام على الاقل حتى يتسنى له الحضور اذا رغب

• (المادة التاسعة) • اذا اتضح من المحضر الذي يحضره المهندس المذكور ان الردم لم يتم في الميعاد المعين فتقرر من المدير او المحافظ بسقوط حق المعطى اليه ويضع يده حيثنذ على ارض البركة او المستنقع التي تبقى ملكاً للميرى ولا يسوع للمعطى اليه المطالبة بشيء ما كما يقضي عليه تهده

• (المادة العاشرة) • يسوغ للمعطى اليه التظلم من القرار الذي يصدره المدير او المحافظ حسب نص المادة السابقة والمادة السابعة الى ناظر المالية الذي يصدر قراراً نهائياً ويلزم تقديم هذا التظلم في بحر الخمسة عشر يوماً التالية لتاريخ اعلان القرار للمعطى اليه بالطريقة الادارية

• (المادة الحادية عشرة) • اذا اتضح من محضر المهندس اعلم الردم فيخطر المحافظ او المدير نظارة المالية عن ذلك فتصدر له الامر بتحرير حجة الملكية ورسم المعطى اليه وتنفى حيثنذ ارض المستنقع او البركة من دفع ضريبة عنها

مدة عشر سنوات اعتباراً من اليوم التالي لاقضاء ميعاد الردم
 * (المادة الثانية عشرة) * لا تسري احكام هذه اللائحة الا على البرك
 والمستنقعات الواقعة على مسافة اقل من الف متر من نقطة سكن كل مدينة
 او ناحية وعزبة

القاهرة في ١٥ مارس سنة ١٨٩٤



قانون

الاجزاجية

الصادرة الامر الملكي بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٠٤ الذي يسري على الوطنيين
 والاجانب معا وهذا نصه بعد ادبياجة
 بعد الاطلاع على لائحة تعاملي صناعة الاجزاجية الملكية الصادرة
 في ١٣ يونيه سنة ١٨٩١

والاطلاع على لائحة تجارة الجواهر السامة الصادرة في التاريخ المذكور
 والاطلاع على ماقررت الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة
 بتاريخ ٧ يونيه سنة ٩٠٤ طبقاً للامر المالي الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩
 وبناء على ما عرضه علينا ناضر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار
 وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين
 أمرنا بما هو آت

(الباب الاول في الاجزاجية)

* (المادة الاولى) * لا يجوز لأي شخص كان ان يتعامل صناعة الاجزاجية

في القطر المصري ما لم يكن حائزاً لدبلومة أجزاجي من احدى المدارس
المعروفة ونال تصريحاً بذلك من نظارة الداخلية

ويعطى هذا التصريح بناء على طلب مدير عموم مصلحة الصحة ويجب
أن يكون طلب التصريح مرفقاً بشهادة رسمية صادرة أو مؤثر عليها من
جهة الاختصاص التابع لها الطالب مثبتة لشخصيته وحسن سلوكه

﴿ المادة الثانية ﴾ ليس من الضروري أن يكون صاحب الاجزخانة
أجزاجياً حائزاً الدبلومة بل يكفي أن يمين لادارتها أجزاجياً مصرحاً له
بتعاطي الصناعة في القطر المصري

وليس على صاحب الاجزخانة في هذه الحالة سوى الحصول على
تصريح من نظارة الداخلية بصفة مالك للاجزخانة ويعطى هذا التصريح
بناء على طلب مدير عموم مصلحة الصحة بعد تقديم الشهادة المثبتة للشخصية
وحسن السلوك المنوئ عنها بالمادة الاولى ويذكر في هذا التصريح اسم
مدير الاجزخانة المصرح اليه

في حالة نقل ملكية الاجزخانة أو ادارتها الى شخص آخر يجب
ابتداء اعلان مصلحة الصحة بذلك للتأشير بالنقل بالتصريح

﴿ المادة الثالثة ﴾ اذا كان للشخص الواحد جملة اجزاخانات يجب
عليه أن يمين بكل منهم مدير مخصوصاً واذا كان هو نفسه أجزاجياً وحائزاً
التصريح بتعاطي الصناعة يجب عليه ان يمين مديراً لكل جزاخانة طبقاً
لاحكام المادة السابقة ما عدا الاجزخانة التي يديرها نفسه

﴿ المادة الرابعة ﴾ يجب اعلان مدير عموم مصلحة الصحة ابتداء عن

اي محل يراد اعداده اجزاخانة وعن نقل اي اجزاخانة من محل آخر
ويجب ان يوضح امام الاجزاخانة باللغة العربية وباحدى اللغات
الاوربية وبمحروف واضعة اسم الاجزائي فقط ان كان هو المالك
والمدير الاجزاخانة واسم المالك والمدير ان كان للاجزاخانة مدير غير المالك
﴿ المادة الخامسة ﴾ كل دواء يحتوي على احد الجواهر السامة
الواردة في الجدول الاول الملحق بأمرنا هذا لا يجوز تحضيره الا بمعرفة
اجزائي مصرح له بتعاطي صناعته في القطر المصري

واذا كان الدواء المحتوي على احد هذه الجواهر السامة معداً للاستعمال
من الباطن فلا يجوز صرفه الا بناء على تذكرة من طبيب بشري أو ييطري
حائزاً على تصريح بتعاطي صناعته في القطر المصري ومع ذلك يجوز صرف
مستحضرات الارجوتين بناء على طلب تذكرة من حكيمة مصرح لها
بتعاطي صناعتها في القطر المصري

﴿ المادة السادسة ﴾ كل تذكرة تحضير يجب قيدها في دفتر صنعائه
منمرة ومعلم عليها من مصلحة الصحة والقيد فيه يكون منمرأ ومؤرخاً بحسب
الترتيب بدون ترك يبيض أو فراغ أو كتابة في الحواشي واذا كانت
التذكرة تحتوي على احد الجواهر السامة المذكورة في الجدول الاول
الملحق بهذا في الاجزائي المصرح له لذي حضرها ان يضع علامته امام
قيدها في الدفتر واذا أعدت تذكرة لصاحبها يوضع عليها ختم الاجزاخانة
وتاريخ تسليم الدواء ونمرة القيد في الدفتر

﴿ المادة السابعة ﴾ من التوجب على كل اجزائي ان يصرف بالنظر

تذاكر الطيب البشري او البيطري المصرح له بتعاطي صناعته في
القطر المصري

﴿ المادة الثامنة ﴾ كل دواء يصرفه الاجزاجي يجب ان تكون عليه
ورقة مبين فيها اسم الاجزاجي وعنوانه وتعريف الدواء وجميع ما يلزم
لاستعماله من البيانات

وكل زجاجة أو علة أو أي اناء آخر يحتوي على دواء معد للاستعمال
من الظاهر فقط يجب أن توضع عليه أيضاً ورقة حمراء مطبوع عليها باللغة
العربية وبأحدى اللغات الاوروبية هذه الجملة « يستعمل من الظاهر » واذا
كان تعاطي هذا الدواء من الباطن خطر آي يجب أن يكتب عليها أيضاً باللغة
العربية وبأحدى اللغات الاوروبية أنه سام

(المادة التاسعة) جميع الجواهر السامة المينة بالجدول الاول المرفق بهذا
يجب حفظها بمعرفة الاجزاجي في زجاجات أو علب أو غير ذلك من الآنية
وعليها أسماء ماتحتويه الجواهر السامة وعلامة مميزة تدل على انها تحتوي
على سميات

وعدا ذلك يجب أن تكون هذه الزجاجات أو العلب وغيرها من الآنية
المحتوية على المواد السامة ذات شكل يسهل تمييزه بواسطة اللمس عن
الزجاجات والعلب والآنيه الأخرى الموجودة في الاجزخانة ما لم توضع هذه
الجواهر السامة منفردة في غرفة منفصلة أو في دولاب مقفل ويحفظ المفتاح
مع صاحب الاجزخانة أو ائدير المصرح اليه دون غيرها

(المادة العاشرة) لا تسري أحكام هذا الباب ماعدا المادة الثامنة على

الأدوية التي يحصرها الأطباء البشريون والبيطريون لاستعمالها لمن يقصدونهم
للمعالجة متى كان مصرحاً لهم بتعاطي صناعتهم في القطر المصري وليس
لهم اجزخانات

﴿ الباب الثاني في بيع الجواهر السامة ﴾

﴿ المادة الحادية عشرة ﴾ الجواهر السامة الميئة في الجدول الاول المرفق
بهذا عند وصولها للكرك توضع منعزلة عن بقية البضائع ولا تسلم الا
للاشخاص الحائزين لتصريح عمومي أو خصوصي صادر كتابة من مصلحة
الصحة أو لولاكلائهم

ولا لزوم لهذا التصريح للاجزاجية أو لغيرهم من الاشخاص المصرح
لهم ببيع الجواهر السامة

﴿ المادة الثانية عشرة ﴾ على كل من اراد الاتجار بالقطاعي في صنف أو
أكثر من الجواهر السامة الميئة في الجدول الثاني المرفق بهذا أن يتحصل
أبتداء على تصريح بذلك من نظارة الداخلية

ويعطى هذا التصريح بناء على طلب مدير عموم مصلحة الصحة وعلى
طالب التصريح أن يثبت له بأنه يعرف القراءة والكتابة وضرر المواد السامة
التي يرغب الاتجار فيها وأنه يمكنه أن يميز كل صنف منها عن الآخر
ويجب أن يرفق طلب الصريح بالشهادة المثبتة للشخصية وحسن
السلوك المتوهم عنهما بالمادة الأولى

﴿ المادة الثالثة عشرة ﴾ يعين في التصريح محل المصرح للبائع بتخصيصه
بتجارته وإذا رغب الانتقال الى محل آخر يجب عليه أبتداء إعلان مصلحة

الصحة بذلك لذكر المحل الجديد في التصريح
ولا تعطى تصاريح الا عن المحلات السكّانة في المحافظات أو في بنادر
المديريات أو بنادر المراكز

ويجب ان يكون اسم بائع الجواهر السامة موجوداً على الدوام بحروف
واضحة باللغة العربية وبلغة اوروبية امام كل محل معد لتجارته

﴿ المادة الرابعة عشرة ﴾ التصريح بخول الحق في بيع الجواهر
السامة الممينة للوازم الصناعية أو الزراعية ولكن ليس بالوزن الطبي
﴿ المادة الخامسة عشرة ﴾ بيع الجواهر السامة لا يكون الا
للاشخاص المعروفين من البائع أو لمن يتحقق من شخصيتهم بشهادة اشخاص
معروفين لديه

ولا يجوز البيع مطلقاً لاشخاص يظهر له انهم قاصرون
﴿ المادة السادسة عشرة ﴾ كل ما يباع من الجواهر السامة يقيد في
دفتر مخصوص منمر وعليه علامة مصالحة الصحة ويكون القيد فيه وقت
البيع بدون ترك يياض أو فراغ أو كتابة في الحواشي ويذكر فيه نوع
وكمية الجواهر السام المباع والغرض المطلوب لاجله واسم الشاري ولقبه
وصناعته ومحل سكنه ويتصدق على صحة ذلك بامضاء الشاري وامضاء من
عرف عنه اذا دعت الحال لذلك هذا ما لم يكن البيع بناء على طلب بالكتابة
وفي هذه الحالة يحفظ الطلب مع الدفتر

﴿ المادة السابعة عشرة ﴾ على كل تاجر في الجواهر السامة أن
يكون عنده أيضاً دفتر يقيد فيه بالتاريخ المرتب وبدون ترك يياض أو فراغ

أو كتابة في الحواشي كل ما يشتريه بالجملة من الجواهر السامة مع بيان نوع وكمية الجواهر وتاريخ شرائه واسم البائع ولقبه وصناعته وعمل أقامته

{ المادة الثامنة عشرة } جميع الجواهر السامة الموجودة في مخزن التاجر يجب ان تكون في اواني على حدتها وعلى كل منها اسم الجواهر السام التي تحتويه وكلمة « سم » باللغة العربية وبلغة أوروية

{ المادة التاسعة عشرة } لا يباع الزرنيخ أو مركباته الا بمزوجاً بالنيلة أو هباب الفحم بمعدل ثلاثة في المائة على الاقل ما لم يكن مطلوباً لغرض لا يصلح له بهذا المزيج

ولا يباع الزرنيخ أو مركباته الا لاشخاص الذين معهم شهادة من البوليس مبنياً بها الكمية المقتضى صرفها منه والغرض المطلوب لاجله واسم الشاري ولقبه وصناعته وتحتفظ هذه الشهادة مع الدفتر المنوم عنه بالمادة السادسة عشرة

{ المادة العشرون } لا يجوز بيع أو عرض صنف من اصناف المأكولات أو الاشربة المعدة لغذاء الانسان في المحلات المخصصة لبيع الجواهر السامة

{ المادة الحادية والعشرون } يسوغ للاجزاجية مع مراعاة أحكام المادة الخامسة عشرة والمادة السادسة عشرة ان يصرفوا جواهر سامة تلاصبا بالبشريين والبيطريين والحسكيات المصرح لهم بتعاطي الصناعة في القطر المصري وذلك للوازم صناعتهم

* (المادة الثانية والعشرون) * لاجل الاتجار في الجواهر السامة بالجملة يجب الحصول على تصريح خصوصي يعطى من نظارة الداخلية بناء على طلب مدير عموم مصلحة الصحة ويبيع الجواهر السامة بالجملة لا يكون الا لاطباء البشريين والبيطريين والاجزاجية المصرح لهم بتعاطي صناعتهم في القطر المصري ولبائعي الجواهر السامة المصرح لهم بذلك طبقاً لاحكام هذه اللائحة أو لمصالح الحكومة . والتجارة بالجملة تكون بمراعاة أحكام المادة السادسة عشرة والمادة السابعة عشرة وتكون في محلات مخصوصة غير المحلات المعدة للاجزاخانة أو في قسم من الاجزاخانة يخصص لذلك ويكون منفصلاً عنها تمام الانفصال والجواهر السامة التي تنقل من محل البيع بالجملة الى محل البيع بالقطاعي يجب قيدها كما لو كانت يبعث

* (المادة الثالثة والعشرون) * عدا الاحكام المدونة بهذه اللائحة ممنوع كلياً بيع الجواهر السامة المينة في الجدول الاول الملحق بهذا سواء كانت بحالتها الطبيعية أو ممزوجة بجواهر أخرى

جميع الاحكام المدونة بهذا الباب فيما يتعلق ببيع الجواهر السامة يجب مراعاتها في صرف هذه الجواهر ولوجاناً
« الباب الثالث أحكام عمومية »

* (المادة الرابعة والعشرون) * التصاريح التي تعطى نشر في الجريدة الرسمية بمعرفة نظارة الداخلية وتفيد في سجل يحفظ في مصلحة الصحة
* (المادة الخامسة والعشرون) * جميع الدفائر المنوّه عنها في هذه اللائحة يجب حفظها مدة خمس سنوات على الأقل من تاريخ آخر قيد فيها ويجب أن

تكون في أي وقت كان تحت طلب مندوبي الصحة
(المادة السادسة والعشرون) الأدوية والعقاقير والأدوية المحضرة
(الاسبسياليتيه) والجواهر السامة التي تباع بمقتضى هذه اللائحة يجب ان
تكون من أحسن نوع ولا تالفة ولا تكون محملة ولا مغشوشة

* (المادة السابعة والعشرون) * لاجل التحقق من تقاذ أحكام هذه
اللائحة يسوغ لمندوبي مصلحة الصحة أن يفتشوا في أي وقت كان أي محل
فيه أجزخانة أو مخصص لبيع الجواهر السامة

ويسوغ لهم أيضاً تفتيش محلات المطارة اذا اشتبه في بيع جواهر سامة
فيها بدون تصريح واذا ظهر من التفتيش حصول أي مخالفة لحكم من
الاحكام المذكورة يحرر بها محضر ويرسل للنيابة

فاذا كان الاجزجية أو بائعو الجواهر السامة أو اصحاب محلات المطارة من
الاجانب يجب ابتداء اعلان القنصلية التابعين اليها عن اليوم والساعة المعينين
للتفتيش كي تعين اجزاجياً أو مندوباً من قبلها لمراقبة مندوبي الصحة اذا رأت
لزوماً لذلك وعلى اي حال يجب عمل التفتيش في اليوم والساعة المحددين

* (المادة الثامنة والعشرون) * اي مخالفة لحكم من احكام هذه اللائحة
يعاقب مرتكبها بالعقوبات المينة للمخالفات وللقاضي ان يأمر عدا ذلك
بمصادرة الجواهر التي وقعت بشأنها المخالفة

ويجوز غلق الاجزخانة اذا كان صاحبها غير حائز لتصريح بتعاطي
صناعة الاجزاجية أو اذا عهد بدارتها الى شخص غير مصرح اليه

فاذا وقعت المخالفة من احد بائعي الجواهر السامة يجب الحكم بنقل

عنه اذا كان غير حائز للتصريح اللازم ويجوز للقاضي ايضاً الحكم بخلق المحل بصفة استثنائية وحرصاً على الصحة العمومية اذا كانت المخالفة ذات اهمية تستوجب ذلك او اذا ثبت عود المخالف

الاحكام التي تصدر بالخلق او برفضه يجوز الطعن فيها بطريق الاستئناف بناء على طلب الاخصام او النيابة ويرفع الاستئناف بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف عشرة ايام ويبتدىء هذا الميعاد فيما يتعلق بالاحكام الغيائية في يوم انقضاء ميعاد المعارضة حسب ما هو مقرر في المادة ١٥١ من قانون تحقيق الجنايات الاهلي (التي استعوضت الآن بالمادة ١٣٣) والمادة ١٣٥ من قانون تحقيق الجنايات المختلط ويبتدىء فيما يختص بالاحكام الحضورية او الاحكام الغيائية الصادرة بعد المعارضة من يوم النطق بها والاستئناف يرفع من النيابة امام محكمة الاستئناف ويحكم فيه بوجه الاستعجال

(المادة التاسعة والعشرون) يجوز لنظارة الداخلية بناء على طلب مدير عموم مصلحة الصحة ان تضيف الى الجدول الاول الملحق بهذا كل جوهر معدني او نباتي ذي خواص سامة ترى انه ينشأ عنه خطر ولها ايضاً ان تضيف الى الجدول الثاني كل جوهر سام اذا رؤي فيما بعد انه يصلح للوازم الصناعية او الزراعية وينشر بيان هذه الجواهر ثلاث دفعات في الجريدة الرسمية وبعد مرور ثلاثين يوماً في آخر نشرة تسري عليها احكام هذه اللائحة

(المادة الثلاثون) يجوز لنظارة الداخلية في الجهات التي لا يوجد بها اجزائات ان تصرح لآي طبيب من المرخص لهم بتعاطي الصناعة في القطر

المصري بأن يفتح أجزاخانة ويجوز الاستمرار في ادارة الاجزاخانات المصرح لها بهذه الصفة في الجهات المذكورة ولو فتحت بها أجزاخانة أخرى فيها بعد

ويعطى هذا التصريح بناء على طلب مدير عموم مصلحة الصحة ولا يعمل به الا في الجهة المعينة فيه والطبيب المصرح له بالصفة المذكورة يجب عليه اتباع جميع أحكام هذه اللائحة والشروط الخصوصية التي تدون في التصريح

المادة الحادي والثلاثون لا تسري احكام هذه اللائحة على الادوية المخضرة (الاسبسياليتيه) الاجنبية بشرط انه حال ورودها تكون داخل مغلفات مغلقة وأن تباع بدون فتح مغلفاتها ومع ذلك لنظارة الداخلية الحق متى رأت أن أحد هذه الادوية خطر وأنه يجب مراقبة بيعه حرصاً على الصحة العمومية أن تضيفه الى الجدول الاول الملحق بهذا طبقاً للمادة السابقة وفي هذه الحالة يعتبر من السميات وتسري عليه الاحكام المخصصة به في هذه اللائحة

المادة الثانية والثلاثون إذا أقيمت الدعوى على اجانب ووطنين معاً من أجل مخالفة واحدة تكون احكام المختلطة هي المختصة بالنظر بالنسبة لجميع المتهمين

المادة الثالثة والثلاثون يلغى القراران الصادران في ١٣ يونيه سنة ١٨٩٩ بشأن تعاطي صناعة الاجزاجية الملكية وتجارة الجواهر السامة والقرار الصادر في ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩١

كل تصريح معمول به الان فيما يتعلق بتعاطي صناعة الاجزاجية في
القطر المصري ومعطى بناء على القرار الصادر في ١٣ يونيه سنة ١٨٩١
المختص بذلك يعتبر كأنه صادر بناء على هذه اللائحة وتسري عليه احكامها
من كل الوجوه

يجب على كل بائع جواهر سامه مصرح له بناء على قرار ١٣ يونيه
سنة ١٨٩١ المختص بذلك ان يحضر لادارة الصحة في ظرف التسعين يوماً
التالية لنشر هذه اللائحة للحصول على تصريح جديد واذا مضى هذا الميعاد
يصير التصريح القديم لاغياً ولا يعمل به

(المادة الرابعة والثلاثون) * على ناظر الداخلية تنفيذ هذه اللائحة
التي يعمل بها بعد مضي ٣٠ يوماً من نشرها في الجريدة الرسمية

صدر بالاسكندرية في ١٥ سبتمبر سنة ٩٠٤

بالتأييد عن رئيس مجلس النظار بأمر الحضرة الخديوية

وناظر الداخلية حسين نخري

حسين نخري (توفي)

هذه اللائحة وضعت باللغة الفرنسية ثم ترجمت الى اللغة العربية



* (الجدول الاول) *

* (الجواهر السامة) *

حمض البروسيك أو السيانيديك

حمض الزرنيخوز وجميع المركبات الزرنيخه

المركبات الزيفية ما عدا المرمم

سيانور البوتاسيوم وجميع السيانورات

الفسفور

هدرات كلورال

الكوروهورم ما عدا الماء الكلوروفوري والمروخات التي تستعمل

من الظاهر

زيت أو عطر السدب أو الابل

الزرارنج والمستخرج منها (صبغات وخلاصات)

الطرطير المقي وأوكسد الانثيمون

الكريوزات وزيت حب الملوك

الحورندار القرني والارحونين

سم السنك والسكروريكسين

المركبات الخلو كوريه المدمه مثل الديجيمالين والاسبروماتين

الكوراد

الاكوبيت أو خالق الدتب

البلاودونا أو ست الحس

البنج

الداتور.

الشوكران

الجوز المقوي

فول القديس ايلاس

الانجستود الكاذبة

الاستروفانتوس

جذور الايدريستس

جذور الفيراترين (السيباده)

الافيون ومشتقاته اللودنم على اختلاف أنواعه

جميع القلويات بوجه العموم ماعدا الكينين وجميع الجواهر الواردة

في كتب التذاكر الطيبة (الفارما كويا) بكمية أقل من جرام أو تعادل جراماً

واحداً على الأكثر وعدا ذلك الجواهر الواردة في الجدول الثاني

~~~~~  
\*(الجدول الثاني)\*

الجواهر السامة المستعملة للوازم الصناعية أو الزراعية

محض الزرنيخوز وجميع المركبات الزرنيخية المركبات الزبقية ماعدا

الكبريتور

سيانور البوتاسيوم وجميع السيانورات ماعدا سيانور البوتاسيوم مع

الحديد الاصفر

التسفير الايض أو المتحصلات المحتوية على فوسفور ابيض الكلوروفورم  
 مركبات الالتيوم ماعدا الكبريتور  
 جميع الفلورورات ماعدا فلورور الكلوسوم  
 حمض البكريك  
 خلاصة أو عسير الدخان (التبغ)  
 املاح الباريات ماعدا السلقات  
 املاح الزنك القابلة للذوبان  
 املاح الرصاص القابلة للذوبان  
 املاح النحاس القابلة للذوبان ماعدا السلقات حمض الاوكساليك

## لائحة تطعيم الجدري

امر عال صادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٠

بشأن تعديل ذكرته تطعيم الجدري

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناضر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار وبعد

اخذ رأي مجلس شورى القوانين

وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية محكمة الاستئناف المختصة

الصادر بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٨٩٠

(المادة الاولى) \* -- بعدل امرنا الصادر في ٢٣ ذي القعدة سنة

١٣٠٧ (١٠ يولييه سنة ١٨٩٠) على الوجه الآتي

\* (المادة الثانية) — تطعيم المولودين هو الزامي في كافة أنحاء القطر المصري وملحقاته

\* (المادة الثالثة) — ينبغي تطعيم الطفل في ظرف ثلاثة شهور من يوم ولادته

\* (المادة الرابعة) — يجب على والد الطفل أو المتولي أمره في حالة عدم وجود الوالد أن يحضره إلى مكتب مأمور الجهة الصحي فإذا لم يكن بها مأمور أو مكتب فيكون احضاره إلى المكتب الموجود بأقرب جهة من نفس القسم الكائنة به جهتهم ومتى احضر الطفل يصير تطعيمه محائاً وفي ظرف السبعة أيام التالية للتطعيم ينبغي أن يؤتى بالطفل ثانية إلى نفس المكتب أو المأمور للتحقق من نتيجة العملية فإذا كانت ناجحة يعطى لأهل الطفل شهادة تطعيم بدون مصاريف وإذا لم تنجح فيصير إجراء التطعيم مرة ثانية في كل شهرين ويصير التحقق من نتيجة العملية في ظرف السبعة أيام كما هو مقرر للعملية الأولى

وبقي من احضار الطفل كل من يقدم في ظرف الثلاثة شهور المذكورة شهادة صادرة من طبيب مصرح له بنعاصي صناعته دالته على إجراء التطعيم ونجاحه

\* (المادة الخامسة) — إذا مرض الطفل وجب على والده أو المتولي أمره في حالة عدم وجود الوالد اثبات إمرض بشهادة طبية وحينئذ يصير تأجيل عمدة التطعيم إلى حين الشفاء

\* (المادة السادسة) — كل بلدة او قبيلة يبلغ تعدادها ثلاثمائة نسمة فاكثر يجب ان يكون بها دفتر تطعيم على حسب الاسماحة التي تقررها ادارة الصحة

القرى والعرب والاباعد والكفور والتزل والقبائل وغيرها التي ينقص تعدادها عن ثلاثمائة. نسمة يكون قيد تطعيم المولودين بها في اقرب قرية من المركز التابعة له وتطعيم الجدري بهذه الجهات يكون بواسطة حكيم المركز او غيره من الحكماء او بواسطة الحلاقين بالبلاد المصرح لهم من الصحة باجراء هذه العملية وفي هذه الحالة الاخيرة يجوز لحكيم المركز ان يلاحظ عمليات التطعيم اذا تيسر له ذلك

واولاد الفقراء الذين يستحضرون للحلاقين يصير تطعيمهم مجانا وتدفع الحكومة للحلاقين عشرة مليات عن كل ولد من هؤلاء الاولاد تنجح فيه عملية التطعيم

اما الاطفال الذين يياثر الحلاقون تطعيمهم في منازل اهلهم فتدفع العشرة مليات عنهم من اهلهم للحلاقين

( المادة السابعة ) — توضع دفاتر التطعيم في المدن بمكتب الصحة وفي

القرى بطرف المشايخ وهم يكلفون الصيارف بالقيد فيها

( المادة الثامنة ) — كل من خالف احكام المادتين الرابعة والخامسة من

امر بهذا يعاقب بدفع عرامة قدرها من عشرة قروش الى مائة قرش صاغ

وبالحبس من اربع وعشرين ساعة الى اسبوع او باحدى هاتين العقوبتين فقط

ويجوز قول الظروف الموجبة تخفيف العقوبة



( المادة السادسة ) — كل بلدة أو قبيلة يبلغ تعدادها ثلاثمائة نسمة فاقتر يجب ان يكون بها دفتر تطعيم على حسب الاسمارة التي تقررها ادارة الصحة

القرى والعرب والاباعد والكفور والنزل والقبائل وغيرها التي ينقص تعدادها عن ثلاثمائة نسمة يكون قيد تطعيم المولودين بها في أقرب قرية من المركز التابعة له وتطعيم الجدري بهذه الجهات يكون بواسطة حكيم المركز او غيره من الحكماء او بواسطة الحلاقين بالبلاد المصرح لهم من الصحة باجراء هذه العملية وفي هذه الحالة الاخيرة يجوز لحكيم المركز ان يلاحظ عمليات التطعيم اذا تيسر له ذلك

واولاد الفقراء الذين يستحضرون للحلاقين يصير تطعيمهم مجاناً وتدفع الحكومة للحلاقين عشرة ملحات عن كل ولد من هؤلاء الاولاد تنجح فيه عملية التطعيم

أما الاطفال الذين يياشر الحلاقون تطعيمهم في منازل أهاليهم فتدفع العشرة ملحات عنهم من أهاليهم للحلاقين

( المادة السابعة ) — توضع دفاتر التطعيم في المدن بمكتب الصحة وفي

القرى بطرف المشايخ وهم يكلفون الصبارف بالقيد فيها

( المادة الثامنة ) — كل من خالف احكام المادتين الرابعة والخامسة من

امر بهذا يعاقب بدفع غرامة قدرها من عشرة قروش الى مائة قرش صاغ

وبالحبس من اربع وعشرين ساعة الى اسبوع او باحدى هاتين العقوبتين فقط

ويجوز قبول الظروف الموجبة تخفيف العقوبة

(المادة التاسعة) — تعطى صورة من شهادة التطعيم لكل من يطلبها ويحصل عنها رسم قدره ثلاثة قروش

(المادة العاشرة) — يسري مفعول امرنا هذا على الاهالي من تاريخ نشره ويسري على الاجانب بمد ثلاثة شهور ماضي من نشره

(المادة الحادية عشرة) — على ناظر الدخيلة تصد امرنا هذا

صدر بسراي عابدين في ١٦ جمادى الاولى سنة ١٣٠٨ الموافق ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠

## لائحة المحامين

الصادر بها الامر العالي في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٣

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ فبراير سنة ١٨٨٣) المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

وبعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ١٧ ربيع الآخر سنة ١٣٠١ (١٤ فبراير سنة ١٨٨٤) المشتمل على لائحة الاحكام التي يداخلكها المحاكم

وبعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ (١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩) المشتمل على لائحة صاميين امام المحاكم الاهلية

وبناء على ما عرضه علينا امر الحقاينة وموافقة رأي مجلس النظارة

أمرنا عا هـ آ



## الباب الاول

في الشروط اللازمة لقبول المحامين واشتغالهم بمحرفتهم

﴿ المادة الاولى ﴾ لا يجوز لاحد ان يشتغل بمحرفة المحاماة (أفوكاتو)

في المحاكم الاهلية الا اذا ادرج اسمه في جدول المحامين (الافوكاتية) .

﴿ المادة الثانية ﴾ لا يدرج اسم أحد في جدول المحامين الا اذا

توفرت فيه الشروط الآتية

أولاً — ان يكون حائزاً لشهادة من مدرسة الحقوق الخديوية دالة على

انمام الدروس (دبلوما) أو شهادة من إحدى مدارس الحقوق الاجنبية

شرط ان تقر اللجنة المشكلة للنظر في طلبات قبول المحامين على انها تقوم

مقام الشهادة المذكورة أولاً

ثانياً — ان يكون حسن السمعة والعيب

ثالثاً — ان يكون مقيماً في القطر المصري

﴿ المادة الثالثة ﴾ من يرغب قبوله بصفة محام يقدم طلباً بذلك للجنة

تؤلف في محكمة الاستئناف من رئيسها ومن النائب العمومي أو الافوكاتو

المعومي ومن أحد قضاة المحكمة المذكورة بعين في كل سنة بمعرفة اللجنة

المسومية ويرفق بهذا الطلب الأوراق التي ثبتت توفر الشروط اللازمة

﴿ المادة الرابعة ﴾ متى نيب للجنة ان الشروط المترتبة في المادة

الثانية متوفرة في من طلب ادراج اسمه في جدول المحامين تأمر مكتاتة

اسمه في الجدول المذكور وتمحراً حصول ذلك سوغ له ان ترافق امام

المحاكم الحزئية

﴿ المادة الخامسة ﴾ اذا وجد ان الشهادة امت لا تقوم مقام شهادة مدرسة الحقوق الخديوية ورفض الطلب بناء لك جاز تجديده بشرط تقديم شهادة أخرى

﴿ المادة السادسة ﴾ من يرفض طلبه لاسباب منصبه لا يسوغ له تجديده في اي وقت كان

﴿ المادة السابعة ﴾ لا يقبل احد من المحامين المدة اسماؤهم في الجدول في المرافعة امام المحاكم الابتدائية الا اذا اشتغل بم امام المحاكم الجزئية مدة سنة

ولا يقبل في المرافعة امام محكمة الاستئناف الا اذا، بحرفته أمام المحاكم الابتدائية مدة سنتين

﴿ المادة الثامنة ﴾ من يريد من المحامين ادراج اسمه جدول المقبولين في المرافعة امام المحاكم الابتدائية يقدم طلباً للجنة المدبر ( المحكمة المختصة بذلك من رئيسها ومن رئيس النيابة العمومية أو احدية كل من احد قضاة المحاكم المذكورة الذي عين في كل سنة بمعرفة الجمعية ) والمحكمة المختصة بالحكم في قول الطلب وعدم قبوله هي هيئة التي يوجد في دائرتها محل المحامي فذا غير المحامي هذا الحل في امثلة التي اشترط ان يشتغل فيها بحرفته امام المحاكم الجزئية بكون الحكم في الطلب او عدم قبوله من خصائص اللجنة المشكلة في المحكمة التي اطال التوطن في دائرتها

﴿ المادة التاسعة ﴾ وتختص اللجنة المشكلة بمقتضى المادة الثالثة بالحكم

في الطلبات التي من المحامين لكتابة اسمائهم في جدول المحامين  
المقبولين في المرام محكمة الاستئناف

\*(المادة ١٤)\* متى رفع الى اللجنة المشكلة في احدى المحاكم  
الابتدائية او في المشكلة في محكمة الاستئناف الطلب المقدم من  
احد المحاميين اسمه في جدول المقبولين في المرافعة فلا تنظر هذه  
اللجنة الا في الشروط المقررة في المادة السابقة او عدم توفرها

\*(المادة عشرة)\* اثبات الاشتغال بالحرفة للقبول في المرافعة  
امام المحكمة الابتدائية او محكمة الاستئناف يكون بواسطة تقديم كشف  
مشمول بأن القضايا التي ترفع فيها المحامي الذي يريد الاثبات ومصدق  
عليه مراقضي الامور الجزئية او رئيس المحكمة الابتدائية على  
حسب بوال

\*(مادة الثانية عشرة)\* اذا كان من يريد قبوله في المرافعة وظف  
بوظائف او عضوا في النيابة العمومية او بوظيفة معلم لم الحقوق في  
احد لمدارس التي تعتبر شهادتها انها تقوم مقام الشهادة التي تعطى من  
مدرسة الحقوق الخديوية فالزم من الذي يقضاه في ذلك محسب له من المدة  
المنوعة للاشتغال بالحرفة

\*(المادة الثالثة عشرة)\* لرئيس الذي يقضيه المحامي في الاشتغال  
الذي امام المحاكم المختلطة بحسبه من امدة المقررة في المادة السابقة للقبول  
في المرافعة امام احدى المحاكم الابتدائية او امام محكمة الاستئناف  
\*(المادة الرابعة عشرة)\* اذا رخص الطلب المقدم من احد المحامين

قبوله في المرافعة امام أحدى المحاكم الابتدائية أو المحكمة الاستئناف  
بناء على عدم كفاية مدة الاشتغال فلا يجوز تجديده المضي سنة من  
تاريخ رفضه

«المادة الخامسة عشرة)» من يقبل في المرافعة المحكمة يقبل  
امام المحاكم الاخرى التي من درجتها أو من درجة اقل  
«المادة السادسة عشرة)» يكون في كل محكمه اتم أو جزئية  
نسخة من الجدول المشتمل على اسماء المحامين وتذكر اسماء من في هذا  
الجدول على حسب ترتيب التواريخ التي قبل فيها ادراج الا تبين فيه  
محلهم ودرجة المحاكم المقبولين في المرافعة امامها

«المادة السابعة عشرة)» اذا ثبت لقاضي الامور الجزئية خبرة  
احد المحامين المقبولين امام محاكم الامور الجزئية بالمداغة عن اهل التي  
عهد اليه اقامة الحجة عنها ساغ له منعه عن المرافعة مدة لا تزيد سنة  
اشهر ويجوز استئناف حكمه بذلك امام المحكمة الابتدائية متى كان اذرا  
بالمنع مدة تزيد عن شهر



### الباب الثاني

في المحامين من الحقوق وما عليهم من الواجبات

«المادة الثامنة عشرة)» يجب على المحامين ان يؤدوا ما ينافي بهم مع  
الاستقامة بمراعاة احكام «نقوابي»  
«المادة التاسعة عشرة)» يجب على المحامين ان يتمتعوا عن سب الاخصام

وذكر الامور الشخصية التي تشتم واتهامهم بما يجندش شرفهم اوصيتهم ما لم تستلزم حالة الدعوى بهذا الاتهام بشرط ان يكونوا مسؤولين عنه دون غيرهم  
 \* (المادة العشرون) يجب على المحامي ان يكتم الاسرار الخاصة بالدعوى التي يكلف بها ابتداءً لما هو مقرر في مادتي ٢٠٠ و ٢٠١ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

\* (المادة الحادية والعشرون) اذا كلفت احدى المحاكم احد المامين بالدفاع عن شخص فقير مافي من الرسوم القضائية وجب عليه القيام بما يناط به مجاناً

(المادة الثانية والعشرون) كل محام وكل من قبل احد الخصام في دعوى او ابدي له رأياً فيها لا يجوز له ان يساعد الخصم الاخر في تلك الدعوى او في دعوى اخرى مرتبطة بها ولو كانت هذه المساعدة من قبيل التورى سواء انتهى التوكيل او كان مستمراً

\* (المادة الثالثة والعشرون) يجب على المحامي ان يباشر الاجراءات اللازمة للدعوى الموكل فيها تحت مؤنيته ما دام التوكيل مستمراً ويجوز له مع ذلك ان يتنحى عن التوكيل بشرط ان يعلن التنحي لموكله ويستمر على مباشرة اجراءات الدعوى مدة شهر من تاريخ الاعلان ما لم يكن مكلفاً بالدفاع في الدعوى مجاناً فلا يسوغ له التنحي الا سبباً مقبولاً على قبوله اللجنة التي احالت عليه تلك الدعوى

\* (المادة الرابعة والعشرون) اذا انتهى التوكيل وجب على المحامي ان يرد لموكله كافة اوراقه ومستنداته الاصلية متى طلب منه ذلك واذا لم تدفع

اليه اجرة جازله ان يأخذ على ثقة الموكل صوراً أوراق التي تثبت حقوقه في الاجرة ولا يكون على كل حال ملزماً بأزلموكله مسودة الاوراق التي حررها في السعوى ولا ان يسلم اليه الخطر سلة اليه منه ولا المستندات المتعلقة بما دفعه من طرفة مقدماً ولم يؤمن موكله ولكن يجب عليه ان يعطي موكله صوراً من ذلك تخرج على الموكل وبناء على طلبه

« المادة الخامسة والعشرون » تقدر اجرة المحامدة لفاساضي الذي حصلت المرافعة في الدعوى املمه باعتبار اهمية الالية العمل والزمن الذي قضاء فيه المحامي وما استلزمه من الى يياماً ثروة الاخصام

« المادة السادسة والعشرون » لا يجوز الجمع الاعرفة اعرين

مايآي

اولاً - انتوظف عرب في احدى مصالح الحكومة ما لم يكففة

معلم في علم الحقوق

ثانياً - الاشتغال في اي عمل يحط من قدر المحامي

« المادة السابعة والعشرون » لا يجوز الارتداء ببس

للمحامين الا لمن كان اسمه مقيداً في الجدول ويجب لبسه عند ا-

امام المحكمة

## الباب الثالث

## في تأديب المحامين

( المادة الثامنة والعشرون ) ملاحظة المحامين من خصائص رئيس  
محكمة الاستئناف ورؤساء المحاكم الابتدائية والنائب العمومي ورؤساء  
النيابة العمومية

( المادة التاسعة والعشرون ) من اخل بواجباته من المحامين أو  
خدش شرف طاقته أو حط من قدرها بسبب سيره في اعمال حرفته  
أو في غيرها مجازى بالمقوبات التأديبية وزيادة على ذلك يسوغ لرئيس  
محكمة الاستئناف ورؤساء المحاكم الابتدائية انذارهم  
، المادة الثلاثون ، المقوبات التأديبية هي

أولاً : التوبيخ

ثانياً : التوقيف عن الاشتغال بالحرفة لمدة لا تزيد على سنة

ثالثاً : عو الاسم من الجدول

« المادة الحادية والثلاثون » تأديب المحامين في كل محكمة من  
المحاكم الابتدائية يكون من خصائص مجلس يؤلف من رئيس المحكمة  
ومن قاضيين تعينهما الجمعية العمومية في كل سنة وفي محكمة الاستئناف  
يكون من خصائص مجلس يؤلف من رئيسها ومن اربعة قضاة تعينهم  
الجمعية العمومية في كل سنة ايضاً

« المادة الثانية والثلاثون » ترفع الدعوى التأديبية بمعرفة النيابة

العمومية سواء كان من تلقاء نفسها أو بناء على طلب رئيس المحكمة

« المادة الثالثة والثلاثون » الدعوى التأديبية رفع دعوى جنائية او مدنية بسبب الفعل بعينه

« المادة الرابعة والثلاثون » لا يجوز الحكم في العقوبات التأديبية الا بعد طلب حضور المتهم بمقتضى علم خسر ثمانية ايام على الاقل

المادة الخامسة والثلاثون « يحكم مجلس التأديب الدعوى بعد سماع طلبات النيابة العمومية وسماع اوجه الدفع التي المحامي « المادة السادسة والثلاثون » الاحكام التي تصدر في غيابهم تقبل المعارضة فيها في ظرف ثلاثة ايام من تاريخ اعلانها

« المادة السابعة والثلاثون » تحصل المعارضة بتقرير يكتبه قلم كتاب المحكمة المشكل فيها مجلس التأديب الذي اصدر الحكم « المادة الثامنة والثلاثون » يجوز لكل من النيابة العمومية وادام عليه من المحامين ان يستأنف الاحكام التي تصدر من مجالس التأديب بالمعالم الابتدائية

« المادة التاسعة والثلاثون » برفع الاستئناف في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور الحكم او من تاريخ مضي مهلة المعارضة ويكون برفعه بتقرير يكتبه قلم كتاب المحكمة المشكل فيها مجلس التأديب الذي اصدر الحكم المراد استئنافه

« المادة الاربعون » ربيع الاستئناف يوقف تنفيذ الحكم ما لم يكن صادراً بمحو اسم المحامي فلا يجوز له الترافعة الا بعد الحكم من ثاني درجة



والاربعون» الحكم في الاستئناف يكون من  
خصائصه احدى اربع: ا) جلسات مجالس التأديب تكون علنية  
ومع بمعد لكل من المجالس المذكورة ان يأمر بان تكون الجلسة  
سر في الآداب وحسن الاخلاق

في الثالثة والاربعون) تنفيذ احكام مجالس التأديب يكون  
بديها النيابة العمومية

في المادة الرابعة والاربسون من حكم عليه بقوة تأديبية من  
س التأديب يسري عليه الحكم لدى جميع المحاكم  
في مادة الخامسة والاربسون) للعكومة أن توكل عنها من تشاء للمرافعة

الحكم  
للمحكمة  
تأديب

#### الاحكام الوثنية

(المادة السادسة والاربسون) الاشخاص المقبولون الآن في التوكيل  
الايضام أمام محكمة الاستئناف سترون كالمهاجرين الذين يقبلون أمام  
لحكمه المذكورة بمقتضى أمرنا هذا وتكتب اسماؤهم في جدول المهاجرين  
والاشخاص المقبولون في التوكيل عن الاخصام أمام محكمة ابتدائية واحدة (١)  
او أكثر يبقى لهم الحق في المرافعة أمام هذه المحكمة فقط ولا يقبلون في

(١) صدر أمر عال في سنة ١٩١٠ بأن المهاجرين المقبولين امام محكمة ابتدائية يحق  
لهم الارتداء بالنش والمرافعة اما عموم المحاكم الابتدائية

المرافعة أمام المحاكم الابتدائية الأخرى أو أمام محكمة الاستئناف إلا إذا قدموا الشهادة المقررة في المادة الثانية ومع ذلك تسري عليهم أحكام هذا الأمر فيما يتعلق بما للمحامين من الحقوق وما عليهم من الوجبات وكذلك فيما يتعلق بتأديبهم ما عدا أحكام المادة السابعة والعشرين ويلزم أن يكون في كل محكمة ابتدائية خلاف جدول المحامين المذكور في المادة السادسة عشرة كشف مشتمل على أسماء الأشخاص المقبولين في التوكيل عن الخصام أمامها ويكون في كل من المحاكم الجزئية التابعة إليها نسخة من هذا الكشف  
أحكام ختامية

(المادة السابعة والأربعون) يعمل بمقتضى أمرنا هذا بعد نش

الجريدة الرسمية بخمسة أيام

٣٠ (المادة الثامنة والأربعون) قد الني الأمر العالي الصادر في ١٠ آب

الثاني سنة ١٣٠٦ (١٨ ديسمبر ١٨٨٨) المشتمل على لائحة المحل ،  
أمام المحاكم الأهلية وكذلك يمد لأعيان ولا يعمل به كل نص مخالف  
لأمرنا هذا

(المادة التاسعة والأربعون) على ناظر الحفائنه تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسراي الرمل في ٦ ربيع الاول سنة ١٣١١ (١٦ سبتمبر

سنة ١٧٩٣)

وبعد صدور هذا القانون نظم الحائرون للشهادات في علم الحقوق من مدارس  
الحكومات الأجنبية لحرمانهم من القبول في مصاف المحامين فدعت الحالة الى تعديل  
الفقرة الاولى من المادة الثانية من القانون المشار اليه بالأمر الآتي في ١٩ رمضان سنة  
١٣١٥ الموافق ٢٠ فبراير سنة ١٨٩٨

نحن خديوي مصر - بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٣ (٦ ربيع اول سنة ١٣١١) المشتمل على الشروط اللازمة لقبول المحامين واشتغالهم بمقرتهم

وعلى أمرنا الصادر في ١٥ مارس سنة ١٨٩٢ (١١ شوال سنة ١٣١٤) القاضي بإضافة فقرة على المادة ١٢ من أمرنا المشار اليه وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقاينة وموافقة رأي مجلس النظار أمرنا بما هو آت

المادة الاولى (١) عدلت الفقرة الاولى من المادة الثانية من أمرنا المؤرخ ١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٣ (٦ ربيع الاول سنة ١٣١١) الكيفية الآتية

١. ان يكون حائز الشهادة من مدرسة الحقوق الخديوية دالة على إتمام الدروس أو شهادة من إحدى مدارس الحقوق الاجنبية بشرط ما تقرره اللجنة المشكلة للنظر في طلبات قبول المحامين على انها تقوم مقام الشهادة المذكورة اولا طبقاً لأمرنا الصادر في ١٠ ابريل سنة ١٨٩٧ والقرار الصادر من ناظر المصارف العمومية بتاريخ ١٠ يولييه سنة ١٨٩٧ أو بكون أدبى مدة خمس سنوات على الأقل وظيفه قاض أو عضو نيابة بالمحاكم الاهلية ولم يكن حكم عليه بأية عقوبة تأديبية نفس بشرطه

المادة الثانية (٢) على ناظر الحقاينة تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسراي عابدين في ١٩ رمضان سنة ١٣١٥ (٢٠ فبراير سنة ١٨٩٨)

# قانون

## المحكمة المخصوصة

الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥ الموافق غرة رمضان سنة ١٣١٢

لمحاكمة من يعتدي على جيش الاحتلال

(نحن خديو مصر)

بناء على ما عرضه علينا ناظر الحقاية وموافقة رأي مجلس النظر أمرنا  
بما هو آت

المادة الاولى \* تشكل محكمة مخصصة لتحكم في الاحوال  
المخصوصية الميينة في المادة السادسة الآتية فيما يقع من الاهالي من  
الجنايات والجنع على عساكر أو ضباط جيش الاحتلال أو بحرية المراكب  
(السفن) الحربية الانكليزية الراسية في احدى المواني والسواحل  
المصرية وتمقد هذه المحكمة جلساتها في الجهة التي وقعت فيها الجريمة  
أو الجنحة

المادة الثانية \* تؤلف هذه المحكمة كما يأتي

ناظر الحقاية بصفة رئيس

المستشار القضائي

قاضي انكليزي من محكمة الاستئناف الاهلية يختاره ناظر الحقاية  
من يكون قائماً بأعمال المهامة والقضاء في جيش الاحتلال بالقاهرة  
او بالاسكندرية

من يختاره ناظر الحفائية من رشي محكمى مصر أو الاسكندرية  
الابتدائيتين

﴿ المادة الثالثة ﴾ ضبط المتهمين يكون بناء على أمر حكمدار مصر أو  
حكمدار بوليس الاسكندرية أو مندوبهما واجراء التحقيق أيضاً يكون  
بمعرفة مندوبهما

﴿ المادة الرابعة ﴾ رفع الدعوى جلسة علنية بمجرد اتمام التحقيق  
وتكون المرافعة شفاهية ويختار البوليس محامياً لاثبات التهمة  
ويسوغ للمتهمين أن يستعينوا بمن يدافع عنهم  
ويبدىء بسماع شهود الاثبات ثم شهود النفي  
وتراعى المحكمة الاحوال المقررة في قانون تحقيق الجنايات المتبع في  
المحاكم الاهلية متى كانت تلك الاصول لاتعيق سرعة سير الدعوى  
وتصدر الاحكام في نفس الجلسة التي رفعت اليها الدعوى ولا يقبل  
الطعن فيها باي وجه كان وتكون واجبة التنفيذ في الحال

﴿ المادة الخامسة ﴾ لاتكون المحكمة المختصة مقيدة باحكام قانون  
العقوبات بل تحكم بمجازاة مرتكبي الجنايات والجنح بالعقوبات التى ترى لزوم  
الحكم بها بما فيها العقوبة بالقتل

\* (المادة السادسة) \* يبقى الحكم في الجنايات والجنح التى تقع من  
الاهالي على عساكر أو ضباط الجيش الانكليزي من خصائص المحاكم الاهلية  
ولا ترفع للمحكمة المختصة الا في الاحوال المخصوصة التى يقدم عنها الى  
ناظر الخارجية طلب من قنصل جنرال دولة بريطانيا العظمى بناء على طلب

الجنرال قائد جيش الاحتلال وبعد الاتفاق معه  
( المادة السابعة ) على نظام الداخلية والخارجية والحفاية تنفيذ أمرنا  
هذا

## قانون

التجنس بالجنسية المصرية

الصادر في ٢ ربيع أول سنة ١٣١٨ الموافق ١٩ يونيو سنة ١٩٠٠  
نحن خديوي مصر

بعد الاطلاع على القانون النظامي وعلى قانون الانتخاب الصادرين في

٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ أول مايو ١٨٨٣

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار

وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت

\* (المادة الاولى) عند اجراء العمل بقانون الانتخاب الصادر في

اول مايو سنة ١٨٨٣ يعتبر حتما من المصريين الاشخاص الاتي يأنهم وم

أولاً - المتوطنون في القطر المصري قبل اول يناير سنة ١٨٤٨ (سنة

١٢٦٤ هجرية وكانوا محافظين على محل اقامتهم فيه

ثانياً - رعايا الدولة العلية المولدون في القطر المصري من أبوين

مقيمين فيه متى حافظ الرعايا المذكورون على محل اقامتهم فيه

ثالثاً - رعايا الدولة العلية المولدون والمقيمون في القطر المصري الذين

يقبلون المعاملة بموجب قانون القرعة العسكرية المصري سواء بادائهم الخدمة العسكرية أو بدفع البدية

رابعا - الاطفال المولدون في القطر المصري من أبوين مجهولين ويستثنى من الاحكام المذكورة الذين يكونون من رعايا الدول الاجنبية او تحت حمايتها

\* (المادة الثانية) \* يجوز للرعايا العثمانيين المتوطنين في القطر المصري منذ اكثر من خمس عشرة سنة ان يصيروا مصريين وينالوا الحقوق الممنوحة في قانون الانتخاب الصادر في اول مايو سنة ١٨٨٣ اذا كانوا قد اعلنوا هذه الرغبة الى المحافظة او المديرية الكائن فيها محل اقامتهم وتقرر شروط هذه الاعلان في قرار وزاري يصدر من ناظري الداخلية والحفانية

\* (المادة الثالثة) \* يجب على كل من يريد ان يصير مصرية طبقا للمادة الثانية ان يقوم بكل ما تفرضه القوانين المصرية المختصة بالقرعة العسكرية ومع ذلك فالذين يزيد سنهم عن ١٩ سنة تستبدل خدمتهم العسكرية بدفع رسم قدره عشرون جنيها مصرية ولو يكونون قد قاموا بما يفرضه عليهم قانون العسكرية العثماني

\* (المادة الرابعة) \* على نظاري الداخلية والحرية تنفيذ امرنا هذا صدر في اسكندرية في ٢ ربيع اول سنة ١٣١٨ (١٩ يونيو سنة ١٩٠٠)

## ابطال النخاسة

المعاهدة المصرية الانكليزية المعقودة في ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ بشأن ابطال النخاسة  
والمحرمات الرسمية المتبادلة بشأنها بين الحكومتين  
المعاهدة

﴿ مادة ١ ﴾ تتمتع حكومة الحضرة الفخيمة الخديوية بأن تمنع  
كلية ادخال الرقيق الابيض أو الاسود أو الحبشي المعد للبيع في الاراضي  
المصرية وملحقاتها ومروره منها بطريق البر أو البحر  
وتتمتع كذلك بمنع اخراج الرقيق المذكورين من الاراضي المصرية  
أو من ملحقاتها منمّا كلياً الا اذا ثبت لديها قطعياً أنهم أحرار أو معتوقون  
ويتوضح باوراق العتق أو الجوازات التي تعطيها اليهم الحكومة المصرية  
قبل سفرهم أن لهم حق التصرف في انفسهم تصرفاً مطلقاً بغير تقييد  
وصار الاسترقاق والنخاسة ممنوعين في الحال والاستقبال في كافة  
الاراضي المصرية وملحقاتها

﴿ مادة ٢ ﴾ تتمتع الحكومة المصرية بنشر قانون يشتمل على كافة  
ما يقع مخالفاً لنصوص المعاهدات والاوامر المالية المختصة بمنع الاسترقاق  
والنخاسة وعلى العموم كافة الجح والجات المتعلقة بها والمقوبات التي  
يلزم تطبيقها

وينص في هذا القانون على معاقبة مشتري الرقيق  
ويقتضي نشره في بحر الستة اشهر التالية لتاريخ التوقيع على هذه



المعاهدة التي تعتبر جزءاً منها لها

( مادة ٣ ) كل ما يقع مخالفاً لنصوص القانون المنوّه عنه في المادة الثانية يحال للحكم فيه بصفة انتهائية اذا كان المتهم تابعا للمحاكم الالهية على محكمة تشكل من خمسة قضاة من محكمة الاستئناف الالهية يكون اثنان منهم على الاقل من الاجانب

ويستمر الحكم في الجنح والجنائيات التي تقع في الثغور وسواحل البحر الاحمر ( ٢ ) والمنطقة البحرية الميمنة في المادة السابعة والاراضي المصرية في جنوب اصوان بمعرفة المجالس العسكرية

وتتعهد الحكومة المصرية بأن تنشر في ظرف ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة أمراً عالياً ببيان الاجراءات التي تتبعها المحكمة المختصة والمجلس العسكري في تحقيق تلك الدعاوي والحكم فيها

( مادة ٤ ) \* اذا لم يكن المتهم من رعايا الحكومة المصرية فيسلم في الحال لاجل محاكمته الى المحاكم المختصة بذلك مع المحاضر التي تقدم من السلطة العليا المصرية التابعة اليها الجهة التي ضبطت فيها المخالفة وكافة المستدباب الاخرى والاشياء المثبتة للجريمة

مادة ٥ - لكل رقيق موجود في الاراضي المصرية حق في حريته التامة المطلقة وله أن يطلب اوراق عتقه متى اراد ذلك

---

( ٢ ) وذلك فيما عدا مدينة السويس التي دخلت بمقتضى وفاق أبرم فيما بين الحكومتين المصرية والبريطانية في دائرة اختصاص المحكمة المحصورة المشكلة بموجب أمر عال تاريخ ٢١ يابر سنة ١٨٩٦

مادة ٦ — على الحكومة المصرية أن تستعمل كل ما يكون لها من النفوذ على قبائل افريقيا الوسطى لمنع المحاربات التي تحصل بينهم للحصول على الرقيق ويمنه

المادة ٧ — تقبل الحكومة المصرية رغبة في الوصول الى ابطال الاسترقاق والنخاسة بالكلية بأن كل مركب مصرية تتجر في الرقيق وتكون حمولتها اقل من خمسمائة طونولاته يمكن تفتيشها والبحث عنها وضمتها اذا اقتضى الحال بعمره الطرادات الانكليزية وكذلك كل مركب مصرية حمولتها بهذا القدر يشتبه فيها بوجه حق بأنها ممددة لهذه التجارة أو اتجرت في الرقيق اثناء السفر الذي قبولت فيه

ويمكن حصول التفتيش أو الضبط في المنطقة الممتدة ما بين شطوط المحيط الهندي ( بما في ذلك شطوط خليج العجم والبحر الاحمر ) من يلوشتان لغاية رأس تانجلان { كليان } وبين خط وهمي يتبع اولا خط زوال تانجلان الى النقطة المقابلة للدرجة "سادسة والعشرين من العرض الجنوبي ثم تختلط بهذا المرحى ويحيط بحريرة مدغشقر من الشرق على مسافة عشرين ميلا من حميرها الشرقية والسمامة الى ان تقطع خط زوال رأس القنر ومن هذه النقطة تمتد المنطقة لمحو منحرف ينصل نشاطيء بيلوشتان بعد ان يمر في البحر على مسافة عشرين ميلا من رأس الحد

وكل ما تنضطه الطرادات الانكليزية من الرقيق في مركب مصرية يبقى تحت تصرف الحكومة الانكليزية التي تسهر باخذ الطرق الفعالة لضمها

وتسلم المركب بما فيها من البضائع والملاحين الى الاقرب او الاوفق من جهات الادارة المصرية للمحاكمة بها امام المجلس العسكري المنصوص عنه في المادة الثالثة

ومع ذلك ففي كل الاحوال التي يرى فيها قومندان الطراد الذي ضبط المركب المتاجرة في الرقيق أنه يستحيل عليه ايداع الارقاء المقبوض عليهم في محل انكليزي أو رأى بسبب ظروف اخرى انه من الاوفق ومن صالح هؤلاء الارقاء ان يسلموا لجهات الادارة المصرية فتتعهد الحكومة المصرية بناء على الطلب الذي يقدم لها من قومندان الطراد أو من الضابط الذي اتدبه لذلك بأن تقوم بشؤون الارقاء المضبوطين وتضمن لهم حريتهم وكافة الامتيازات الاخرى الممنوحة الارقاء الذين تضبطهم الحكومة المصرية وتقبل الحكومة الانكليزية من جهة أخرى بان كل سفينة حاملة للعلم الانكليزي وجدت متجرة بالرقيق في المنطقة البحرية المذكورة يمكن تفتيشها وضبطها أو حجزها لمعرفة جهات الادارة المصرية ولكن يشترط تسليم السفينة بما فيها من البضائع والملاحين الى اقرب سلطة انكليزية للمحاكمة بها

وتعهد الحكومة المصرية الارقاء مضبوطين ويصور نحو نصرها واذا رأت المحكمة المختصة بالطريق دعوى الرقيق انه م يكن محل للقبض على السفينة وحجزها واقامة الدعوى على المتهمين قتلهم الحكومة التايه لها انفراد باز تدفع للحكومة اتعنه لها المركب المقوص عليها بموجب ملاءمة للظروف

مادة ٨ — يسري مفعول هذه المعاهدة من تاريخ اليوم الذي يصير فيه واجب التنفيذ كل من القانون المتعلق بالجنايات والجنع المختصة بالرقيق وقانون الاجراءآت التي تتبع امام المحاكم المختصة بالنظر فيها اللذين تصدت الحكومة المصرية كما تقدم اشهرهما في خمسة اشهر من تاريخ عقد هذه المعاهدة

وتبطل المعاهدة المعقودة في ١٢ أغسطس سنة ١٨١٧ والاوامر المالية المختصة بها من يوم العمل بهذه المعاهدة ولكن ستمر سريان المعاهدة الاولى والاوامر المالية المختصة بها لحين حلول الميعاد المذكور

### ملحق حرف (١)

وهو جزء من معاهدة المعقودة بين حكومتى مصر وانكلترا في الحادى والعشرين من شهر نوفمبر سنة ١٨٩٥

تسمر الحكومة كما في السابق على ابقاء ادارة مخصوصة لمنع النخاسة وتكاف هذه الادارة بكافة ما يتعلق بالارقاء وبعثتهم وتبقى لها مراقبة اقلام الرقيق المشككة بالمديريات والمحافظات وتقوم هذه الاقلام بكافة ما يتعلق بالارقاء وبعثتهم

ويمكن انشاء اقلام جديدة لاعتاق الرقيق اذا اقتضى الحال ذلك . ويكون تحت تصرف ادارة منع الرقيق قوة مخصوصة للمحافظة على طرق الصحراء وسواحل البحر الاحمر وعلى التعموم كافة المواقع التي يمر

منها الرقيق الى القطر المصري اما جليه اليه او لمروره منه  
وعلى ادارة منع الرقيق ان تلاحظ مراعاة الدقة في تطبيق القوانين  
واللوائح المختصة بالاسترقاق والنخاسة وان تبحث عن الجانين وتستعصرهم  
امام المحكمة المختصة مع تقديم الادلة المثبتة للجريمة

### ملحق حرف (ب)

ترجمة اقادة بتاريخ ٢٨ اكتوبر سنة ١٨٩٥ من المعتمد السياسي لدولة بريطانيا العظمى  
لناظر خارجية الحكومة المصرية

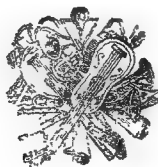
تعهدت الحكومة المصرية بأن تقوم باحتياجات الارقاء والمعتفين  
بمقتضى ملحق حرف (١) انتم للمعاهدة الموقعة في ١٤ اغسطس سنة ١٨٧٧  
بين حكومتى مصر وانكلترا بشأن منع النخاسة وقد اتفقتا على ان الحكومة  
البريطانية تعدل عن هذا الاشتراط في المعاهدة الجديدة اذا تعهدت الحكومة  
المصرية من جهتها بأن تدفع لماوى الرفيفات المعتقات اعانة سنوية قدرها  
ثلاثمائة جنيه مصرياً ومن المعلوم ان الحكومة المصرية لاتدفع هذا  
المبلغ اذا اتفقت الحكومتان على انه لا لزوم لهذا المأوى واني ارجو سعادتكم  
التفضل باخباري اذا كانت الحكومة المصرية تقبل هذا الحل

## ملحق حرف ( ث )

ترجمة الافادة المرسلة من ناظر خارجية الحكومة المصرية بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥  
نمرة ٣٧٨ الى المعتمد السياسي لدولة بريطانيا العظمى ردّاً على افادته

بخطابكم المؤرخ ١٧ أكتوبر سنة ١٨٩٥ نهضتم بتذكيري ان الحكومة المصرية  
قد تمهدت بمقتضى نصوص ملحق حرف ( ا ) ائتم للمعاهدة المقنونة  
في ٤ اغسطس سنة ١٨٧٧ بين حكومتى انكلترا ومصر بشأن منع الاتجار  
بالرقيق بان تقوم باحتياجات الارقاء المعتقين وانا اتفقنا قريباً على ان تعدل  
حكومة جلالة الملكة عن هذا الاشتراط في المعاهدة الجديدة اذا تمهدت  
الحكومة المصرية من جهتها على دفع امانه سنوية قدرها ثلاثمائة جنيه  
مصري الى مأوى الرقيقات المعتقات

وانكم تريدون جنابكم أن يضاف على ذلك انه اذا اتفقت الحكومتان  
على ان لا لزوم لبقاء هذا المأوى لا تدفع الحكومة المصرية هذا المبلغ  
وطيه أحيط علم جنابكم بوصول محرركم وأشرف بابلاغ جنابكم بان  
الحكومة المصرية تقبل دفع مبلغ ثلاثمائة جنيه مصري الى الشروط المتقدم  
ذكرها



# قانون

## ابطال النخاسة

الصادر في ٢١ يناير سنة ١٨٩٦

نحن خديوي مصر

بعد الاطلاع على المادة الثانية من الوفاق الموقود بين حكومتي  
بريطانيا العظمى ومصر بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ لاجل ابطال النخاسة  
والتوصل الى منع الاسرافات

وإذ على ما عرضه علينا ناظر الداخلية والحقانية وموافقة رأي مجلس  
النظار وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين (أمرنا بما هو آت)  
المادة الاولى كل من جلب الى القطر المصري او ملحقته رقيقاً  
واحداً فاكثراً او اخرج منه بطريق البحر او النهر أو البر أو اجتاز به  
القطر المذكور لاجل بيعه بمقاب بالاشغال الشاقة من خمس سنوات الى  
خمس عشرة

المادة الثانية كل من أحرز أو أودع عند آخر رقيقاً  
واحداً فاكثراً لاجل بيعه بمقاب بالاشغال الشاقة من ثلاث سنوات  
الى سبع

المادة الثالثة كل من باع واشترى رقيقاً أو قابض عليه أو  
اشترك في شيء من هذه المعاملات بمقاب كما يأتي - اذا كان الجاني نخاساً

أو سمساراً في الرقيق يعاقب بالاشغال الشاقة من ٥ سنوات الى ١٠  
 ويعاقب بهذه العقوبة كل من باع الى نخاس رقيقاً أو قاينة عليه  
 ويعاقب بالحبس من ستة اشهر الى سنتين كل من اشترى رقيقاً من  
 نخاس أو سمسار في الرقيق

واذا حصل البيع أو الشراء أو المقايضة بين عائلة وأخرى فنكون  
 العقوبة بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنة واحدة وبالنرامة من ثلاثين جنياً  
 الى خمسين أو باحدى هاتين العقوبتين فقط

وكل من أدخل من رؤساء العائلات الى منزله بعد صدور امرنا هذا  
 رقيقاً ليس بيده تذكرة عتق بقصد الشراء أو المقايضة يعاقب بغرامة من  
 ثلاثين جنياً الى خمسين ان لم يثبت ارتكابه لاجدى الجنايات أو الجرح الميئنة  
 قبل أو اشتراكه فيها

﴿ المادة الرابعة ﴾ يعاقب بالحبس من ستة اشهر الى ثلاث سنين أو  
 بغرامة من خمس الى ثلثمائة جنيه مصري كل من مع موقوفاً من التمتع تمام  
 حرمته أو من التصرف لشخصه

ويعاقب بالحبس من سنة اشهر الى خمس سنوات من استعمل طرق  
 الاحتيال أو الاكراه لمع رقيق من الحصول على حرمته أو الصلح بها

﴿ المادة الخامسة ﴾ يعاقب بالاعدام أو بالاشغال الشاقة من خمس  
 سنين الى خمس عشرة سنة كل من جلب رقيقاً أو اشركه في هذا العمل

﴿ المادة السادسة ﴾ عاقب المشتركون في الجنايات والجرح المتقدم  
 ذكرها نفس المفومات التي يحكم بها على فاعليها ويحور مع ذلك تحقيق



العقوبة الى نصفها

﴿ المادة السابعة ﴾ من يشرع في ارتكاب الجنايات والجنح السابعة يعاقب بصف العقوبة التي يعاقب بها ارتكابها في حاله حصولها منه بالفعل

﴿ المادة الثامنة ﴾ العودة الى ارتكاب هذه الافعال تستوجب الحكم على فاعلها باقصى العقوبة مع جواز ابلاغها الى ضعفها  
﴿ المادة التاسعة ﴾ الفاظ ( اذشراك والشروع والعودة ) المستعملة في امرنا هذا يجب ان يكون مدلولها بحسب الوارد في المواد ٦٨ و ٦٩ و ٨٠ و ٨١ من قانون العقوبات الاهلي (١)

﴿ المادة العاشرة ﴾ يعاقب رباب السفينة التي تنفل رقيقاً معداً للبيع بغرامة يجوز ابلاغها الى عشرين جنهاً وبالخمس من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنين

واذا ثبت اشتراك صاحب السفينة في هذا الفعل يحكم عليه بهذه الغرامة وبالخمس للمدة المذكورة ويصادر منه مع شمولها ونحوه أيضاً الحكم على تخارة السفينة بمقومة الخس المذكورة

﴿ المادة الحادية عشرة ﴾ اذا ثبت ان سفينة جهزت لنقل الرقيق فتعتبر كأنها اجرت نقله فعلاً واذا ثبت ان رباب سفينة او صاحبها عين مقدار اجرة النقل او عقد اتفاقاً مع شخص آخر لنقل الرقيق فتعتبر هذا

(١) المواد المذكورة اسندت بالمواد ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ من القانون

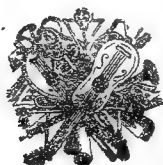
السفينة ايضاً كأنها اجرت هذا النقل فعلا ويجري حكم المادة السابقة على هاتين الحالتين

\* (المادة الثانية عشرة) \* يجوز للمحكمة في كافة الاحوال التي تحكم فيها بالحبس لمدة سنة او اكثر بمقتضى امرنا هذا ان تجعل الحبس مقروناً بالاشغال الشاقة

\* (المادة الثالثة عشرة) \* يجب على كل قادم بمائتته الى القطر المصري ان يخبر قلم الجوازات ( البساوورت ) في الحال وقلم عتق الرقيق في ظرف خمسة عشر يوماً بعدد الخدم الرقيق الموجودين في عائلته ويجب على قلم عتق الرقيق ان يسلم له تذكار عتق بقدر ما عنده من الارقاء

ومن تأخر عن هذا الاخبار او اخبر بغير الحقيقة عوقب بغرامة من ثلاثين جنياً الى خمسين  
\* (المادة الرابعة عشرة) \* على ناظرى الداخلة والحقانة تنفيذ امرنا هذا كل منهما فيما يخصه

صدر امراي القه في ٢١ يناير سنة ١٨٩٩



# قانون

ابطال النخاسة

الصادر في ٢١ يناير سنة ١٨٩٦

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من الوفاق المعقود بين حكومتي بريطانيا العظمى ومصر بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ لاجل ابطال النخاسة والتوصل الى منع الاسترقاق

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقاينة وموافقة رأي مجلس النظار وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما هو آت

\*( المادة الاولى ) \* الافعال المخالفة لقانون الجنايات والجنح المتعلقة بالاسترقاق تحال على محكمة بشكل من خمسة من قضاة محكمة الاستئناف الاهلية يكون منهم اثنان على الاقل من المضاة الاروباويين

ويكون انتخاب هؤلاء المضاة في كل حالة على حدة بقرار من ناظر الحقاينة يعين فيه رئيس هذه المحكمة

\*( المادة الثانية ) \* تشمل دائره اختصاص هذه المحكمة القطر المصري وملحقاته ما عدا الجهات التابعة لمصر في جنوبي اصوان ومواني البحر الاحمر وسواحلها الشكل لها محكمة مخصصة ولا تدخل مدينة السويس في دائره هذه المحكمة المخصصة ومن ناظر الحقاينة الجهة التي تنقد فيها المحكمة

\* (المادة الثالثة) \* اذا كانت القضية سالحة لان ترفع الى الجلسة بغير تحقيق تمهيدي فتقدم في الحال الى ناظر الحقانية وهو يعقد المحكمة في ظرف ثمانية ايام من تاريخ وصول الطلب اليه  
ويعقد ناظر الحقانية هذه المحكمة اما من تلقاء نفسه او بناء على طلب قلم عتق الرقيق أو بناء على طلب قنصل جبرال دولة بريطانيا العظمى أو من يقوم مقامه في حالة غيابه

وتبين في الطلب الجنائية او الجنحة مع كافة الظروف التي حصلت فيها  
\* (المادة الرابعة) \* اذا كان الحكم في القضية يستلزم تحقيقاً ابتدائياً فيشرع فيه حالاً قلم عتق الرقيق او مندوبوه ويكون لهذا القلم ولمندوبيه كافة الاختصاصات الموقولة للأموري الضبطية القضائية في قانون تحقيق الجنائيات وفيما عدا احوال التلبس بالجنائية لا يجوز لهم القبض على متهم أو تفتيش أي منزل الا بترخيص من ناظر الحقانية أو ناظر الداخلية أو محافظ سوا كن على حسب الجهة التي يجب حصول القبض او التفتيش فيها

ويجب على مندوب قلم عتق الرقيق المكلف باجراء التحقيق ان يخبر في الحال المدير أو المحافظ ويكون لكل منهما الحق في حضور التحقيق ولكن لا يترتب على غيابهما ايقافه أو عدم صحته

\* (المادة الخامسة) \* تكون جلسات هذه المحكمة علنية والمرافعات شفاهية ولكن للمحكمة ان تطلب الاثارة مستندات مكتوبة ويومم احد مندوبي قلم عتق الرقيق باثبات التهمة ويجوز للمتهمين ان يستعينوا باحد المحامين

وتسمع اولا شهود الاثبات ثم شهود النفي وتصدر الاحكام في الجلسة نفسها ولا يجوز الطعن فيها بأى وجه وتبلغ بمجرد اصدارها الى ناظر الحامية لتنفيذها

اما اذا كان الحكم صادراً من مجلس عسكري فيرفع الى من يكون أمر بمعد المجلس ونسب احكام القانون العسكري فيما يخص تأييد الحكم

﴿ المادة السادسة ﴾ الاعمال المخالفة لقانون الجبايات والجمع المملقة بالاسترقاق ترفع الى مجلس عسكري اذا كان وقوعها في مواني البحر الاحمر ( ماعدا مدينة السويس ) وفي سواحله التابعة للقطر المصري وملحقاته وفي المنقطة البحرية المحددة في المادة الثامنة من الوفاق المفعود بين الحكومتين البريطانية والمصرية بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٩٥ وكذلك في الجهات التابعة للحكومة المصرية في جنوبي اصووان

﴿ المادة السابعة ﴾ يشكل هذا المجلس العسكري من خمسة على الاقل من صباط الجيش المصري تسهم السردار وبعض أيضاً رئيس المجلس

﴿ المادة الثامنة ﴾ يتبع المجلس العسكري ابضاً احكام امرنا هذا بشأن المحكمة المخصوصة متى امكن سريان هذه الاحكام عليه

﴿ المادة التاسعة ﴾ يجوز لكافة رباني السفن الحربية الاسكائرية أو الطرادات المصرية ان يطلبوا انعقاد المجلس العسكري المذكور وذلك علاوة على الذين نص عليهم في المادة الثالثة

﴿ المادة العاشرة ﴾ الاجرات الواجب على السفن المصرية اتباعها في مواني البحر الاحمر للخروج منها ولتقيد اسماء ملاحها وركابها تكون

منطابقة لما هو مقرر في عقد مؤتمر بروسل وتبين في ملحق حرف (ب) الذي يعتبر جزءاً مكملًا للوفاق المعقود بين الحكومتين البريطانية والمصرية بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥

(المادة الحادية عشرة) \* على ناظر الداخلية والحمامة والحربية تنبذ

امرا هذا كل مهم وبما يخصه

صدر إسراي القبه في ٢١ باير سنة ١٨٩٦

— — — — —

## لائحة

الاحطة السفن المصرية المارة في البحر الاحمر

باء على مجاء في المادة العاشرة من الامر العالي الصادر ببيان الاجراءات الواجب اتباعها امام المحاكم المشككة للحكم في الافعال المخالفة للفواين المعمول بها لمنع النحاسه قد تقرر أن اصحاب السفن المصرية التي تعاطي التجارة في البحر الاحمر وهـ ستأجرها ورباها وضمانهم يجب عليهم مراعاة القواعد الآتية

اولاً -- يجب على كل مصري مالك او مستأجر او صاهن لسفينه شراعية أو غيرها من السفن المصرية التي تقل حمولتها عن خمسمائة طونيلاته أن يستحصل على رخصة رفع العلم الاهلي على سفينته قبل تعاطي التجارة في البحر الاحمر

ثانياً -- يجب تقديم طلبات الرخصة برفع العلم الاهلي الى محافظي

سوا كن او السويس أو القصير أو المأمور أو الشخص الذي يتبدونه لذلك  
ثالثاً - لا تعطى الرخصة برفع العلم الاهلي الا لاصحاب السفن الشراعية

المصرية او مستأجرها أو ضمانهم متى توفرت فيهم الشروط الآتية  
(أ) أن يكونوا من رعايا الحكومة المصرية

(ب) أن يقدموا ضمانة تثبت مقدرهم على دفع الغرامات والعقوبات  
التي يحكم بها عليهم

(ج) أن يكونوا حسي السيرة هم وربان السفينة ولم يسبق الحكم  
عليهم بعقوبة ما لا تستراكمهم بآية كيفية كانت في تجارة الرقيق

وبكون ربان السفينة مسئولاً عن تنفيذ المواد الخمس التالية اي من  
المادة الرابعة لغاية المادة الثامنة وعند عدم وجود الربان تكون هذه المسئولية  
على صاحب السفينة او مستأجرها او ضمانها

رابعاً - يجب على كل سفينة شراعية مصرية ان ترفع العلم عند دخولها  
وخرجها من كل ميناء ويبقى العلم مرفوعاً عليها مدة النهار اي من شروق  
الشمس الى غروبها ما دامت راسية في الميناء اما اذا كانت سائرة في البحر  
فترفع العلم عند مقابلة اي سفينة من سفن الحكومة الحربية او اي طراد  
من طراداتها او احد زوارقها ومتى رفع الطراد العلم الاحمر المرسوم في  
وسط مربعات ملونة باللون الازرق الفاتق واللون الاصفر او اطلق  
بالليل مدفعاً ورفع فانوساً احمر وجب على السفينة الشراعية ان تذهب  
الى جانبه في الحال وان لم تمتثل لهذا الانذار يكون للطراد الحق في  
اطلاق النيران عليها

خامساً — يجب على ربان كل سفينة شراعية مصرية سائرة تحت العلم الاهلي ان يكون معه المستندات الآتية مختوماً عليها بختم الحكومة ومراجعة هذه المستندات والتصدق على صحتها يكونان بواسطة احدى الجهات الادارية الميينة في المادة الثانية وذلك قبل الترخيص للسفينة للخروج من المينا

### ( ١ ) رخصة برفع العلم الاهلي

ويجوز ان تكون هذه الرخصة عبارة عن الشهادة المعلقة من المينا او المحافظة ويوضع عليها نمرة القيد ويبين فيها اسم السفينة ومحملتها والايضاحات الدالة عليها ويجب تجديد هذه الرخصة في كل سنة على الاقل ويجوز للجهات الادارية الميينة في المادة الثانية ايقاف مفعول هذه الرخصة او سحبها ويقيدها ايضاً الاحكام التي تصدر على صاحب السفينة لو مستأجرها او ربانها بسبب مخالفتها لهذه اللوائح

### ( ٢ ) بيان باسماء بحارة السفينة

يجوز ان يكون هذا البيان مندرجاً في الشهادة المعلقة من المينا ويجب ان يكون شاملاً لاسماء واوصاف كل بحري في السفينة ويجوز اعطاء هذا البيان من احدى الجهات الادارية الميينة في المادة الثانية او من الصابط المتولي قيادة احد طرادات الحكومة ويجب تحديده في كل مرة عند تأخير السفينة وعلى كل حال في كل سنة على الاقل

ولا يفد اسم اى سوداني في البيان المذكور الا بعد استجوابه في مكتب الدوا ويجب على هذا المكاتب ان يحصى ان عدد البحارة هو نسبة



## حمولة السفينة وتجهيزها

وفي حالة اضطرار ارباب السفينة لاستخدام بحري واحد فاكث من  
مينا غير الذي تحرر له فيه البيان باسماء البحارة فلا يجوز له ذلك الا بعد  
الاستئذان من ادارة المينا وقيد اسماؤهم بواسطة الادارة المذكورة في البيان  
الذى بيده

## (٣) بيان الركاب السودانيين

اذا اراد ارباب السفينة ان يقبل في سفينته ركاباً سودانيين في احدى  
المواني القانونية او في أي نقطة من الساحل المصري تكون بين ميتين  
فعليه ان يخبر بذلك احدى الجهات الادارية المينة في المادة الثانية او الضابط  
المتولي قيادة احد طرادات الحكومة المصرية فاذا كانت نتيجة الاستعلام  
بواسطة الجهات الادارية المذكورة او ذلك الطراد مرضية فتقيد اسماء  
الركاب السودانيين في بيان الركاب مع ذكر اوصاف كل واحد منهم  
بالتفصيل وطول قامته والايضاح عما اذا كان من الذكور او الاناث ولا يقبل  
الاطفال السودانيون بصفة ركاب الا اذا كانوا بصحبة اهلهم او اشخاص  
من ذوي المقامات والاعبار ويجوز قيد هذا البيان في الشهادة المعطاة من  
المينا او المحافظة

سادساً - عند وصول أية سفينة مصرية الى احدى المواني المصرية  
يجب تفحصها باسم المحافظ ومضاهاة البيانات باسماء البحارة الركاب على  
الاشخاص الموجودين فيها ولا يجوز احداث اي تغيير الا بواسطة المحافظ  
او مندوبه والتصديق عليه منها

سابقاً — يكتب اسم وحمولة كل سفينة شراعية مصرية على مقدمها  
 بحرف افرنكية وعربية كبيرة تكون مجوفة وملونة وتكتب ايضاً نمرة  
 القيد على الشراع الاكبر وعلى مؤخر السفينة بارقام افرنكية وعربية  
 وتصدق ادارة المينا التي حصل فيها القيد على حجم وموضع هذه العلامات  
 نامناً — يجب على ربان السفينة عند وصوله الى احدى المواني الاجنبية  
 ان يراعي اللوائح المتبعة فيها

تاسماً — من ثبت عليه من رعايا الحكومة المصرية ارتكاب اية  
 مخالفة لاحكام المواد السابقة او يعيق عمل اي مأمور او مندوب او مكلف  
 بملاحظة تنفيذها يحاكم بمعرفة احدى الجهات الادارية المينة في المادة الثانية  
 بدون مراعاة القواعد القانونية ويجوز الحكم عليه بغرامة غايتها عشرون جنيهاً  
 وبالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور

## قانون

شأن مقاومة من يشتر الدخان

الصادر في ٢٢ يويه سنة ١٨٩١

نحن خديو مصر

حيث قد علم لحكومتنا أن بعض التجار يصطنعون من أوراق  
 الاشجار والنباتات سد تحضيرها أو خلطها بكمة قليلة من الدخان الحقيقي  
 مزجاً يبيعونه بصفة دخان وذلك للحصول على ارباح غير قانونية

وحيث ان هذا الغش يضر بصالح الخزينة ضرراً جسيماً كما انه يترتب عليه خسارة عظيمة للتجار ذوي الذمة والاستقامة

وحيث ان من الواجب وقاية مصلحة الجمهور من هذا الغش

وحيث ان هذه الاحوال تستوجب عقوبة صارمة

فبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأي مجلس النظر وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت

﴿ المادة الاولى ﴾ — ادخال واصطناع وتداول وبيع واحراز الدخان المفشوش يعتبر من اعمال التهريب وكل ما يصنع للبيع أو للاستهلاك بصفة دخان يصير مصادره واعدامه مع الحكم بغرامة قدرها مائتا قرش عن كل كيلو جرام أو كسور الكيلو جرام وفي حالة العود الى هذا الفعل يجوز مضاعفة هذه الغرامة

﴿ المادة الثانية ﴾ اصناف الدخان التي تخلط بها مواد أخرى باي مقدار كان تكون واقعة أيضاً تحت حكم المصادرة والاعدام والغرامة

﴿ المادة الثالثة ﴾ ما ينحصل من الغرامات تخضع منه المصاريف أولاً ثم يصير توزيع ثلاثة أرباع الى المخبرين الذين اظهروا المخالفة سواء كانوا من مستخدمي الحكومة أم لا واما الربع الباقي فيودع على الضابطين بدون ان تكون الحكومة في أي حال من الاحوال وبأي حجة كانت ملزمة بما يزيد عن المبلغ الذي حصلته حقيقة

﴿ المادة الرابعة ﴾ يسري الاحكام السابقة بطريق التضامن على الذين اصطنعوا الدخان المفشوش ومشاركهم وعلى المحرزين له والناتقين

له والطاقيين لييه

تصادر ايضاً المراكب والعربات ودواب الحمل والجر التي تكون  
استخدمت في النقل

﴿ المادة الخامسة ﴾ وكذلك الآلات والمواد والادوات من أي نوع  
كانت التي تكون استخدمت في اصطناع هذا المزيج او في بيعه وكذلك  
كل بضاعة أخرى تكون وضعت حوله لاختفائه أو تسهيل بيعه

﴿ المادة السادسة ﴾ يحكم قومسيون الكمارك بالمصادرة وبتوقيع  
الفرامة بمثابة سائر احوال التهريب ويكون للمتهمين حق المناقضة في هذا  
الحكم طبقاً للوائح الكمارك المرعبة الاجراء

﴿ المادة السابعة ﴾ يكون امرنا هذا نافذ المفعول في جميع انحاء  
القطر المصري بصد ثمان وأربعين ساعة من تاريخ نشره في الجريدتين  
الرسميتين

﴿ المادة الثامنة ﴾ على ناظر الداخلية والمالية تنفيذ امرنا هذا  
كل فيما يخصه

صدر بسراي رأس التين في ٢٢ يونية سنة ١٨٩١ ( ١٥ ذي القعدة

سنة ١٣٠٨ )



# قانون

بانتخاب عمد ومشايخ البلاد

الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥

« نحن خديو مصر »

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي مجلس النظار وبعد  
أخذ رأي مجلس شورى القوانين  
أمرنا بما هو آت

\*( المادة الاولى ) \* ينبغي لمن يعين عمدة لبلد ان يكون حائزاً للشروط الآتية

اولاً — ان يكون بالغاً من العمر خمساً وعشرين سنة كاملة

ثانياً — ان يكون مالكا لعشرة افدنة على الاقل

ثالثاً — ان لا يكون صدر عليه من المحاكم الجديدة بسبب جناية أو

جنحة حكم قضائي يحس بحسن سيرته واستقامته ويتجاوز عن الشرط

الثاني في الجفالك والبلاد التي يكون كامل اطيائها ملكاً لغير اهلها

وأما البلاد التي لا يوجد فيها خمسة اشخاص يمتلكون عشرة فدادين

فيكون انتخاب العمدة فيها من بين املاك الذين يدفعون اموالاً أميرية

أكثر من غيرهم

ويجب ان يكون المشايخ ايضاً حائزين للشروط الموضحة قبل وانما

يكتفى في حقهم بأن يكونوا مالكيين لحصة افدنة

وأما البلاد التي لا يوجد فيها خمسة اشخاص يمتلكون هذا القدر فينتخب المشايخ من بين الملاك الذين يدفعون اموالا أميرية أكثر من غيرهم فإذا توفرت الشروط التي تؤهل لتولي العمودية أو المشيخة في جملة اشخاص على السواء كانت الافضلية لمن يعرف القراءة والكتابة

\* (المادة الثانية) تشكل في كل مديرية لجنة لانتخاب العمدة والمشايخ بناء على كشف تحرره المديرية حاويا اسماء الاشخاص المتوفرة فيهم الشروط المطلوبة في المادة الاولى

وتنظر هذه اللجنة في كافة المسائل التي تعرض عليها من المدير أو نظارة الداخلية بشأن العمدة والمشايخ واعمالهم وتجتمع مرة في كل شهرين في اوقات معينة تحددها نظارة الداخلية وذلك فيما عدا الاحوال الاستثنائية التي يطلب فيها المدير انقضاها لاعمال مستعجلة وتتألف من المدير أو وكيله بصفة رئيس ومن مندوب من نظارة الداخلية ومن احد وكلاء النيابة العمومية ومن اربعة من اعيان المديرية أو عمدها ينتخبهم المدير من بين الاشخاص الذين يعينون بالصفة الالية

ينتخب عمدة كل مركز من مراكز المديرية مندوباً واحداً أو مندوبين حسب العدد الذي تحدده نظارة الداخلية ويجب تصديق النظارة على هذا الانتخاب فان لم تصدق عليه يعاد مرة ثانية

وتكون مأمورية هؤلاء المندوبين لسنة واحدة على أنه يجوز لنظارة الداخلية ابقاؤهم سنة ثانية وعند انقضائها يتختم تجديد الانتخاب

ويحصل الانتخاب الاول في شهر يناير سنة ١٨٩٦ انما يكون انتخاب الاربعة اعيان او العمدة منوية اللجنة بمعرفة المدير بناء على كشف قد اعتمدته نظارة الداخلية وذلك كحكم وقتي الى ان يحل الميعاد المذكور ولكي تكون مداولات اللجنة صحيحة يجب ان يحضرها الرئيس ومندوب نظارة الداخلية واثنان من الاعيان او العمدة على الاقل ويكون في هذه اللجنة نائب من المركز كلما دعت الحال لتعيين عمدة او شيخ لاحدى البلاد التابعة له

ويجب ان يكون حاضراً في اللجنة احد وكلاء النيابة كلما اقتضت الحال الحكم بجزاء من الجزاءات المنصوص عليها في المادة الخامسة من امرنا هذا وتكون قرارات اللجنة بأغلبية الآراء المطلقة واذا تساوت الآراء فيرجع الجانب الذي فيه الرئيس

وعلى اللجنة قبل الاقرار على تعيين عمدة ان تأخذ رأي مأمور المركز فاذا كان المطلوب تعيين احد المشايخ فتأخذ ايضاً رأي عمدة الناحية واذا كانت البلدة كلها او بعضها تابعة لاحد تفتيش مصلحة الاراضي الاميرية او الدائرة السنية فتأخذ اللجنة ايضاً رأي المفتش

ولا يكون تعيين العمدة والمشايخ نهائياً الا بعد تصديق نظارة الداخلية فان لم تصادق على من انتخبته اللجنة اعادت الاوراق اليها لانتخاب غيره من المترشحين

(المادة الثالثة) \* يكون العمدة هو الرئيس الوحيد في بلده ومسؤولاً عن عمله فيها ومع ذلك يجوز لنظارة الداخلية بناء على ما تعرضه عليها اللجنة

ان تعين بطريقة استثنائية عمدين لبلدة واحدة  
وللجنة ان تطلب ايضاً ضم جملة كفور او نجوع او عزب تحت مراقبة  
عمدة واحد ولاجل مساعدة العمدة على تأدية واجباته يجوز لنظارة الداخلية بناء  
على ماتعرضه عليها اللجنة ان تقرر تعيين المدد اللازم من المشايخ مع مراعاة  
عدد سكان البلدة والكفور والنجوع والعزب التابعة لها بقدر الامكان  
ويكون توزيع الحصص على هؤلاء المشايخ بمعرفة مأمور المركز  
باتحاده مع العمدة ومع مراعاة رغبة الاهالي

( المادة الرابعة ) \* يكلف العمدة بصفته مأموراً من مأموري الضبطية  
القضائية بكافة المسائل المختصة بالامن العام وعليه ملاحظة العمل في دائرة  
بلده بكافة اللوائح والقوانين المرعية الاجراء وعليه ايضاً تنفيذ أوامر  
النظارات التي تبلغها اليه المديرية بواسطة المأمور  
( المادة الخامسة ) \* يجوز رفت العمدة والمشايخ بقرار يصدر من  
نظارة الداخلية

وفي حالة تقصيرهم في تأدية واجبات وظيفتهم يجوز للمدير أن يحكم  
عليهم بأحد الجزاءات التأديبية الآتية وهي  
الامدار أو التوبيخ  
غرامة لا تتجاوز المائة قرش

التوقيف عن وظيفتهم في اثناء عمل التحقوى عن اعمالهم  
وجوز للمدير في حالة التوقيف أن يعين من يقوم مقامهم من مشايخ البلد  
واذا طهر ان الامر الذي ارنكه العمدة أو الشيخ يستوجب جزاء



اشد من ذلك فلي المدير ان يحيله على اللجنة المذكورة في المادة الثانية  
ولهذه اللجنة بمد سماع اقوال المتهم أن تحكم عليه بالجزاآت الانية  
منفردة أو منضمة الى بعضها وهي

الغرامة الى خمسية قرش أو الحبس لغاية ثلاثة اشهر بالاكثر أو  
الرفق انما لا يجوز الحكم بالحبس الا عما يقع من الافعال مخالفاً لنصوص  
فواين ولوائح الادارة العمومية الصادرة بصفة قانونية

وتبلغ هذه الاحكام الى نظارة الداخلية وهي لها أن تصدق عليها  
أو ان تستبدلها بأخف منها

﴿ المادة السادسة ﴾ المخالفات الواقعة من العمد والمشايع للوائح  
الترع والجسور والسكك الزراعية والمحافظة على جسور النيل واعدام الجراد  
وزراعة الدخان والتبناك الجاري النظر والحكم فيها الان بمعرفة المدير أو  
بمعرفة لجان ادارية مشكلة لذلك الغرض يكون نظرها والحكم فيها من  
خصائص اللجنة المذكورة في المادة الثانية من أمرنا هذا دون سواها  
وذلك من تاريخ صدوره

﴿ المادة السابعة ﴾ تمنح المزايا الانية لعمد ووشايخ البلاد مكافأة  
لحم على قيامهم بالخدمات المطلوبة منهم وهي اعفاؤهم هم واولادهم من  
الخدمة العسكرية

صرف مصاريف الانتقال اليهم كلما طلبوا الى مركز المديرية أو عينوا في  
مأمورية خارجا عن مركزهم

﴿ المادة الثامنة ﴾ العمد والمشايع المرروون الآن يسرون في وطاقهم

الى أن يتقرر انتخاب عمد ومشايخ جديدين بمقتضى أمرنا هذا

﴿ المادة التاسعة ﴾ اذا وقعت مشاجرة أو ايذاء أو قسوة خفيفة ولم يحصل ضرب ولا جرح يكون للعمد المعينين بمقتضى أمرنا هذا الحق في معاقبة الفاعلين بدفع غرامة قدرها خمسة عشر قرشاً أو بالحبس مدة لا تتجاوز ارساً وعشرين ساعة وكذلك «معاينة» من كان قادراً ورفض أو أهمل القيام بما يطلبه منه العمدة من الاعمل أو الخدم أو المساعدة التي يسوغ له تكليفه بها بمقتضى القوانين واللوائح ومع ذلك فلا يسوغ للعمدة توقيع هذا الجزاء الا في ظروف الثمانية ايام التالية لوقوع الفعل الذي يستوجبه

﴿ المادة العاشرة ﴾ كل قرار يصدر من عمدة يجب عرضه على مأمور المركز للتصديق عليه وعلى مأور المركز تنفيذه فوراً اذا صدق عليه

﴿ المادة الحادية عشرة ﴾ يجب على العمدة منع كل مشاجرة تنشأ عن المنازعة في حدود الاملاك ويجب عليه التوسط بطريقة ودية بين الطرفين وتسوية الخلاف باتحاده مع دلال المساحة وأحد المشايخ فان لم يرض أحد الطرفين بالتسوية فرفع شكواه الى المحكمة المختصة وعلى العمدة المحافظة على الامن العام واساء الحالة على ما هي عليه الى ان يصدر الحكم القضائي ويسوغ له أيضاً ان يفصل مؤقتاً في كل مازعة تحدث بشأن استعمال المساقى أو المصارف التي يمتلكها الافراد في دائرة لده

﴿ المادة الثانية عشرة ﴾ يجب ان يكون عند العمدة دفتر لتسجيل احوال كل واقعة وما قرره فيها ويعطى له هذا الدفتر من نظارة الحقانية ويكون تحت مراقبتها

( المادة الثالثة عشرة ) على ناظري الداخلية والحقانية تنفيذ أمرنا  
هذا كل منهما فيما يخصه

صدر بسراي عابدين في ٢٠ رمضان سنة ١٣١٢ - ١٦ مارس سنة ١٨٩٥

## قانون

بإعفاء كل عمدة عن اموال خمسة افدنة من اطيانه

الصادر في ١٦ مارت سنة ١٨٩٥

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية

وبعد مصادقة مديري صندوق الدين العمومي وموافقة رأي مجلس

النظار أمرنا بما هو آت

\* ( المادة الاولى ) يعفى كل عمدة من دفع الاموال الاميرية عن خمسة

فداين من الاطيان التي يمتلكها ملكا خاصا في قرى القطر المصري اعتبارا

من أول يولييه سنة ١٨٩٥ ويكون هذا الاعفاء قاصرا على الاطيان الكائنة

في نفس البلد المعين فيها وعن مدة قيامه بوظيفته

... \* ( المادة الثانية ) اذا انفصل العمدة في خلال السنة عن وظيفته

لاي سبب كان فيعاد ربط الاموال على الاطيان المعافاة بمقتضى المادة

التسابعة من ابتداء الشهر الذي انفصل فيه عن وظيفته

\* ( المادة الثالثة ) اذا كانت الاطيان التي يمتلكها العمدة في نفس

البلد الجاري تأدية وظيفته فيها مربوطا عليها اموال من فيئات مختلفة فيكون

حسبان ما يرفع من المال بموجب المادة الاولى على واقع متوسط الاموال  
المربوطة على تلك الاطيان

\* ( المادة الرابعة ) \* على ناظر المالية تنفيذ امرنا هذا

صدر ببيراى عابدين في ٢ رمضان سنة ١٣١٢ ( ١٦ مارس سنة ١٨٩٠ )

## قانون

صادر في ٥ يونيه سنة ١٩٠٢

لمقاومة من يتعب أو يعذب الحيوانات

بعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية لدى محكمة الاستئناف  
المختلطة الصادر طبقاً للامر العالي المؤرخ ٢١ يناير سنة ١٨٨٩ وبناء على  
ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأي مجلس النظار — وبعد أخذ رأي  
مجلس شورى القوانين امرنا بما هو آت

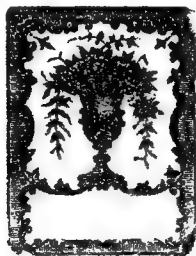
\* ( المادة الاولى ) \* يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سبعة ايام او بدفع  
غرامة لا تتجاوز مائة قرش

أولاً . من اتعب نفسه أو بواسطة غيره دابة من الدواب المعدة  
للحمل أو للجر أو للركوب بالاحمال الزائدة في النقل عن حد الطاقة أو  
استخدم نفسه أو بواسطة غيره بهائم معابة بامراض أو جروح أو طاهات  
تجعلها غير قادرة على العمل

ثانياً . من حبس أو قيد سواء بنفسه أو بواسطة غيره حيواناً أو كان في عهده حيوان محبوس أو مقيد فعليه بغير موجب بأن اعمل في اداء مايلزمه من الغذاء أو الماء أو الهواء أو الايواء  
ثالثاً . من استعمل سوء المعاملة أو القسوة مع الحيوانات المنزلية أو المستأنسة

رابعاً . من أجرى ماطحة الحرفان أو مافرة الديوك وغيرها من الحيوانات المنزلية أو اتفق مع غيره على اجراء ذلك  
خامساً . من عذب حيواناً من الحيوانات الوحشية أو غير مستأنسة التي تكون فقدت حريتها أو استعمل معه بغير لزوم وسائل القسوة لقتله  
\*( المادة الثانية ) \* كل ماكان مخالفاً لامرنا هذا يعد لاغياً  
\*( المادة الثالثة ) \* يعمل بموجب أمرنا هذا بعد نشره في الجريدة الرسمية بخمسة عشر يوماً

\*( المادة الرابعة ) \* على ناظر حقانيتنا تنفيذ امرنا هذا



# قانون

## تنصيب الاوصياء

الصادر في ٢٦ رمضان سنة ١٣١٥ الموافق ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨

نحن خديوي مصر

بعد الاطلاع على لائحة المحاكم الشرعية المصدق عليها بالامر العالي

الصادر في ٦ رجب سنة ١٢٩٧ — ١٧ يونيه سنة ١٨٨٠

وعلى امرنا الصادر في ١٣ جمادي الثانية سنة ١٣١٤ — ١٩ نوفمبر سنة

١٨٩٦ القاضي بتشكيل المجالس الحسينية

وامرنا الصادر في ٢٣ شوال سنة ١٣١٤ — ١٧ مارس سنة ١٨٩٧

بتحويل القضاة والنواب حق اقامة الاوصياء

وامرنا الصادر في ٢٥ ذي الحجة سنة ١٣١٤ — ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧

المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراآت المتعلقة بها

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقاينة وموافقة رأي مجلس النظار وبعد

اخذ رأي مجلس شوري القوانين امرنا بما هو آت

في تنصيب الاوصياء

\* (المادة الاولى) \* — على كل من قضاة المديرية والمحافظات

وقضاة المراكز حال وجوده بالمجلس الحسيني ان يقيم الوصي الذي يقرر

المجلس المذكور تعيينه في الرصاية

وعليه اصدار سند شرعي بذلك بناء على طلب صاحب الشأن لكل من قاضي مصر وقاضي اسكندرية ان يعين من ينوب عنه في ذلك بالمجلس الحسبي كما ان لباقي رؤساء المجالس الشرعية ان يعين احد اعضاء مجلسه لذلك

### في عزل الاوصياء

\* (المادة الثانية) \* سيحضر القاضي أو من ينوب عنه بالطريقة المتقدمة جلسات المجلس الحسبي التي تنعقد للنظر في عزل الاوصياء مختارين كانوا أو منصوبين

\* (المادة الثالثة) \* — يجوز استئناف القرارات التي تصدرها المجالس الحسبية بعزل الاوصياء امام المجلس الحسبي الاهلي

\* { المادة الرابعة } \* — استئناف القرارات المذكورة بالمادة السابقة يكون في ظرف ثمانية ايام تعتبر من التاريخ التالي للقرار اذا كان صادراً بمواجهة الوصي الذي صدر القرار ضده ومن تاريخ اعلانه كتابة اذا كان في غيبته

( المادة الخامسة ) — يكون الاستئناف بتقرير بالكتابة يقدم لنفس المجلس الذي اصدر القرار ويجب اثباته بدفتر يمد لذلك كما يجب ان يعطى به ايصال على الفور لمن قدمه

وعلى المجلس في هذه الحالة ان يبعث بالقرار وتقرير الاستئناف وما يتعلق بهما من الاوراق الى المجلس الحسبي الاعلى

( المادة السادسة ) — متى حاز قرار العزل تصديق المجلس الحسبي

الاعلى او لم يحصل استثنائه في المدة المقررة ينمقد المجلس الحسبي الذي صدره ويحضر فيه القاضي او من ينوب عنه بالطريقة المبينة بالمادة الاولى لاجراء العزل من قبله .

وعليه اصدار سند شرعي بذلك عند الطلب

( المادة السابعة ) — على ناظر الحفانية تنفيذ امرنا هذا

صدر بسراي عابدين في ٢٦ رمضان سنة ١٣١٥ — ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨

## لائحة تنفيذية

لائحة اقسام بيت المال وترتيب المجالس الحسبية

صادرة من نظارة الداخلية والحفانية في ٢٦ يناير سنة ١٨٩٧

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ القاضي  
بالغاء اقسام بيت المال وترتيب المجالس الحسبية (وهذا الامر وارد نصه بعد)  
وبمقتضى السلطة الممنوحة لهما في المادة ٢١ من الامر العالي المشار  
اليه وبعد موافقة رأي مجلس النظار قررنا ما هو آت

### ( الفصل الاول )

في تشكيل المجالس الحسبية وفي اسنادها

( المادة الاولى ) \* — تحرير الكشوفات باسماء الاعيان —

يحرم مأمورو المراكز والمديرون والحافظون في أول شهر ديسمبر



من كل سنة كشفاً باسماء الاعيان المزمع حضورهم جلسات المجالس الحسبية طبقاً للمواد الثالثة والرابعة والسابعة من الامر المشار اليه

ويتقرر عدد الاعيان المقتضي تحرير الكشف باسمائهم بحسب الظروف والاحوال وتشتمل الكشفات المقتضي تحريرها للمجالس الحسبية في المديرية والمحافظات على اسماء اعيان كل قسم على حدته ويعرض الكشف المحرر من اُمور المركز على المدير اما محافظ مصر فيحرر كشفين على حدتهما احدهما باسماء الاعيان المزمع حضورهم جلسات مجلس حسبي المحافظة والآخر باسماء الذين يحضرون في المجلس الحسبي العالي المشكل بنظارة الحقانية

وعلى المديرين والمحافظين ان يبعثوا بالكشفات المحررة على الوجه المذكور الى نظارة الداخلية قبل يوم ١٥ ديسمبر من كل سنة  
\*(المادة الثانية) \* - التصديق على الكشفات -

تصدق نظارة الداخلية نهائياً على انتخاب الاعيان المروضة اسماؤهم عليها وناء على الآراء التي تطى لها .

والكشفات المصدق عليها باسماء الاعيان المستفيين يصير تطبيقها في كل مديرية وفي كل محافظة وفي كل مركز

\*(المادة الثالثة) \* - تعيين العلماء وكاتب الحسابات -

يعين ناظر الحقانية في آخر كل سنة العلماء المقتضي حضورهم جلسات المجالس الحسبية في السنة التالية ويعين ايضاً كاتب الحسابات الذي يناط به تأدية الاعمال في المجلس الحسبي العالي

«المادة الرابعة)» — استبدال الاعيان والعلماء وكاتب الحسابات —  
يجوز للنظارة ذات الشأن ان تستبدل الاعيان والعلماء وكاتب الحسابات  
في بحر السنة كلما دعت لذلك مقتضيات المصلحة  
«المادة الخامسة)» — انتخاب الاعيان —

ينتخب رؤساء المجالس الحسينية الاعيان المزمع حضورهم جلسات  
المجالس الحسينية من الكشف المحرر باسمائهم وبراعون في ذلك بقدر  
الاستطاعة نصوص الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من الامر العالي الصادر  
في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦

«المادة السادسة)» — انتخاب أحد الاقارب عضواً في المجلس —  
يعين رئيس المجلس الحسيني احد اقارب العائلة صاحبة الشأن المقتضي  
حضوره جلسات المجلس الحسيني في المراكز والمديريات والمحافظات قبل  
أول اجتماع للمجلس وعلى الرئيس ان يختار بطريق الاولوية أكثر الاقارب  
قرباً واستعداداً ولا يجوز استبداله الا لاسباب قوية او في حالة  
وجود مانع وعلى الرئيس أيضاً ان ينتخب من الكشف المحرر باسماء  
الاعيان الشخص الذي يصير نقيباً في حاله عدم وجود اقارب .

«المادة السابعة)» — تحديد الجلسات —

يحدد رؤساء المجالس الحسينية عدد الجلسات الاعتيادية لكل مجلس  
مع مراعاة انجاز الاعمال والمواعيد القانونية  
وبعدون جلسات غير اعتيادية اذا دعت الحال لذلك

## ﴿ الفصل الثاني ﴾

في تعيين الاوصياء والقوام والوكلاء

## ﴿ المادة الثامنة ﴾ ( الاحراآت اللازمة لعقد المجلس )

أذا توفي أحد الاهالي عن حمل مستكن او عن ورتة قصر أو عديمي الاهلية او غائبين ممن يلزم تعيين وصي او قيم أو وكيل عليهم فعلى رؤساء المجالس الحسبية بمجرد وصول خبر الوفاة اليهم ان يجروا ما يلزم لعقد المجلس في اول فرصة ممكنة مع مراعاة الميعاد المحدد في المادة الثانية من الامر العالي الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ ( أنظر الامر العالي بعد )

وفي حالة تعيين وصي يطلب رؤساء المجالس الحسبية من قاضي الجهة ان يحضر الى المجلس هو او نائبه كي يحصل التعيين امامه

« ( المادة التاسعة ) » ( المباحث الانتدابية المتعلقة بالقصر وعديمي

الاهلية والغائبين )

على رؤساء المجالس الحسبية ان يستحصلوا قبل انعقاد الجلسة على ما يتيسر لهم من المعلومات التي تساعد المجلس على اصدار قراره

ويجب على اطراف الورثة المقال بأنهم قصر تقديم شهادة ميلادهم وإن لم يفعلوا ذلك يستحصل رؤساء المجالس الحسبية على الاستعلامات اللازمة لتقرير عمر هؤلاء القصر على قدر الامكان وفي حالة الشك يجوز لهم ان يأمرؤا باحضار نفس الوارث المقال بأنه قاصر امام هيئة المجلس ويجري رؤساء المجالس الحسبية تحقيقاً مختصراً لاجل معرفة الامور المسبوبة للوارث المطلوب الحجز عليه وللاجل بيان اسباب عدم الكفاءة بياناً واضحاً يدونون

مباحثهم والنتيجة التي وصلوا اليها في محضر اول جلسة يعقدها المجلس الحسبي لنظر القضية

اما فيما يختص بالورثة المقل بأنهم غائبون فيستحصل الرؤساء على المعلومات التي من شأنها اثبات امر الفية

فاذا كان المحل الجديد الموجود به الوارث الذي ترك محله الاصلي او هجر نفس القطر المصري معلوماً فلا يجوز اشهار غيابه ولا تبين وكيل على ماله ويسوغ لرئيس المجلس الحسبي عند الاقتضاء اتخاذ الاجراءات التي من شأنها اعلان الوارث المذكور بوفاته وورثته والمحافظة مؤقتاً على صوالحه اذا اقتضى الحال

\*(المادة العاشرة)\* (المباحث اللازمة للوقوف على مقدار التركة)

يجب على رؤساء المجالس الحسبية جمع كافة المعلومات المفيدة التي من شأنها ايقاف المجلس تمام الوقوف على حال التركة وعلى اهمية المأمورية التي سيصدرها الى الوصي او القيم او الوكيل

(المادة الحادية عشرة) (الاجراءات التحفظية)

اذا لم تتم النيابة العمومية أو العمدية باجراء ما فيه حفظ صوالح القصر والعديمي الاهلية والغائبين عملاً بنصوص المادة العاشرة من الامر العالي الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ فرؤساء المجالس الحسبية يباشرون الاجراءات التحفظية التي يرون لزومها وذلك الى ان يتم تعيين الاوصياء أو القوام أو الوكلاء

(المادة الثمانية عشرة) (مصاريف الجنازة وتفقة العائلة ومؤونة

## المواشي وإدارة الزراعة

كلما دعت الحال لوضع الاختام وجب تسليم عائلة المتوفي أو شخص مؤتمن ان لم يكن له عائلة مبلغاً كافياً للصرف منه على الجنازة والمأتم ولنفقة عائلة المتوفي الى ان يصير فك الاختام وذلك فيما اذا كانت النفود اللازمة موجودة في التركة وكذلك يلزم أخذ المبلغ اللارم لمؤنة المواشي ومصاريف ادارة الرراعة ان كانت له رراءه

(المادة الثالثة عشرة) (تعيين الاوصياء والوكلاء)

علي رؤساء المجالس الحسبية ان يقدموا للمجلس في يوم انعقاده كافة البيانات التي يكونون قد جمعوها عن المسائل التي ستعرض على المجلس

واذا كان الغرض تعيين وصي للقاصر أو وكيل للغائب فالمجالس الحسبية تصدر قراراتها بناء على ما تستنتجه من وقائع الاحوال المعروضة عليها او من المعلومات التي تكون وصلتها الا اذا دعت الحال لتحقيق أو استيفاء هذه الوقائع أو المعلومات

(المادة الرابعة عشرة) {توقيع الحجر وتعيين القيم}

في حالة الحجر على عديم الاهلية وتعيين القيم عليه يتخذ الرئيس مايلزم من الاجراءآت لحضوره امام هيئة المجلس الحسبي ويكلف بالحضور الى الجلسة ايضاً الواقفين من الاقارب والمعارف والجيران أكثر من غيرهم على احوال المطلوب الحجر عليه ومورثه ويكون استجواب المطلوب الحجر عليه بحضورهم فاذا رفض المطلوب الحجر عليه الحضور امام المجلس فالمجلس

تقرير ما يراه في امر هذا الرفض غير انه يجب عليه الانتقال الى محله أو اتداب احد اعضائه للتوجه اليه اذا كان المطلوب الحجز عليه في حالة يعتذر معها حضوره امام المجلس . على انه يجوز للمجلس ان يأمر باجراء تحقيق تكميلي اذا تراعى له ذلك وان يأمر بالتثبت من أي امر يري لزوماً له ولا يحكم بتوقيع الحجز ما لم يتم بوجوه

﴿ المادة الخامسة عشرة ﴾ — { استمرار الوصاية ورفع الحجز }

يراعي المجلس الحسبي أحكام المادة السابقة عند نظره في استمرار الوصاية الى ما بعد السنة الثامنة عشرة طبقاً للمادة الثامنة من الامر العالي الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ وفي الاحوال التي يطلب فيها رفع الحجز

وجوز للمجلس الحسبي اتخاذ هذه الاجراءات بناء على طلب أي واحد من اصحاب الشأن أو النيابة العمومية بل ومن تلقاء نفسه

﴿ المادة السادسة عشرة ﴾ — ( الولاية )

لا موجب لتدخل المجلس الحسبي اذا كان للقاصر أو لعمد الامهية ولي بحسب احكام المادة ( ٤٣٤ ) من الاحوال الشخصية

﴿ المادة السابعة عشرة ﴾ { الوصي المختار }

اذا عين ألاب قبل وفاته وصياً مختاراً على ولده القاصر فليس على المجلس الحسبي سوى اجراء التصديق من القاضي على الوصاية التي اختارها المتوفي وذلك بعد استيفاء الاجراءات القانونية

﴿ المادة الثامنة عشرة ﴾ ( دفتر محاضر الجلسات )

تدون محاضر جلسات المحال الحسنة في دفتر معد لذلك وتشتمل

هذه المحاضر على اسماء الاعضاء الحاضرين وبيان القضايا التي نظرت والقرارات التي صدرت ويجب ايضاً ان يشار فيها الى استيفاء كافة الاجراءات القانونية ثم يوقع عليها من الرئيس والاعضاء الحاضرين ( المادة السابعة عشرة ) — ( النشر في الحريدة الرسمية )

تشر القرارات القاصية توقيع الحجز وباستمرار الوصاية الى ما بعد السنة الثامنة عشرة في الجريدة الرسمية معبرة القيمة أو الوصي لأجل احاطة الجمهور علماً بها

( المادة العشرون ) — « اعطاء صور القرارات »

اذا كانت وراد المجلس الحسبية قابلة للظن فيها امام المحاكم القضائية كما في مسائل الحجز أو امام المجلس الحسبي العالي كما في المسائل الحسابية ويجوز لاصحاب الشأن الحصول على صور هذه القرارات وللتيابة المصنونة هذا الحق ايضاً ويكون تقديم الطلب في ميعاد شهر واحد من تاريخ صدور القرار

( المادة الحادية والعشرون ) — « قول الوصي أو القيم أو الوكيل »

يجب على الوصي أو القيم أو الوكيل ان يقبل او يرفض تعيينه في ظرف ثلاثة ايام من تاريخ اخطاره بذلك

( المادة الثانية والعشرون ) — « الرفض وتعيين البديل »

في حالة بكونت أو رفض الوصي أو القيم أو الوكيل يجب على المجلس الحسبي تعيين البديل في ظرف ثمانية ايام

( المادة الثالثة والعشرون ) — « ما يجب ذكره في محضر الحرد »

محضر الجرد الواجب على الوصي أو القيم أو الوكيل تحريره قبل وضع يده على أموال القاصر أو المحجور عليه أو النائب يلزم أن يبين فيه قيمة ما تساويه المنقولات والأشياء ذات القيمة ووجه التفريق كل منها على حدته ويبين فيه أيضاً المقارنات وفوائدها

وفيما يختص بأوراق التركة يجب أن يشتمل محضر الجرد على بيان السندات ذات القيمة وسندات الديون وحجج الاملاك وغيرها وكافة الأوراق ذات الاهمية ودفاتر التركة أيضاً اما الأوراق التي لا قيمة لها ولا اهمية فتحفظ اقساماً كل قسم على حدته ويذكر في محضر الجرد عدد أوراق كل قسم منها وتسلم احدى نسختي محضر الجرد الى الوصي أو القيم أو الوكيل ويبحث بالآخرى الى المجلس الحسيني لحفظها مع أوراق التركة

﴿ المادة الرابعة والعشرون ﴾ — «المساعدة في تسليم الاموال»

يجب على مأموري السلطة الادارية متى طلب المجلس الحسيني مساعدتهم ان يساعدوه في تحرير محضر الجرد طبقاً للمادة الثانية عشرة من الامر العالي الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ واذا اقتضى الحال فليهم ايضاً ان يساعدوا الاوصياء أو القوام أو الوكلاء في وضع يدهم على الاموال

( المادة الخامسة والعشرون — « اجرة الحراس » )

يجب على الاوصياء أو القوام أو الوكلاء عند وضع يدهم على الاموال ان يدفعوا الى الحراس الذين عينتهم النيابة العمومية أو العمدة أو رؤساء المجالس الحسينية اجرة حراسهم بالايصالات اللازمة مادام لم تصرف اليهم الاجرة يعطى لهم شهادة مبنية بهامدة حراسهم للمطالبة بموجبها



(المادة السادسة والعشرون) - « الضمانة »

يجب على المجالس الحسبية ان تستوثق من اقتدار واستقامة الاوصياء أو القوام أو الوكلاء ويجوز لها ان تكلفهم في أي وقت بتقديم الضمانة ويجوز ان تكون الضمانة شخصية أو عينية وان تكون قاصرة على مبلغ معين أو شاملة لكافة الاضرار التي تنتج من ادارة الاموال ولا يلزم الولي بتقديم ضمانة وكذلك الوصي المختار الا اذا اشترط الموصي ذلك في وصيته

(المادة السابعة والعشرون) - « الدفتر »

للمجالس الحسبية في أي وقت من الاوقات الزام الاوصياء أو القوام أو الوكلاء باستعمال الدفتر والطريقة الحسابية التي يترأى للمجالس لزومها ليكون تقديم الحساب على موجبها

الفصل الثالث

في حساب ادارة الاموال

(المادة الثامنة والعشرون) - « كيفية تقديم الحساب »

يجب على الاوصياء أو القوام أو الوكلاء ان يقدموا حسابهم بوجه التفصيل في آخر كل سنة الى المجلس الحسبي الذي عينهم والذي يكونون تابعين له وترفق الحسابات المذكورة بالمستندات كالاعتاد وتبين الايرادات والمصروفات كل منها على حدة ويخصص لكل مقام فصل على حدة وتكون المصروفات المتلفة بشخص القاصر أو المحجور عليه في باب على حدة

## \* (المادة التاسعة والعشرون) \* - «فحص الحسابات»

تعرض الحسابات على المجلس الحسبي في جلسة يجوز أن يكلف بالتفحور إليها الرومي أو القيم أو الوكيل لتقديم الايضاحات اللازمة عنها ويستمد في مراجعة الحسابات على محضر الجرد وعلى بيانات وحسابات السنوات السابقة اذا اقتضى الحال ويجوز للمجلس الحسبي ان يأمر بتصحيح الحسابات المقدمة اليه أو ان يطلب مستندات أخرى

## \* (المادة الثلاثون) \* (تقديم الحساب في غير الميعاد القانوني)

يجوز للمجلس الحسبي ان يطلب في خلال السنة كشوفات عن احوال ادارة التركة كلما اقتضي ذلك صالح القصر أو المحجور عليهم أو الغائبين وذلك بخلاف الحسابات السنوية ويجوز له ان يطلب أيضاً من الرومي أو القيم أو الوكيل تقديم دفاترهم

## \* (المادة الحادية والثلاثون) \* (تعيين المبلغ اللازم للمصروف الشخصي)

واستعمال المبالغ المتوفرة)

عند تقديم الحسابات السنوية يعين المجلس الحسبي مقدار المصروف الاعتيادي الذي يلزم في السنة التالية لشؤون القاصر أو المحجور عليه وعائلته ويعين أيضاً عند الاقتضاء كيفية استعمال المبالغ المتوفرة لحساب القاصر أو المحجور عليه والارادات المتحصلة لحساب الغائب ويجوز له ان يأمر بإبداع المبالغ الزائدة في خزانة الحكومة

﴿ المادة الثانية والثلاثون ﴾ {مكافأة اتعاب الاوصياء والقوام والوكلاء} يعين المجلس الحسبي سنوياً مقدار المكافأة المقتضي صرفها للوصي أو القسيم أو الوكيل بمراعاة قيمة الاموال والعمل الذي استوجبت ادارتها ويكون ذلك بقدر الامكان باعتبار مبلغ معين في المائة من صافي الاراد السنوي فاذا رفض الوصي أو القسيم أو الوكيل اية مكافأة واعلن بقبوله المأمورية محباً بقيت عند المجلس الحسبي ذلك

﴿ المادة الثالثة والثلاثون ﴾ (محضر جلسات فحص الحسابات) يكون محضر الجلسات التي بنظر فيها المجلس الحسبي في الحسابات مشتملاً على اعتماد الحسابات أو تصحيحها وعلى المداولات المنصوص عليها في المواد السابقة وعلى الاجراءات التي يتراعى للمجلس لزومها بعد فحص الحسابات

### الفصل الرابع

في انتهاء مأمورية الوصي أو القسيم أو الوكيل

﴿ المادة الرابعة والثلاثون ﴾ (بلوغ الرشد)

تنتهي مأمورية الوصي ببلوغ القاصر سن الثماني عشرة سنة الا اذا قرر المجلس الحسبي استمرار الوصاية الى ما بعد هذا السن وعند عدم وجود ورقة أو شهادة الولادة بقدر السن مقدار الامكان بناء على اقوال اقارب أو معارف أو جيران القاصر وعائلته واذا اقتضت الحال يكون تقدير السن بشهادة طيبة

﴿ (المادة الخامسة والثلاثون) ﴾ \* (استمرار الوصاية)

اذا قرر المجلس الحسبي وجوب استمرار الوصاية الى ما بعد السنة

الثامنة عشرة وجب عليه عند تقديم الحساب السنوي اليه ان يستحضر القاصر امامه ليحكم بانتهاء الوصاية او استمرارها بمراعاة اهلية القاصر وسلوكه

\* (المادة السادسة والثلاثون) \* (تسليم الاموال)

يسلم الاوصياء أو القوام أو الوكلاء للمستحقين أموالهم في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء مأمورهم ويكون تسليم الاموال عند الاقتضاء بمساعدة مأموري الادارة على موجب محضر الجرد المحرر وقت استلامهم لها مع مراعاة ما زاد وما نقص وما تغير فيها أثناء ادارتهم لها

\* (المادة السابعة والثلاثون) \* (تقديم الحسابات النهائية)

يقدم الاوصياء أو القوام أو الوكلاء حساباتهم النهائية الى المستحقين في احدى جلسات المجلس الحسي ويجوز للمجلس ابداء ما يراه من الملاحظات في صالح المستحقين أو ورثتهم وتعتبر الحسابات السنوية اساساً للحساب النهائي

\* (المادة الثامنة والثلاثون) \* (استبدال الوصي أو القيم أو الوكيل)

اذا اقتضى الحال لاستبدال الوصي أو القيم أو الوكيل يسلم السلف للخلف الحسابات في احدى جلسات المجلس الحسي وعلى المجلس ان يتخذ الاحتياطات اللازمة للمحافظة على صالح القاصر أو المحجور عليه أو العائث وعلى السلف عند تسليم الاموال ان يسلم أيضاً نسخة محضر الجرد التي يده ونوضح بها التغيرات التي طرأت وتذكر هذه التغيرات أيضاً في نسخة محضر الجرد الثامنة المحفوظة بالمجلس الحسي

## \* الفصل الخامس \*

في الدفاتر والتحريرات

\* (المادة التاسعة والثلاثون) \* (دفتر الجلسات)

تدون محاضر جلسات المجلس الحسبي أولا فأولا في دفتر المنصوص عنه بالمادة «١٨» من هذه اللائحة

\* (المادة الاربعون) \* (ملفات الاوراق)

يجب على المجالس الحسبية انشاء ملف مخصوص لكل مسألة مختصة بوصاية أو قوامة أو وكالة وتحفظ بهذا الملف كافة الاوراق المختصة بالوصاية والقوامة أو الفية بحسب تواريخها ويجب ان يشتمل كل ملف على الاوراق الآتية

اولا — محضر الجرد المحرر حين استلام الوصي أو القيم أو الوكيل  
ثانياً — البيانات والحسابات السنوية المعروضة على المجلس الحسبي مع مستنداتها

ثالثاً — الشكاوي التي تقدم على ادارة الوصي أو القيم أو الوكيل ويوضع في كل ملف حافظة ببيان المداولات والاعمال المهمة المختصة بالوصاية أو القوامة أو الفية

\* (المادة الحادية والاربعون) \* (التحريرات)

تخاطب المجالس الحسبية نظارة الحاقانية فيما يتعلق بالمسائل التي هي من خصائص المجالس المذكورة أما المجالس الحسبية في المراكز فتكون مخاطباتها بواسطة المديرية

# قانون

بالغاء اقلام بيت المال وترتيب المجالس الحسبية

الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٩

بعد الاطلاع على لائحة بيت المال الصادرة في ١١ ذي الحجة سنة ١٢٧٦ وملحقها

وعلى لائحة المجالس الحسبية الصادرة في ١٦ ربيع الاول سنة ١٢٩٠ وملحقها

وعلى لائحة المحاكم الشرعية الصادرة في ٩ رجب سنة ١٢٩٧ وبناء على ما عرضه علينا نظار الداخلية والحقانية والمالية وموافقة رأي مجلس النظار وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا بما هو آت  
 ﴿ المادة الاولى ﴾ لا يكون لبيت المال بعد صدور امرنا هذا تداخل في التركات وتلقى اقلام بيت المال الموجودة الآن ويلقى ايضاً كل رسم مقرر لبيت المال

﴿ المادة الثانية ﴾ اذا توفي أحد الاهالي الخاضعين لاحكام المحاكم الشرعية فيما يختص باحوالهم الشخصية عن حل مستكن أو ورثة قصر أو عديمي الاهلية أو غائبين غيبة شرعية وليس لهم وصي أو قيم أو وكيل فيكون تنصيب هؤلاء أو تثبيتهم على حسب الاحكام الاتبه

﴿ المادة الثالثة ﴾ يشكل في كل مركز مجلس حسبي بالكيفية الآتية

أولاً — مأمور المركز أو من ينوب عنه بصفة رئيس

ثانياً — أحد علماء المركز يمينه نظارة الحقانية

ثالثاً — أحد الاعيان يمينه المدير مع اقرار نظارة الداخلية

﴿ المادة الرابعة ﴾ تتشكل المجالس الحسبية بالمديريات والمحافظات

بالكيفية الآتية

أولاً — المدير أو المحافظ أو وكيل المديرية أو المحافظة بصفة رئيس

ثانياً — أحد علماء المديرية أو المحافظة يمينه ناظر الحقانية

ثالثاً — أحد الاعيان يمينه ناظر الداخلية ويكون انتخابه بقدر الامكان

من ساكني الخط الذي به محل توطن الشخص المقتضي النظر في امره

بالمجلس اذا كان سكنه في مركز المحافظة أو المديرية والا فيكون انتخابه

بقدر الامكان من ساكني البلدة التي بها محل توطن الشخص المذكور

رابعاً — أحد اعضاء العائلة ذات الشأن اذا وجد أحد منها في الجهة التي

بها مركز المجلس والا فستعاض بواحد من الاعيان يمينه نظارة الداخلية

﴿ المادة الخامسة ﴾ تنظر المجالس الحسبية في تنصيب الاوصياء أو

تثبيتهم أو عزلهم وفي استمرار الوصاية الى ما بعد الثماني عشرة سنة اذا

دعت الضرورة لذلك طبقاً للمادة الثامنة من امرها هذا وتنتظر ايضاً في

الحجر على عديمي الاهلية وتنصيب أو عزل القوام وفي رفع الحجر وفي تعيين

أو عزل وكلاء الغائبين وفي مراقبة اعمال الاوصياء أو القوام أو الوكلاء

وكذلك تنظر في الحسابات التي تقدم لها وتنتظر ايضاً في الاحتساطات

اللازمة التي يقتضي سرعة اتخاذها لصيانة حقوق القصر أو عديي الاهلية أو الغائبين

وتكون هذه الاختصاصات للمجالس الحسبية في المراكز فيما يتعلق بتركات المتوفين الذين كانوا متوطنين في دائرة المركز وللمجالس الحسبية في المديرية أو المحافظات فيما يتعلق بتركات المتوفين الذين كانوا متوطنين في المديرية أو المحافظة

وتكون هذه المجالس تابعة لنظارة الحقاينة وهي تراقب سيرها وفي مواد الحجر يكون المجلس المختص هو الموجود بدائرته محل وطن الشخص المقتضي الحجر عليه أو المحجور عليه ويجوز رفع الامر للمجلس الحسبي بناء على طلب أحد اعضاء العائلة أو طلب النيابة العمومية

(المادة السادسة) \* قرارات المجالس الحسبية التي تصدر في طلبات توقيع الحجر أو رفعه أو في استمرار الوصاية على من يتجاوز عمره الثماني عشرة سنة يجوز الطعن فيها امام محكمة الاستئناف الاهلية ويقبل الطعن المذكور من كل ذي شأن أو من النيابة العمومية في ميعاد شهر من تاريخ صدورها (١)

واستئناف القرارات المذكورة لا يمنع تنفيذها

(المادة السابعة) \* لناظر الحقاينة بناء على طلب كل ذي شأن أو

---

(١) صدر قانون مرة في ٥ مارس سنة ٩١١ قصى باستئناف القرارات الى مجلس حسي عالي مؤلف من مياه مخصوصة فاطر هذا القانون في الجزء الاول من مجموعة القوانين صفحة ١٩



طلب النيابة العمومية ان يعيد النظر في حسابات الاوصياء أو القوام أو الوكلاء امام مجلس حسبي اعلى ينقذ في نظارة الحقاينة ويشكل كما يأتي  
اولاً — احد الذوات يعين من كبار الموظفين أو ارباب المعاشات  
باصر من ابناء على طلب ناظر الحقاينة بصفة رئيس

ثانياً — وكيل مجلس حسبي مصر بصفة وكيل

ثالثاً — اثنان من الاعيان يعينها ناظر الداخلية

رابعاً — مفتي المجلس الحسيني وواحد من العلماء يعينه ناظر الحقاينة

خامساً — أحد الموظفين المشتغلين بالاعمال الحسائية يعينه ناظر

الحقاينة ايضاً

\*( المادة الثامنة ) \* تنتهي الوصاية متى بلغ القاصر الثامنة عشرة من

عمره الا اذا قرر المجلس الحسيني استمرارها ويجوز الاستئناف في هذه

الحالة طبقاً للمادة السادسة

\*( المادة التاسعة ) \* يجب على المأورين الذين يثبتون الوفاة أو

يحررون محضراً بها أو يباشرون الدفن وعلى مشايخ القرى ان يخبروا في

ظرف ثمان واربعين ساعة العمدة أو شيخ الحارة بوفاة كل شخص يتوفى

عن ورثة قاصرين أو ذائنين أو في حالة تستدعي الحجر عليهم أو فيما اذا

كانت الحكومة مستحقة لكل تركتهم أو بعضها والا فيلزمون بغرامة

من ٢٠ قرش الى ١٠٠ قرش

وعلى العمدة أو شيخ الحارة ان يعلم بذلك المركز أو المديرية أو

المحافظة على حسب الاحوال وعضو النيابة العمومية في الجهات التي يكون

لها مندوب فيها في ظرف ثمان واربعين ساعة اخرى والا فيلزم بدفع  
الغرامة المذكورة

( المادة العاشرة ) \* للنيابة العمومية في الجهات التي يوجد فيها  
مركز لها ان تأمر باتخاذ الوسائل التي تراها لازمة لحفظ حقوق الحمل المستكن  
او القصر او عديمي الاهلية او الغائبين او الحكومة وذلك الى ان تصدر  
قرارات المجلس الحسبي في حالة وجود حمل مستكن او قصر او عديمي اهلية  
او غائبين او قرارات جهة الادارة اذا لم يكن للتركة وارث

واذا لم يوجد في الجهة التي بها محل توطن المورث مندوب للنيابة العمومية  
فيجب على المد ان يتخذوا جميع ما يكون ضروريا من الاحتياطات  
التحفظية التي يقتضي سرعة اتخاذها بما في ذلك وضع الاختام اذا اقتضى الحال  
وعم ذلك فللنيابة حق التدخل في هذا الامر حتى فيما عدا الجهة التي بها  
مركزها كلما رأت ضرورة لذلك

( المادة الحادية عشرة ) \* يجب على المجالس الحسبية ان تعين الاوصياء  
والقوام والوكلاء او تشتم في مدة لا تتجاوز ثمانية ايام من تاريخ الاخبار بالوفاة  
( المادة الثانية عشرة ) \* يجب على الاوصياء والقوام والوكلاء في  
ظرف ثلاثة ايام من تعيينهم ان يوردوا اعيان التركة من منقول وعقار واوراق  
بمحضور احد مندوبي جهة الادارة وكل شخص ذي شأن يحضر من تلقاء  
نفسه وذلك قبل استلام الاعيان المذكورة والا فيلزمون بدفع غرامة  
من ٥٠ قرشاً الى ١٠٠

وتحرق قائمة الجرد على نسختين ويعفي عليها جميع الحاضرين

\* (المادة الثالثة عشرة) \* ليس للاوصياء ولا للقوام ولا الوكلاء ان يبيعوا او يشتروا او يرهنوا عقار او اعليان القصر ومن في حكمهم او يارندوا ديناً الا بعد الاذن بذلك من المجالس المذكورة

\* (المادة الرابعة عشرة) \* الاجراءآت اللازم اتباعها في مسائل الحجر تقديم الحسابات من الاوصياء او القوام او الوكلاء وعزلهم من وظائفهم يكون بمقتضى الاحكام التسمية المشار اليها في المادة الحادية والعشرين من امرنا هذا

\* (المادة الخامسة عشرة) \* تنصيب الاوصياء بالتطبيق للاحكام السابقة يكون امام القاضي الشرعي او نائبه

احكام عمومية ووقية

\* (المادة السادسة عشرة) \* التركات المضبوطة الآن تحت يد يمين المال تسلم الى مستحقيها بمقتضى النصوص السابقة ويصدر اخطار من جهة الادارة الى الورثة المعلومين او من يقوم مقامهم باليوم المحدد للتسليم ويرسل لهم الاخطار قبل الميعاد بثمانية ايام على الاقل ويجوز التسليم الى من يحضر من الورثة ووكلائهم في اليوم المحدد لذلك

\* (المادة السابعة عشرة) \* اذا حصلت منازعة او خلاف بين الورثة او وكلائهم الشرعيين او اذا لم يحضر احد من الورثة للاستلام فتودع الاعيان او الاوراق تحت يد حارس يعينه قاضي الامور المستعجلة بالجهة التي فيها التركة وذلك ناه على علم طلب سيطر يرسل الى اصحاب الشأن

\* (المادة الثامنة عشرة) \* اذا كان في التركة اعيان محصورة تحت يد

اقلام بيت المال جزءاً مستوفياً شرائطة القانونية فيجب على اقلام بيت المال ان تودع في صندوق المحكمة الجزئية المبالغ والاوراق ذات القيمة من التركة تحت يد الاقلام المذكورة واذا كان بينها سندات ديون فتسلمها الى الخارس الذي يعين بطريق الاستعجال وبعد ذلك يجوز للاقلام المذكورة ان تسلم بقية اعيان التركة الى الورثة

\* ( المادة التاسعة عشرة ) \* لا يجوز لاي سبب من الاسباب ولا لاية حجة كانت اقامة اية دعوي على الحكومة بسبب التركات التي وضعت يدها عليها بأية كيفية كانت ولم يطالب احدها مدة ثلاث وثلاثين سنة كاملة من تاريخ الوفاة اما اذا حصلت المطالبة بالتركة في مدة الثلاث وثلاثين سنة المذكورة فلا يجوز في أي حال من الاحوال ولا لاية حجة كانت مطالبة الحكومة الا بتسليم الاعيان التي تكون حينئذ باقية تحت يدها او بدفع ثمنها في حالة بيعها مع ايراد الاعيان المذكورة أو فائدة ثمنها وذلك عن مدة الخمس سنوات الاخيرة

\* ( المادة العشرون ) \* تلغى كافة الاحكام السابقة المخالفة لامرنا هذا  
\* ( المادة الحادية والعشرون ) \* على نظار الداخلية والمالية والحقانية تنفيذ امرنا هذا كل منهم فيما يخصه وعليهم نشر كافة مايلزم لذلك من الاحكام النظامية او التسمية

صدر بمرأى عابدين في ١٣ جمادى الثانية سنة ١٣١٤ ( ١٩ نوفمبر

سنة ١٨٩٦ )

# قانون

نمره ١٢ لسنة ١٩١١

بتكديل المادة الثالثة من القانون الخاص باعمال اليا نصيب

نحن خديوم مصر

بعد الاطلاع على القانون نمره ١٠ لسنة ٩٠٥ بشأن أعمال اليا نصيب (١)  
وبناء على ما عرّضه علينا ناظر الداخلية ومواقفة رأي مجلس النظار  
وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين  
وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٦  
يونيو سنة ٩١١ الصادر طبقاً للأمر العالي الرقيم ٣١ بتاريخ سنة ١٨٨٩  
أمرنا بما هو آت

## المادة الاولى

عدلت المادة الثالثة من القانون المشار اليه كما يأتي  
المادة الثالثة - كل من يخالف أحكام المادة الاولى يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة  
قرش صاغ وفي حالة صدور الحكم مرة ثانية يجوز للعاضي ان يحكم فوق الغرامة  
بعقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز اسبوعاً واحداً  
وفي جميع الاحوال يأمر القاضي بمصادرة الاوراق والاشياء التي جرى  
استخدامها في ارتكاب المخالفة ويجوز له ايضاً ان يأمر باغلاق المحلات التي جرى  
استخدامها بصفة مكاتب لاعمال اليا نصيب

ونفذ الاغلاق يكون ضد ملزم اليا نصيب بدون التفات الى معارضة مالك العقار  
او اي شخص آخر يكون شاغلاً له ويجوز وضع الاختام تأكيداً لتنفيذ مفعول الاغلاق  
وفي حلال الثلاثة الشهور التالية للاغلاق لا يجوز اعادة فتح المحلات المحكوم

(١) انظر نص القانون نمره ١٠ الصادر في ٧ مارس سنة ١٩٠٥ بالجزء الثاني من

## ١١٩) قانون الاصلاح الصحي في المراحض العمومية وملحقات الجوامع (

باغلاقتها الا باذن من البوليس الذي يسوغ له عند الاقتضاء ان يمنع بالقوة اشغال أي محل غير مأذون به

### المادة الثانية

على ناظري الداخلية والخفانية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويكون العمل به بعد نشره في الجريدة الرسمية بخمسة عشر يوماً  
صدر بالاسكندرية في اول يولي سنة ٩١١

## قانون

نمرة ١٤ لسنة ١٩١١

بشأن الاصلاح الصحي في المراحض المعدة لاستعمال العامة وفي ملحقات الجوامع والروايا

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢ بشأن مراحض الجوامع والمحامات العمومية  
وعلى الامر العالي الصادر في ١٥ مايو سنة ١٩٠٣ بتنفيذ احكام الامر المذكور في جميع أنحاء القطر

ونناء على ما عرصه علينا ناظر الداخلية ومواقفة رأي مجلس النظار وبعد أحد رأي مجلس شورى القوانين  
وبعد الاطلاع على ماقرره الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة في ٢٣ مايو سنة ٩١١ طبقاً للامر العالي الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

أمرنا بما هو آت

## المادة الأولى

### إنشاء المراحيض وغيرها

لا يجوز إنشاء مراحيض معدة لاستعمال العامة وإنشاء خزانات لها إلا بعد عرض رسومها على مصلحة الصحة العمومية

ويتبع ذلك أيضاً في إنشاء المراحيض والخزانات التابعة لمسجد أو زاوية وفي إنشاء مرافق الوضوء وغيره وتوريد المياه إليها

ويجب المصادقة على ذلك قبل فتح المرحاض أو مرافق الوضوء وغيره للعامة

### المادة الثانية

#### التعديل في المراحيض وغيرها

يجب المصادقة من مصلحة الصحة على كل تعديل في المراحيض والخزانات ومرافق الوضوء وغيره وفي طريقة توريد المياه إليها قبل استعمالها

وللمصلحة أن تطلب رسوم التعديل للاطلاع عليها إذا اقتضى الحال

### المادة الثالثة

#### توريد المياه

الماء الذي يرد لمرافق الوضوء وغيره يجب أن يكون جارياً ويصب من خفيات متصلة بمخزانات مرتفعة مع التأكد من حريته على الدوام

### المادة الرابعة

#### الخزانات

يجب أن تهوى الخزانات وأن لا تكون متصلة بالنيل أو بالترع أو البرك وأن لا تصب موادها على الأراضي

### المادة الخامسة

#### تبييض المراحيض وتطهير الخزانات

تطلى المراحيض بالحجر الحي وتنزع الخزانات وتطهر بلبن الحمر مرة في السنة على

الأقل أو أكثر من مرة إذا أمرت الإدارة الصحية بذلك

### المادة السادسة

نظافة المراحض وغيرها

يجب أن تكون المراحض ومرافق الوضوء وغيره نظيفة على الدوام

### المادة السابعة

اشتراطات خصوصية في حال وجود خطر على الصحة العمومية

في حال وجود خطر على الصحة العمومية يجوز لمصلحة الصحة أن تأمر بإنشاء خزانات مياه منفصلة أو سد الابار أو تركيب طلمبة أو حفر بئر ارتوازية أو أي عمل آخر تراه ضرورياً

### المادة الثامنة

ميعاد تنفيذ هذه الاشتراطات

تعين مصلحة الصحة العمومية ميعاداً لتنفيذ الاشتراطات الصحية المدونة في المادة السابقة وأن لم تنفذ في الميعاد المعين يسوع لها أن تأمر بإقفال المراحض وجميع مرافق الوضوء وغيره فإذا رأت في الإهمال خطراً جاز لها مع تقرير الاشتراطات اللازمة أن تأمر في الحال بعد الاستئذان من نظارة الداخلية بإقفال المراحض والمضبات وما يتبعها لحين تنفيذ الاشتراطات المقررة

### المادة التاسعة

إعلان الاشتراطات التي تقرر

يبلغ الاشتراطات الصحية المدونة في المادة السابقة إلى صاحب محل الموجودة به المراحض المدة لاستعمال العامة إذا كان معروفاً ومقياً بالقطر المصري وفي حالة غيابه يبلغ إلى المتولي إدارة المحل والاشتراطات المتعلقة بالمجاميع والزوايا التابعة لمصلحة عموم الأوقاف يبلغ للمصلحة المذكورة

أما ما يتعلق بالمساجد والزوايا الأخرى من الاشتراطات فيبلغ إلى المصلحة إذا كان



من يبدت اساوهم طبقاً للمادة الثالثة عشرة وفي حالة غيابه تبلغ الى المتحدث على الجامع أو الزاوية أو الى القائم بخدمته  
امر الاقلال المتصوص عنه بالمادة الثامنة يعلن الى المتولي ادارة الجامع أو الزاوية أو المحلل أو الى الشخص القائم بخدمته  
المادة العاشرة

الاقلال وتنفيذ الاشتراطات بمعرفة المصلحة  
في حالة عدم تنفيذ أحكام هذا القانون أو الاشتراطات التي تأمر بها الادارة الصحية يجوز للمصلحة اقلال المراحض وجميع مرافق الوضوء وغيره على نفقة صاحب الشأن  
ويجوز لها أيضاً تنفيذ الاشتراطات الصحية على نفقة صاحب الشأن اذا رأت لزوماً لذلك وتمحصل النفقات طبقاً للأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

#### المادة الحادية عشرة

#### اعادة فتح المراحض المقفلة

لا يجوز فتح المراحض ومرافق الوضوء وغيره التي تكون أقفلت طبقاً لاحكام هذا القانون الا باذن تعطيه مصلحة الصحة كتابة  
ومع ذلك يبقى الجامع أو الزاوية مفتوحاً لاقامة الشعائر الدينية  
الماد الثانية عشرة

#### المساواة المشتركة

اصحاب المحلات الموجود بها مراحض معدة لاستعمال العامة واصحاب الجوامع والزاويا والمتولون ادارتها أو القائمون بخدمتها يكونون مشتركين في المسؤولية فيما يتعلق برأعة الأحكام السابقة

#### المادة الثالثة عشرة

ابلاغ اسماء وعنوان اصحاب هذه الاماكن والمتولين ادارتها  
الاشخاص المذكورون في المادة السابقة مكلفون عند انشاء مراحض جديدة

## ( قانون الاصلاح الصحي في المراحض العمومية وملحقات الجوامع ) ١٢٣

لاستعمال العامة او انشاء مسجد او زاوية ببلاغ اسماهم وعنوانهم الى مكتب الصحة في المحافظة او المديرية او المركز الواقع المرحاض او المسجد او الزاوية في دائرته في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ فتحه للعامة  
واذا تغير صاحب المسجد او الزاوية او المحل او المتولي ادارته او القائم بخدمته .  
بسبب وفاته او لاي سبب آخر فعلى من يحل محله التعريف باسمه وعنوانه في مدة الثلاثين يوماً

### المادة الرابعة عشرة

#### العقوبة

كل مخالفة لاحكام هذا القانون او الاشتراطات التي تقررها الادارة الصحية يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز المائة قرش ويحكم دائماً باقصى العقوبة اذا اعيد فتح المراحض او مرافق الوضوء وغيره قبل اخذ الاذن بذلك . وللقاضي ان يحكم ايضاً باقفال المرحاض او مرافق الوضوء وغيره ان لم يكن تم ذلك بطريقة ادارية

### المادة الخامسة عشرة

#### احكام وقتية

ينفذ حكم المادة الثالثة في مدة سنتين من تاريخ صدور هذا القانون فيما يختص بالمباض وفي مدة سنة فيما يختص بالمفطس وفي مدة ستة شهور فيما يختص بالجباري والحيطان

### المادة السادسة عشرة

على اصحاب المحلات التي يوجد بها مراحض معدة لاستعمال العامة واصحاب المساجد او الزوايا والمتحدثين عليها او القائمين بخدمتها تنفيذ ما نص عليه في المادة الثالثة عشرة فيما يتعلق ببلاغ الاسم والعنوان في مدة شهر من تاريخ العمل بهذا القانون

### المادة السابعة عشرة

#### الغاء

يلغى الامران العاليان المشار اليهما الصادران تاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢ و ١٥

مايو سنة ١٩٠٣

المادة الثامنة عشرة

بدء العمل بالقانون

على ناظر الداخلية تنفيذ هذا القرار ويكون العمل به بعد مضي شهر من تاريخ  
نشره في الجريدة الرسمية  
صدر بالاسكندرية في ٥ رجب سنة ١٣٢٩ اول يوليو سنة ١٩١١

# قانون

نمرة ١٥

بشأن النظام الاداري والقضائي لمحافظة سينا

الصادر في ٥ رجب سنة ١٣٢٩ — اول يوليو سنة ١٩١١

نحن خديوي مصر

بعد الاطلاع على قانون العقوبات  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحربية وموافقة رأي مجلس النظار

أمرنا بما هو آت

الباب الاول

في سرياز القانون

المادة الاولى

تسري احكام هذا القانون على جميع شبه جزيرة سينا عدا ما يدخل منها في دائرة  
اختصاص محافظة العريش وما عدا حتي عيون موسى والطور

## الباب الثاني في النظام الاداري المادة الثانية

تبقى ادارة محافظة سينا تابعة لناظر الحرية دون غيره ولذلك يكون له عليها من السلطة ما لكل واحد من النظار وعليه أن ينيط ادارتها بضابط عينه لهذا الغرض ويلقب بالمحافظ

### المادة الثالثة

يكون للمحافظ داخل حدود هذه المحافظة جميع الاختصاصات التي للمدير في مديريته

### المادة الرابعة

لناظر الحرية عدا الاختصاصات الممنوحة له بمقتضى المادة الثانية أن يصدر بعد موافقة مجلس النظار قرارات لحفظ النظام والامن العام في المحافظة المذكورة وتنشر هذه القرارات في الجريدة الرسمية ويجوز أن يجعل سرياتها قاصراً على جزء من المحافظة فقط كما يجوز أن يقرر عقوبي الحبس والغرامة لما يبع مخالفاً لاحكامها الا أنه لا يجوز بحال من الاحوال أن تزيد مدة الحبس عن شهر ولا أن يزيد مقدار الغرامة عن خمسة جنيهات مصرية

## الباب الثالث في النظام القضائي في المحاكم واختصاصها المادة الخامسة

يعين ناظر الحرية من بين الموظفين المكلفين بإدارة المحافظة مأمورين قضائيين يناط بهم القيام بالاعمال الاتية بعد

### المادة السادسة

تشكل بمحافظة سينا ثلاثة أنواع من المحاكم . وهي  
١ - محاكم حزئية يؤلف كل منهما من مأمور قضائي صفة رئيس ومن اثنين عدول

٢ - محاكم خصوصية يؤلف كل منها من المحافظ أو مأمور قضائي يتدرب بمعرفة بصفة رئيس ومن ثلاثة عدول

٣ - محكمة عليا تؤلف من المحافظ أو مأمور قضائي يتدرب بمعرفة بصفة رئيس ومن اثنين من المأمورين القضائيين بصفة عضوين ومن خمسة عدول

### المادة السابعة

يجوز المحافظ في كل سنة كشفاً باسماء عدول يختارون من بين اعيان كل جهة وتختار العدول لكل قضية من ذلك الكشف بمعرفة المحافظ أو رئيس المحكمة ويكون ذلك الاختيار بطريق الاقتراع ويشترط أن لا يختار من قبيلة كل خصم أكثر من واحد في المحاكم الجزئية أو المحاكم الخصوصية ولا أكثر من اثنين في المحكمة العليا

### المادة الثامنة

يكون للعدول رأي استشاري فقط ويجب تدوين آرائهم في محضر الجلسة ولهم في جميع الاحوال أن يوجهوا بواسطة الرئيس أسئلة الى الشهود أو الى المتهم

### المادة التاسعة \*

للخصوم في جميع الاحوال طلب رد واحد أو أكثر من العدول وإذا رأى الرئيس قبول أسباب الرد بعد أخذ رأي أعضاء المحكمة والعدول الذين لم يطلب ردهم وجب عليه اختيار غير من ردوا بالطريقة المنصوص عليها في المادة السابقة

### المادة العاشرة

المحاكم الجزئية غير مختصة بالنظر في الجرائم التي يعاقب عليها القانون بمقوبة جنائية والمحاكم الخصوصية غير مختصة بالنظر في الجرائم التي يعاقب عليها القانون بمقوبة الاعدام أو بمقوبة الاشغال الشاقة وما عدا ذلك فجميع المحاكم مختصة بدون قيد بالنظر في كل جريمة ترتكب داخل حدود محافظة سينا وتكون واردة في قانون المقوبات أو في هذا القانون أو في القرارات التي يصدرها ناظر الحرية طبقاً للمادة الرابعة

### المادة الحادية عشرة

للمحكمة أن تجازي بالمقوبة المنصوص عنها قانوناً أو بأي عقوبة أقل منها عن كل

جريمة من الجرائم المختصة بالفصل فيها انما لا يجوز للمحكمة الجزئية أن تحكم بالحبس لأزيد من ثلاثة أشهر أو برامة تزيد عن عشرة جنهات مصرية كما لا يجوز للمحكمة الخصوصية أن تحكم بالحبس لأزيد من سنة واحدة أو برامة تزيد عن ٥٠ جنهاً

المادة الثانية عشرة

تحمك المحاكم بناء على طلب الخصوم أو بمواقفة أغلبية الدول بالعقوبات التي تقضي بها العوائد المحلية الثابتة بدلا من العقوبات التي يجوز لها الحكم بها بمقتضى المادة السابقة اذا كان ما تقضي به العوائد المذكورة غير مخالف للعدالة والاداب .

في التحقيق وفي الاجراءات التي تتبع في المواد الجنائية

#### المادة الثالثة عشرة

اذا رأى مأور قضائي من بلاغ قدم له أو من أي طريق آخر وقوع جريمة فعليه أن يشرع في اجراءات التحقيق التي يرى لزومها وله بنوع خاص أن يأمر بتفتيش المنازل وان يسمع شهادة كل شخص يرى قائدة في سماع شهادته وله ان يحضر أمامه كل شخص توجد دلائل قوية على اتهامه لسمع اقواله

#### المادة الرابعة عشرة

فاذا ظهر للمأور القضائي ان ما أبداه المتهم من الدفاع غير مثبت لبرائه جاز له أن يبعيه محبوساً لمدة لا تزيد عن شهر واحد الا باذن من المحافظ ولا عن ثلاثة أشهر الا باذن من ناظر الحرية

#### المادة الخامسة عشرة

اذا رأى المأور القضائي بعد التحقيق ان لوجه لاقامة الدعوى وجب الافراج عن المتهم فوراً

واذا وجد وجهاً لاقامتها وكانت الجريمة قليلة الاهمية وجب عليه ان يشرع في تقديمها للمحكمة الجزئية للحكم فيها في اقرب زمن ممكن . اما اذا كانت الجريمة ذات اهمية ورأى ان العقوبات التي يجوز للمحكمة الجزئية الحكم فيها منفرداً غير كافية وجب عليه احوالة القضية على المحافظ لتتظرمعرفة احدى المحكمتين العليتين مع ملاحظة ما نص عنه في المادة العاشرة

## المادة السادسة عشرة

يصدر ناظر الحرية بموافقة ناظر المحافظة قراراً شاملاً للأجرائات التي تتبع أمام المحاكم في المواد الجنائية

في اختصاص المحاكم في المواد المدنية

## المادة السابعة عشرة

يكون للمحاكم المشكلة بمقتضى هذا القانون اختصاص في المواد المدنية والتجارية بالكيفية الآتية :

- (أ) يجوز للمحكمة الجزئية ان تحكم في كل دعوى مدنية أو تجارية لا تتجاوز قيمة المدعى به فيها عشرين جنيهاً
- (ب) يجوز للمحكمة الخصوصية ان تحكم في كل دعوى مدنية أو تجارية لا تتجاوز قيمة المدعى به فيها مائة جنيه مصري
- (ج) يجوز للمحكمة العليا ان تحكم في كل دعوى مدنية أو تجارية مهما كانت قيمة المدعى به فيها

ويجوز في جميع الأحوال رفع المنازعات المدنية والتجارية باتفاق الخصوم الى محكمة يكون نصاب اختصاصها اقل من قيمة المدعى به واذا رفعت امام احدى المحاكم الخصوصية أو امام المحكمة العليا دعوى هي من اختصاص محكمة أدنى جاز للمحافظ أو من ينوب عنه من تلقاء نفسه احالة الخصوم على المحكمة الأدنى

## المادة الثامنة عشرة

تتحكم المحاكم في المواد المدنية والتجارية بمقتضى قواعد العدل والقانون الطبيعي مع مراعاة ما لا يتخالفها من العوائد الخلية الساسة

في الشهود

## المادة التاسعة عشرة

لكل مأمور قضائي أن يتكلف بالتحقيق واليهود الذين يرى فائدة في سماع شهادتهم سواء كان ذلك في الدعاوى الحاضرة أو الدعاوى المادية أو الاجارة

## المادة العشرون

يكون تكليف الشهود بالحضور على يد شخص يسدب لذلك الفرض بمعرفة  
المأمور القضائي وعلى الاخص لمناجج القبايل  
وعلى كل شيخ كلفه المأمور المذكور بتكليف شاعد بالحضور أن يحصره  
أمامه في الميعاد الذي حدده لذلك فإذا أهمل حوزي بغرامة لا تزيد عن أربعة  
جنيهاً مصرية

## المادة الحادية والعشرون

يجب على الشهود أن يحلفوا باليمين وذلك مع عدم الاخلال بما للمأمور القضائي  
وللمحاكم من الحق في سماع أقوال أى شخص على سبيل الاستدلال متى رأى أو  
رأت قائدة في ذلك

## المادة الثانية والعشرون

إذا تخلف شاعد عن الحضور بعد تكليفه بذلك قانوناً أو حضر وامتنع عن اداء  
الشهادة جاز الحكم عليه حكماً انتهاياً لا يستأهب بغرامة لا تتجاوز أربعة جنيهاً  
مصرية فإذا حضر بعد ذلك وأبدى عذراً مقبولاً عوفي من الغرامة  
في طرفي الطرفين في الاحكام

## المادة الثالثة والعشرون

يجوز للمحافظ في جميع الاحوال من لقاء مئة أو براء على طلب أحد المحصوم  
أن يلقي أو يعدل أي حكم صادر بمعونة من محكمة حرية  
ويجوز له في المواد المدنية أو التجارية براء على طلب أحد المحصوم أن يلقي أو  
يعدل أي حكم صادر من محكمة حرية  
وهذا وداله في خلال الثلاثين يوماً التالية لصدور الحكم

## المادة الرابعة والعشرون

يجوز لناظر الحربية من لقاء مئة أو براء على طلب المحكوم عليه من المحصوم أن  
يلقي أو يخفض الاحكام الصادرة بالمعونة في المواد الحائية من احدى محاكم الدرجتين



السلتين المشككتين بمقتضى هذا القانون وذلك في خلال الثلاثة الاشهر التالية لصدورها  
ويقدم الطلب المذكور الى المحافظ وهو يبلغه الى الناظر ولا تصير بأي حال من  
الاحوال الاحكام الصادرة بقنوات مقيدة للحرية لمدة تزيد عن سنتين نهائية الا بعد  
موافقة الناظر المشار اليه

### في طلب الدعاوى

#### المادة الخامسة والعشرون

اذا رأى ناظر الحفانية أن احدى الدعاوى الجنائية يجب بسبب صفة المتهم أو الجني  
عليه فيها ومراعاة لصالح العدالة أن يكون الحكم فيها بمعرفة احدى المحاكم الجزئية العادية  
أو احدى محاكم الجنائيات وجب عليه احالتها على النيابة ليصير تحقيقها والحكم فيها بنفس  
الطريقة التي تتبع بالنسبة للجرائم التي تقع في دائرة اختصاص أقرب محكمة جزئية  
وفي هذه الحالة تعتبر جميع اجراءات التحقيق التي سبقت ذلك كأنها قد اجريت  
بمعرفة احد مأموري الضبطية القضائية مندوبا من قبل النيابة  
ويجوز للمحافظ أو من ينوب عنه أن يحمل على ناظر الحفانية بواسطة ناظر الحرية  
كل قضية يرى وجوب تطبيق هذه المادة عليها وفي هذه الحالة يجب عليه إيقاف الحكم  
فيها الى أن يصدر قرار الناظر بشأنها والاحالة واجبة اذا كان المتهم من غير سكان  
محافظة سينا وقدم له طلباً بذلك قبل انعقاد المحكمة المرفوعة امامها الدعوى

#### المادة السادسة والعشرون

لناظر الحفانية ايضاً ان يطلب كل دعوى مدنية أو تجارية ويحيلها على احدى  
المحاكم الجزئية العادية أو احدى المحاكم الكلية ويكون ذلك بناء على طلب يقدم من  
احد الخصوم الى المحكمة المرفوعة امامها الدعوى ويبلغ بمعرفة المحافظ الى الناظر  
وعب ان يكون تقديم الطلب قبل المرافعة  
وفي هذه الحالة يجوز للمحكمة أن تأمر بالحداد كل الاجراءات الوقفية التي  
ترى لزوم اتخاذها مراعاة لصالح العدالة الى أن يصدر قرار الناظر بشأن الدعوى

## في الصلح في المواد الجنائية

### المادة السابعة والعشرون

يجوز للمحكمة في اي حالة كانت عليها الدعوى ان قبل الصلح في المواد الجنائية اذا رضي به من اضررت به الجريمة وكان من رأي اقلية العدول انه موافق للمبادئ الخلية ويجب ان يصدق على قيمة الصلح من اقلية العدول ومن المحكمة ويجوز للمضوم ان يطلبوا تقديره بمعرفة العدول انما يجب مواظمة المحكمة على هذا التقدير

### المادة الثامنة والعشرون

يجوز للمحكمة في حالة قبول الصلح ان تحكم على الاثيم ببقوة الا انها تتخذ الصلح ظرفاً مخففاً للعقوبة

ويجوز اجراء المتهم محبوساً الى حين القيام بجميع شروط الصلح

### المادة التاسعة والعشرون

يترتب على القيام بشروط الصلح اقضاء الدعوى العمومية

في التنفيذ

### المادة الثلاثون

يكون تنفيذ الاحكام في كل من المواد الجنائية والمواد المدنية او التجارية بمعرفة المحافظ او مأمور قضائي مندوب من قبله

### المادة الحادية والثلاثون

يجوز الاكراه البدني لتنفيذ الاحكام الصادرة بالفراغات في المواد الجنائية ويترتب على الاكراه المذكور ابراء ذمة المحكوم عليه بواقع عشرة قروش عن كل يوم قضاء في الاكراه

ولا يجوز بحال من الاحوال ان تزيد مدة الاكراه عن ٩٠ يوما

### المادة الثانية والثلاثون

كل حكم بالاعدام يجب عرضه علينا طبقاً لاحكام المادة ٢٥٨ من قانون تحقيق الجنائيات

### المادة الثالثة والثلاثون

الاحكام القاضية بمقوبات مقيدة للحرية يجوز تنفيذها خارج حدود المحافظة واذا  
نراى للمحافظ تنفيذ حكم خارج حدود المحافظة وجب عليه اخبار ناظر الحرية  
ليتخذ الاجراءات اللازمة لذلك

### المادة الرابعة والثلاثون

يصير تنفيذ الاحكام الصادرة في المواد المدنية او التجارية بطريق الحجز على ما للحصم  
المحكوم عليه من الاموال المتقولة وبيعها

### المادة الخامسة والثلاثون

اذا رأت المحكمة ان الخصم المحكوم عليه بالتعويضات او بما يجب رده امتنع عن  
تنفيذ الحكم مع قدرته على القيام بما حكم به جاز لها مع عدم الاخلال باحكام المادة السابقة  
ان تحكم عليه بالاكره البدني الى ان يقوم بالدفع او الرد على حسب الاحوال ولا  
يجوز بحال من الاحوال ان تزيد مدة الاكره المذكور عن ٣٠ يوما

### المادة السادسة والثلاثون

على ناظري الحاقية والحرية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويجب العمل  
به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية  
صدر بالاسكندرية في ٥ رجب سنة ١٣٢٩ - اول يوليو سنة ١٩١١

## لائحة التياترات

الصادر بها قرار نظارة الداخلية في ١٢ يوليو سنة ١٩١١

### عن الترخيص

(١) لا يجوز فتح تياترو للعموم أو تشيئه قبل الترخيص بذلك مقدما من  
المحافظ أو المدير

(٢) تقدم طلبات الرخص على الأورنيك الذي تقرره جهه الادارة ويوضع فيها

ما يأتي

أولاً - اسم ولقب وسن ومحل ولادة وصناعة ومحل إقامة وتبعية الطالب ومدير المحل

ثانياً - نوع المناظر التي سيفتح التيارو لأجلها

ثالثاً - عدد محلات الجلوس التي يمكن أن يحتوي عليها

رابعاً - اسم ولقب ومحل إقامة وتبعية مالك العقار

خامساً - قوة المحرك الميكانيكي اذا كان في المحل محرك من هذا القليل و يرفق

الطلبات برسم يوضح بالتفصيل تقسيم التيارو من الداخل وكذلك الشوارع والاملاك

المتصلة به

( ٣ ) في المصدن التي يقرر سريان هذه اللائحة فيها طبقاً لاحكام المادة ( ١٩ )

يشكل قومسيون للتيارات توضح كيفية تأليفه في ذات القرار الذي يصدر من نظارة الداخلية بسريان اللائحة .

( ٤ ) اذا وافق المحافظ او المدير على موقع المحل يقرر بعد أخذ رأي قومسيون

التيارات ما يلزم رعايته من الابداد وما يجب اتخاذه من التدابير المتعلقة بالبناء وكذلك

التنسيقات والانارة وعلى الخصوص الاحتياطات اللازمة لمنع الحريق وحصره وتسهيل

الخروج للعموم عند حدوثه

( ٥ ) لا تعطى الرخصة بفتح التيارو الا بعد ان يتحقق القومسيون بأن جميع

الاجراءات التي قررت صار تنفيذها

( ٦ ) تدرج في الرخصة شروط تشغيل المحل والاحتياطات التي يلزم اتخاذها

للاوقاية من الحريق خصوصاً فيما يتعلق بالتحقيق من صيانة الجرادل والطلعات والمواسير

وادوات المرسح ( كالستائر والجلال والمسالك المؤدية الى المرسح ) ومن مساعدة رجال

المطافي والتحقق عموماً من كفاءه جميع الاحتياطات التي صار تقريرها

عن التفتيش

لكي يتحقق قومسيون التيارات من ان جميع الاحتياطات التي قررت قد روعيت

له ان يفتش بذاته وعند الزوم بواسطة مندوبين خصوصيين التيارات كلها لزمت الحال

على أن يكون هذا التفتيش مرة واحدة في السنة على الاقل

( ٨ ) عند ظهور مضار خطيرة تتعلق بالامن العام فعلى أصحاب التيارات

والقائمين بتشغيلها تنفيذ الاحتياطات التي يقررها المحافظ أو المدير بناء على التقرير المقدم من قومسيون التيارات  
فإذا لم يتوا هذه الاحتياطات في الميعاد الذي يتحدد لذلك ففلسطة المحلية أصدر  
الامر باقفال التيارو مؤقتا

وفي حالة وجود خطر مدام ففلسطة المحلية اصدار الامر بتعطيل التشخيص

اجراءات لحفظ النظام والامن

(٩) على كل من يروم تشغيل تيارو أن يحظر المدير أو المحافظ قبل التشغيل  
لاول مرة ثمان واربعين ساعة على الاقل عما يأتي

اولا - اسم كل جوق جديد

ثانياً - مواعيد التشخيص باليوم والساعة

ثالثاً - بيان الروايات أو بروغرامات المناظر

(١٠) ممنوع ما كان من المناظر أو التشخيص او الاجتماعات مخالفاً للنظام العام  
وللاداب وللاوليس الحق في منع ما كان من هذا القليل واقفال التيارو عند الاقتضاء

(١١) ممنوع ما يأتي :

اولا - المسكوث في الممرات المخصصة للمرور اووضع الكراسي فيها

ثانياً - التدخين داخل التيارو في غير المحلات المعدة لذلك ما لم تكن هذه التيارات  
من التيارات المسموح لها صريحاً بترك الحضور يدخنون في محل المشاهدة ذاته

ثالثاً - الضوضاء وكل ما من شأنه التشويش على التمثيل وللبوليس في حالة حصول  
شيء من التشويش طرد المسبب له

(١٢) يخصص مكان موافق لضابط البوليس المنوط بالمراقبة وقت التمثيل

(١٣) لا يجوز ابقاء التيارات مفتوحة الى ما بعد الساعة الاولى بعد نصف الليل

الا بصريح خصوصي

(١٤) كلما مست حاجة التمثيل الى اطلاق عبارات نارية أثناءه فلا يكون الاطلاق

مضروباً نحو صالة المتفرجين

(١٥) اذا اقتضت الرواية تمثيل منظر نار مضطربة او اطلاق سهام نارية فمن الواجب

اخطار المحافظ او المدير عن ذلك قبل الميعاد باربعة وعشرين ساعة ليتمكن من

لتخاذ وسائل المراقبة اللازمة لذلك

### احكام عمومية

(١٦) تسري أحكام هذه اللائحة مع احكام لائحة المحلات العمومية ليس فقط على التيارات بل ايضاً على محلات لعب الحبول (السرك) ومحلات السينماتوغراف وقهاوي الموسيقى وما اشبه من المحلات العمومية للفرجة والمشاهدة  
واذا كان في المحل محرك ميكانيكي او اية آلة أخرى يمكن أن ينشاء منها خطر للامن العام فيمكن تقرير الاختياطات اللازمة فيما يخص تركيب الآلة وتشغيلها (١٧) كل من اراد تحويل محل موجود الى محل تشخيص (تيارو) او الى قهوة موسيقى او الى سرك او الى صالة لمشاهدة المناظر او الى شيء لم يذكر في الرخصة التي يسهه فعليه ان يقدم بادیء بدء طلباً عن رخصة جديدة بالكيفية المينة في المادة الثانية (١٨) كل تمير في شخص متولي تشغيل المحل او مديره يجب الاخطار عنه في ظرف ٣٠ يوماً وفي حالة عدم الاخطار يبقى الشخص الاول المتولي تشغيل المحل او المدير الاول مسئولاً عنه وهذا لا يمنع ايضاً من اقامة الدعوى على الشخص الجديد (١٩) تسري هذه اللائحة بمرار من نظارة الداخلية في المدن التي يرى وجوب سريانها فيها ويمكن أن تفوض الى المجالس البلدية الاختصاصات الواردة في هذه اللائحة

### عن العقوبات

(٢٠) كل من خالف احكام هذه اللائحة او النصوص الواردة في الرخصة او ما فرضته السلطة المختصة يعاقب بغرامة لا تتجاوز ١٠٠ قرش صاغ وذلك عدا ما للعاصي من حق الحكم باغلاق التيارات ولحين زوال حالة الشيء المسكونة للمخالفة ويمكن ايضاً الحكم باقتال المحل نهائياً في حالة ارتكاب متولي تشغيل المحل ثلاث مخالفات متعاقبة ضد احكام هذه اللائحة خلال السنتين السابقتين للحكم وكان ارتكابها في المحل ذاته

### عن الاحكام المؤقتة

(٢١) على اصحاب التيارات الكاشة في المدن التي تسري فيها هذه اللائحة

بقرار وزاري ان يقدموا اخطاراً عنها الى المحافظة او المديرية في ميعاد ٦٠ يوماً من تاريخ صدور القرار

ويحتوي هذا الاخطار على جميع البيانات الواردة في طلبات الرخص ويرفق به رسم الحل المتصوص عنه في المادة ( ٢ )

( ٢٢ ) يقوم قومسيون التيارات او مندوبه بتفتيش التيارات والمحلات الموجودة

الان من نوعها

وله ان يقرر لكل منها ما يراه لازماً من الاحتياطات لصالح الامن العام وان يحدد

المدة اللازمة لتنفيذها

فاذا اقتضت المدة ولم تفذ الاحتياطات المذكورة يعمل محضر مخالفة ضد المالك

وضد المتولي تشغيل الحل

وفي حالة وجود خطر مدام يمكن للبوليس ان يأمر اداريا بايقاف التشغيل في الحل

وهذا النص لا يؤثر في المادة الثامنة من حيث سريانها على المحلات الموجودة الان لو

تقضى الحال

الاسكندرية في ١٢ يوليو سنة ١٩١١ - ١٦ رجب سنة ١٣٢٩



# الوفاق

الانكليزي المصري

شأن ادارة السودان

الصادر في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

حيث ان بعض اقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التي بذلتها بالاتحاد حكومتنا جلالة ملكة الانكليز والجناب العالي الخديوي

وحيث قد اصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لاجل ادارة الاقاليم المفتحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الاقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال الى الان وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياطات المتنوعة

وحيث انه من مقتضي التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على ما لها من حق الفتح وذلك بان تشترك في وضع النظام الاداري القانوني الآف ذكره وفي اجراء تنفذه فمفعوله ونوسيع نطاقه في المستقبل وحيث انه نراه من حملته وحوه اصولية الحاق وادي حلفا

وسواكن ادارياً بالاقاليم المفتحة المحاورة لها

لهذا قد صار الاتفاق والافرار فيما بين الموقعين على هذا بما لها

من التفويض اللزم بهذا الشأن على ما يأتي وهو



\*) (المادة الاولى) \* تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الاراضي الكائنة الى جنوبي الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهي

اولا — الاراضي التي لم تخلها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ أو  
ثانياً — الاراضي التي كانت تحت ادارة الحكومة المصرية قبل ثورة  
السودان الاخيرة وقعدت منها وقتياً ثم افتحتها الآن حكومة جلالة  
الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد أو  
ثالثاً — الاراضي التي قد تفتحتها بالاتحاد

\*) (المادة الثانية) \* يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معاً في  
البر والبحر بجميع انحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها  
الا العلم المصري فقط

\*) (المادة الثالثة) \* تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في  
السودان الى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه  
بامر عال خديوي بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن  
وظيفته الا بامر عال خديوي يصدر برضاء الحكومة البريطانية

\*) (المادة الرابعة) \* القوانين وكافة الاوامر واللائح التي يكون  
لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين ادارة حكومة السودان  
أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع انواعها وكيفية ابلواتها والتصرف فيها  
يجوز سنها أو تحويرها أو نسخها من وقت الى آخر بمنشور من الحاكم  
العام . وهذه القوانين والايامر واللائح يجوز ان يسري معمولها على جميع

انحاء السودان وعلى جزء معلوم منه ويجوز ان يترتب عليها صراحة أو ضمناً تحوير أو نسخ اي قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة

وعلى الحاكم العام ان يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل الى وكبل وقصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة والى رئيس مجلس نظار الجنب العالي الخديوي

« المادة الخامسة » — لايسري على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الاوامر المالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعداً الا ما يصدر باجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بينها

« المادة السادسة » — المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للاوربيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لايشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول

« المادة السابعة » — لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الاراضي المصرية حين دخولها الى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الاراضي المصرية الا انه في حالة ما اذا كانت تلك البضائع آتية الى السودان عن طريق سواكن أو أية مبناء اخرى من مواني ساحل البحر الاحمر لايجوز ان تزيد الرسوم التي تحدد عليها عن القصة الجاري تحصيلها حينئذ على مثلها من

البضائع الواردة الى البلاد المصرية من الخارج ويجوز ان تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت الى آخر بالمنشورات التي يصدرها بهذا الشأن

« المادة الثامنة » — فيما عدا مدينة سواكن لا تعد سلطة المحاكم المختصة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه

« المادة التاسعة — يعتبر السودان باجمعه ما عدا مدينة سواكن تحت الاحكام العرفية ويبقى كذلك الى ان يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام

« المادة العاشرة » — لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصلات بالسودان ولا يصرح لهم بالاقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية

« المادة الحادية عشرة » — ممنوع منعاً مطلقاً ادخال الرقيق الى السودان أو تصديره منه وسيصدر منشور بالاجراءآت اللازمة اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن

« المادة الثانية عشرة » — قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ معمول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يولييه سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بادخال الاسلحة النارية والذخائر الحربية والاشربة المقطرة أو الروحية وبمها أو تشغيلها

القاهرة في ١٩ يار سنة ١٨٩٩ الامضاءات ( كرومر ) ( بطرس عالي )

# الوفاق

## بين حكومتي مصر والسودان

بشأن تبادل اعلان الاوراق القضائية وتسليم مرتكبي الجرائم الهاربين أو تنفيذ الاحكام عليهم

أولا - الاعلانات

- ١ - تتمتع كل من الحكومتين بمبدأيا بإجراء اعلان طلبات الحضور وباقي الاوراق القضائية التي ترسلها احدهما للآخرى لهذا القصد
- ٢ - كل ورقة ترسل للاعلان تكون من نسختين اذا تيسر ذلك وتصح بكافة ما لدى الحكومة الطالبة من البيانات التي من شأنها ان تعين بقدر الامكان المحل الموجود به الشخص المقتضي اعلان الورقة اليه
- ٣ - الاوراق المدة للاعلان في السودان ترسل بواسطة نظارة الحقاينة لمندوب حكومة السودان بالقاهرة وهو يقوم بإجراء اللازم لاعلانها على الطريقة التي يقررها الحاكم العام
- ٤ - الاوراق المدة للاعلان في مصر ترسل بواسطة مندوب حكومة السودان الى نظارة الحقاينة وهي تقوم بإجراء اللازم لاعلانها بالطريقة الادارية

• - الحكومة المطلوب منها اعلان ورقة ما ترسل للحكومة الاخرى بالطرق المبينة في مادتي ٣ و٤ في اقرب وقت يلي اجراء هذا

الاعلان شهادة مصدقاً عليها رسمياً بالمكان والزمان اللذين حصل فيهما الاعلان وطريقة حصوله وتعاد مع هذه الشهادة احدى النسختين ان كانت هاته الورقة من نسختين واذا رؤي تعذر اجراء الاعلان يرسل اشعار بذلك بنفس الطرق المحكي عنها

ثانياً — في تسليم مرتكي الجرم الممارين

٦ — تعهد كل من الحكومتين مبدئياً بان تسلم بناء على طلب

ال اخرى

١ — كل من وجدت اسباب تحمل على الظن بانه ارتكب جريمة من الجرائم الداخلة في اختصاص محاكم الحكومة الطالبة والمعاقب عليه بعقوبة الحبس لمدة ستة شهور على الاقل أو بعقوبة أخرى أشد منها بشرط أن يكون صدر أمر بسجنه بسبب هذه الجريمة

ب — كل من هرب من المسجونين في أحد سجون الحكومة الطالبة لعقوبة صادرة عليه بمقتضى القانون والتجأ لارض الحكومة الاخرى  
٧ — تسلم حكومة السودان ايضاً بناء على طلب الحكومة المصرية

وبالشروط المبينة بعد

كل شخص محكوم عليه بعقوبة الحبس بمدة ستة شهور على الاقل أو بعقوبة أخرى أشد منها بمقتضى حكم صادر من المحاكم المصرية حائز للشروط اللازمة المدونة بالمادة الثانية من هذا الوفاق

٨ — اذا كانت الحكومة المصرية هي الطالبة للتسليم فيكون اجراء الطلاب عادة بمعرفة نظارة الحقانية ويرسل لمندوب حكومة السودان بالقاهرة

وهو يباشر ما يلزم لتنفيذه بالكيفية المقررة بمعرفة الحاكم العام  
٩ - الطلبات التي تكون من حكومة السودان ترسل بواسطة  
مندوبها بالقاهرة الى نظارة الحقاينة وهي تتخذ بالاتفاق مع نظارة الحقاينة  
الاجراءات اللازمة لتنفيذها

١٠ - طلبات التسليم لا تحصل مبدئياً فيما يتعلق بالاشخاص الذين  
لهم في القطر المصري حق المعاملة بمقتضى الامتيازات على انه يجوز  
للحكومة المصرية ان تطلب أو تصرح بتسليم شخص ممن تشملهم هذه  
الامتيازات بعد الحصول على قبول من السلطة القنصلية المختصة ولكن ليس  
لحكومة السودان ان تلزم الحكومة المصرية بالحصول على هذا القبول  
١١ - طلبات التسليم بمقتضى حكم صادر من الحاكم المصرية لا  
تحصل الا

١ - اذا انضج من الحكم ان العقوبة نطق بها بحضور المتهم أو في غيبته  
ب - اذا ثبت في حالة صدور الحكم غائباً أن المتهم حضر مرة على  
الاقل امام المحكمة أو القاضي المحقق أو يكون حصل اختطافه في القطر  
المصري بالدعوى المزمعة عليه بواسطة اعلان طلب الحضور اليه شخصياً  
أو بطريقة أخرى أو كان الحكم أعلن اليه شخصياً في الوقت المناسب الذي  
يمكن فيه من تقديم معارضة أو استئناف عنه

١٢ - يصحب طلب التسليم بكافة ما يمكن من البيانات التي توصل الى

معرفة نفس الشخص المطلوب تسليمه وتعيين محل وجوده بقدر الامكان  
١٣ - يصحب ذلك الطلب أيضاً بالمستندات القوية وبالاوراق الآتية

أ - عند ما يكون الطلب مبنياً على امر بالسجن - أصل هذا الامر أو صورة منه مصدق عليها بمطابقتها للأصل وصورة طبق الاصل من محضر البوليس وشهادة الشهود التي أدبت أمام القاضي المحقق اذا كان الطلب من قبل الحكومة المصرية أو من اجراءات التحقيق التي جعلت امام القاضي الذي امر بالمحاكمة اذا كان الطلب من قبل حكومة السودان ب - عند ما يكون الفرض من الطلب الحصول على تسليم مسجون هرب - صورة طبق الاصل من الورقة المثبتة لسجن المسجون أو من الورقة المثبتة رسمياً لهربه

ج - عند ما يكون الطلب مبنياً على حكم صادر من الحاكم المصرية - صورة طبق الاصل من الحكم أو من الامر الصادر بناء عليه وشهادة من نظارة الحفانية دالة على ان الحكم أصبح واجب التنفيذ وعند ما يكون الحكم غيبياً صورة من المستند المثبت رسمياً لاستيفاء الشروط المقررة بالمادة ١١

١٢ - تقرر كل من الحكومتين قواعد الاجراءات الواجب اتباعها بشأن طلبات التسليم التي ترسل اليها وينص في هذه القواعد عن القبض على من يطلب تسليمه واستجوابه عن الدعوى بوجه عام وعن شخصيته بوجه خاص وينص فيها كذلك عن السلطة التي يكون من اختصاصها تقرير انطباق طلب التسليم على هذا الوفاق من عدمه

١٥ - لكل شخص مطلوب تسليمه ان يثبت امام السلطة المنوطة بفحص العلب انه كان غير موجود في ارض الحكومة الطالبة تسليمه

وقت ارتكاب الجريمة المنسوبة اليه متى كان طلب التسليم مبنياً على امر بالسجن أو على حكم صادر في غيبته أو وقت صدور الحكم المقول بصدوره في مواجهته أو في الوقت المدعى به روجه فيه من السجن على حسب الاحوال ١٦ - وفي كافة الاحوال التي يكون فيها الغرض من الطلب تسليم الشخص لمحاكمته اذا كانت محاكم الحكومة المطلوب منها ذلك مختصة بنظر الجريمة المنسوبة لهذا الشخص فلهذه الحكومة ان تقرر احالة محاكمته على محاكمها هي بدلاً من التصريح بتسليمه

١٧ - اذا تمذر وقت الطلب أن تقدم معه الاوراق والمستندات القوية اللازمة بمقتضى هذا الوفاق فيجوز القبض مؤقتاً على هذا الشخص المطلوب تسليمه اذا رأت ذلك الحكومة المطلوب منها التسليم حتى تصلها الاوراق والمستندات اللازمة التي ينبغي ان ترسل في أقرب وقت ممكن ١٨ - للمديرين في كل من الحكومتين ان يأمرؤا بالقاء القبض على

الاشخاص الموجودين في دائرة اختصاصهم متى وصلتهم اخبار يوثق بها دالة على انهم هاربون من الحكومة الاخرى ومتى اتضح ايضاً من هذه الاخبار نفسها انهم هربوا من أحد سجون الحكومة المذكورة أو ان هناك أمراً بالسمن صدر أو على وثك الصدور عليهم وفي كل الاحوال التي يجوز فيها القصد بموجب أحكام هذه المادة يحج على المدير ان يحضر حكومته بذلك فوراً

١٩ - كلما رأى مدير في كل من الحكومتين اسماً تخمله على الظن بان شخصاً من الاشخاص الذين يجوز طلب تسليمهم بمقتضى احكام هذا



الوفاق هرب من دائرة اختصاصه الى الحكومة الاخرى جاز له أن يرسل مباشرة اخطاراً بذلك الى مدير اقليم تلك الحكومة الذي يظن ان الهارب توجه اليه والمدير الذي يصله هذا الاخطار ان يقوم باتخاذ الاجراءات اللازمة طبقاً لاحكام المادة السابقة

وعلى كل حال يجب على المديرين المذكورين أن يخطرخوا فوراً حكومتها بما اتخذاه من الاجراءات

ثالثاً - في تنفيذ الاحكام المصرية في السودان

٢٠ - حكومة السودان تنفذ بنفسها في السودان بناء على طلب الحكومة المصرية الاحكام الصادرة من المحاكم المصرية بعقوبة الحبس لمدة تقل عن ستة شهور في الاحوال التي لو زادت العقوبة فيها عن ستة شهور لكان للحكومة المصرية الحق طبقاً لاحكام القسم الثاني من هذا الوفاق في طلب تسليم مرتكب الجريمة لها بمقتضى الحكم الصادر وتبع في هاته الاحوال بقدر الامكان نفس الاجراءات المقررة في القسم الثاني المنوه عنه

رابعاً - احكام متنوعة

٢١ - تدفع كل من الحكومتين للاخرى بناء على طلبها كافة المصاريف التي اتفقت فعلاً لتنفيذ طلبات التسليم المقدمة لهذه الحكومة الاخرى أو لاعلان الاوراق المرسلة اليها

وكذلك تدفع الحكومة المصرية الى حكومة السودان بناء على طلبها المصاريف المترتبة على تنفيذ الاحكام المصرية في السودان طبقاً لاحكام المادة العشرين

٢٢ — اذا ارسلت أوراق لاحدى الحكومتين بقصد اعلانها على ذمة الافراد للحكومة المذكورة ان تشترط لاجراء الاعلان دفع مصاريف مناسبة زيادة على رسوم الاعلان

٢٣ — تصدق حكومة السودان في اقرب وقت ممكن الاحكام القانونية اللازمة لتنفيذ هذا الوفاق

٢٤ — لا يعتبر هذا الوفاق مخالفاً لاحكام مادة (٦) من القانون

المتعلق بالاحكام المصرية لسنة ١٩٠١

٢٥ — لفظة ( مدير ) المستعملة في هذا الوفاق تشمل ( المحافظ )

ومن يتولى الادارة

تصدق على هذا الوفاق من مجلس النظار في جلسته المنعقدة

يوم السبت ١٧ مايو سنة ١٩٠٢

رئيس مجلس النظار

( مصطفى فهدى )



## قانون

الاتفاق الانكليزي الفرنسي

بشأن المالية المصرية

الصادر به الامر العالي في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الاوامر المالية المشار اليها في الملحقين المرفقين

بهذا القانون

وبعد مصادقة الدول الموقعة على الوفاق المبرم بلوندره

وبناء على ما عرضه علينا ناظر المالية ومواقفة رأي مجلس النظر

أمرنا بما هو آت

الباب الاول في الدين العمومي

١ — يشتمل الدين العمومي على الدين المضمون والدين الممتاز والدين

الموحد ودين الدومين ودين الدائرة السنية

٢ — قيمة جميع هذه الديون صادر بها سندات لحاملها مصحوبة

بكوبونات يستحق دفعها كل ستة شهور

٣ — يكون دفع قيمة الكوبونات ووفاء قيمة السندات بالصلبة الذهب

بدون خصم شيء منها

٤ — يكون دفع قيمة الكوبونات ووفاء قيمة السندات المذكورة

في القاهرة ولوندره وباريس وبرلين وذلك فيما يخص بالدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد

ويعين قومسيون الدين العمومي بالاتفاق مع ناظر المالية سعر الكمبيو بالعملة الفرنسية والعملة الالمانية للمبالغ التي تدفع في باريس وبرلين بحيث لا يزيد هذا السعر عن قيمة الجنبه الانكليزي ولا ينقص عن ٢٥ فرنكا أو عشرين ماركا وخمسة وعشرين فرنج

٥ - اما دفع قيمة كوبونات ووفاء قيمة سندات دين الدومين ودين الدائرة السنية فيستمر في نفس المدن وبذات اسعار الكمبيو المتفق عليها الى الان

٦ - لا تقبل أية معارضة في دفع قيمة الكوبونات او وفاء قيمة السندات

ومع ذلك فان المصالح والمصارف المالية (البنوك) المكلفة بالدفع اذا ثبت لديها ثبوتاً كافياً فقدان او سرقة سندات او كوبونات جاز لها ان توقف مؤقتاً دفع قيمة السندات او الكوبونات المذكورة

٧ - الفائدة السنوية لسندات الدين المضمون هي ثلاثة في المائة تدفع كل ستة شهور في اول مارس وفي اول سبتمبر

وفائدة سندات الدين الممتاز هي ثلاثة ونصف في المائة تدفع في ١٥ ابريل وفي ١٥ اكتوبر

وفائدة سندات الدين الموحد هي اربعة في المائة تدفع في اول مايو وفي اول نوفمبر

وفائدة سندات دين الدومين هي اربعة ورعب في المائة تدفع في اول يونيه وفي اول ديسمبر

وفائدة سندات دين الدائرة السية هي اربعة في المائة ندفع في ١٥ ابريل وفي ١٥ اكتوبر

٨ - لايسوغ تقرير ضريبة ما على سندات الدين المتقدم ذكرها لفائدة الحكومة المصرية

٩ - سندات الدين المضمون تكون مشمولة بالضمانة الناتجة من الوفاق الدولي المؤرخ ١٨ مارس سنة ١٨٨١ وتكون السندات المذكورة وسندات الدين الممتاز والدين الموحد مشمولة ايضاً بالضمانة المنصوص عليها في المادة الثلاثين وما يليها الى المادة الثالثة والاربعين من هذا القانون

١٠ - أحكام الوفاقات والقوانين والاوامر السابقة تبقى سارية على سلفة الدومين وسلفة الدائرة السية ما عدا الملغي او المعدل من تلك الاحكام بمقتضى هذا القانون وتسري احكام الباب الثالث من هذا القانون ايضاً على السلفتين المذكورتين

#### الباب الثاني

في الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد

تأليف قومسيون الدين العمومي

١١ - قومسيون الدين العمومي المشكل بمقتضى الامر المالي

الصادر في ٢ مايو سنة ١٨٧٦ يبقى مكلفاً بدفع فوائد الدين المضمون

والدين الممتاز والدين الموحد وباستهلاك هذه الديون طبقاً للشروط المدونة في هذا القانون

١٢ — يدوم هذا القومسيون لغاية استهلاك هذه الديون او وفائها تماماً

١٣ — ويؤلف من ستة مديرين اجاب المالي والانكليزي و٤ ساوي وفرنساوي ويطلياني وروسي

١٤ يعين هؤلاء المديرون بأمر خديوي بصفة موظفين مصريين ١٥ ان تعرف عنهم حكوماتهم بناء على طلب الحكومة المصرية بأنهم لائقون للوظيفة التي ستسند اليهم

١٥ — لا يجوز فصل هؤلاء المديرين عن وظائفهم بغير مصادقة الحكومات التابعين لها

١٦ — لا يجوز لهم قبول اية وظيفة اخرى في القطر المصري

١٧ — يكون مركزهم في القاهرة

١٨ — يجوز لهم اناطة الرئاسة باحدم وهو يحظر ناظر

المالية عن ذلك

اختصاصات القومسيون الادارية

١٩ — يستلم صندوق الدين القود المخصصة لتأدية عوائد الدين

المضمون والدين الممتاز والدين الموحد ولا استهلاك هذه الديون ويستعمل القود المذكورة في الوجوه المقررة بمقتضى احكام هذا القانون

٢٠ — القومسيون يعين ويعزل مستخدمى صندوق الدين

- ٢١ — ويفرر علاقات صندوق الدين مع عملائه
- ٢٢ — مصاريف مستغذي صندوق الدين وأدواته والعمولات والمرتببات المتنوعة التي تصرف الى عملائه ومصاريف الكميون والتأمين (السيكورتاه) وارسال النقود وعلى العموم كافة المصاريف اللازمة لخدمة الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد تؤخذ من الارادات المخصصة للدين بمقتضى المادة الثلاثين ويصل عن هذه المصاريف ميزانية سنوية بمعرفة القومسيون أما اذا زادت هذه الميزانية عن مبلغ ٣٥٠٠٠ جنيه مصري فيلزم التصديق عليها من مجلس النظار
- ٢٣ — كافة النقود الموجودة تحت يد قومسيون الدين بمقتضى هذا القانون يجوز له ان يشتري بها سندات من الدين المصري لحد تاريخ استعمال هذه النقود
- ويجوز له ايضاً تسليف النقود بفائدة بالكيفية التي يحصل الاتفاق عليها بين كل من قومسيون الدين وناظر المالية
- ٢٤ — اذا سلف القومسيون نقوداً في القطر المصري وارتن عليها سندات فان احكام الرهن المدونة في القانون المصري العام لا نسري عليه فيما يتعلق بالسندات المرهونة سواء كان فيما يخص باثبات التاريخ أو فيما يخص باجراءات التنفيذ وبناء على ذلك يجوز له في الاحوال المنصوص عليها في عقود الرهن بيع كل أو بعض السندات المرهونة تحت يده بدون اجراءات قانونية أو عرفية ودغماً عن أي حجز أو مع أو معارضة تحصل من قبل اصحاب السندات أو شخص آخر سوام

- ٢٥ — الارباح المتحصلة من تشغيل النقود المنصوص عليه في المادة الثالثة والعشرين تضاف الى النقود الموجودة تحت يد القومسيون لتأدية غوائد الديون المتقدم ذكرها ما لم ينص على خلاف ذلك
- ٢٦ — وفيما عدا المنصوص عليه في المواد السابقة لا يجوز اقومسيون الدين ان يستعمل شيئاً من النقود التي يمكنه أو لا يمكنه التصرف فيها في اعمال مالية أو تجارية أو صناعية أو غير ذلك
- ٢٧ — يخصص لصندوق الدين مبلغ قدره ١٨٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري بصفة مال احتياطي ومبلغ آخر قدره ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري لادارة اعماله
- ٢٨ — تؤخذ قرارات قومسيون الدين بأغلبية الاعضاء الذين يتألف منهم القومسيون اقلية مطلقة
- ٢٩ — ينشر قومسيون الدين في كل عام تقريراً عن اعماله ويقدم حساب ادارته الى السلطة التي يناط بها النظر في حسابات المصالح العمومية
- ( خدمة الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد وضمن هذه الديون )
- ٣٠ — تخصص كافة المبالغ المتحصلة من ضرائب الاطباء ( ما عدا عشور النخيل ) في سائر مديريات القطر المصري ما خلا مديرية قنا مقدمة للدين المضمون واندس الممتاز والدين الموحد مع عدم الاحلال لاحكام المادة الثالثة والسبعين من هذا القانون ومتى وصلت المبالغ المتحصلة من هذا القليل في محر السنة الى ما يكفي لخدمة الدين عما في ذلك مصاريف صندوق الدين فكل مبلغ يريد عن ذلك يورد الى نظارة المالية مباشرة



وقد ثبت في تاريخ صدور هذا القانون ان ما يتحصل من الضرائب المذكورة يبلغ ٢٠٠.٠٠٠ ر. جنيه مصري وان ما يلزم سنوياً للدين عافيه مصاريف صندوق الدين يبلغ ٣٠٠.٠٠٠ ر. جنيه مصري تقريباً

٣١ - بناء على ما تقدم يجب على المأمورين السكبار المناطة بهم التحصيلات في هذه المديرية تورب كل ما يتحصل من ضرائب الاطيان الى صندوق الدين لحين استيفاء المبلغ اللازم سنوياً للقسط المخصص لخدمة الدين المضمون وقبة فوائد الدين الممتاز والدين الموحد ومصاريف صندوق الدين الواردة في الميزانية ولا تبرأ ذمة هؤلاء المأمورين الا بالايصالات التي تعطى لهم من قومسيون الدين وذلك لحين استيفاء المبلغ المذكور

٣٢ - على هؤلاء المأمورين ارسال كشوف شهرية الى قومسيون الدين مباشرة مينا فيها ما يأتي  
قيمة المستحق تحصيله من أقساط أموال الاطيان في السنة الحاضرة ومتأخرات السنين السابقة

قيمة الاموال المتحصلة وقيمة الاموال المرفوعة

قبة المبالغ الموردة الى صندوق الدين

الباقى في الخزينة لآخر يوم من الشهر

٣٣ - محصن لخدمة الدين المضمون قسط سنوي ثابت قدره ١٦٥.٠٠٠ ر. جنيه مصري

جسه مصري (أي ٣١٥٠.٠ جنيه انكليزي) بدأ تدفعه من جنىع المبالغ المحصنة لخدمة الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد وما

تبقى من هذا القسط بمد دفع الفائدة يكون مخصصاً لاستهلاك الدين المضمون  
٣٤ — تكون فوائد الدين الممتاز التالية في الصرف من الايرادات

المخصصة للديون وتدفع بعدها فوائد الدين الموحد

٣٥ — اذا لم تكلف الايرادات المخصصة للدين لخدمة الدين المضمون

والدين الممتاز والدين الموحد فعلى القومسيون ان يسد النقص من المال  
الاحتياطي مع عدم الاخلال بالاولوية المنصوص عليها آنفاً وبشرط تكميل  
ما نقص من الاحتياطي من اول ايراد يرد اليه ويكون باقياً بدون استعمال  
ولزيادة التأمين تتكلف الخزينة المصرية باستخدام مواردها العمومية

لوفاء ما يلزم لخدمة الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد

٣٦ — لا يجوز للحكومة بنير مصادقة الدول ان تعدل ضرائب

الاطيان في المديرية المذكورة في المادة الثلاثين تعديلاً يترتب عليه نقص

ايرادها السنوي عن ٥٠٠٠٠ ر ٤ جنيه مصري

٣٧ — لمديري صندوق الدين بل لكل فرد منهم بصفتهم نائبين

شرعيين عن حاملي السندات ان يقيموا امام المحاكم المختلطة دعواهم على

الادارة المالية النائب عنها ناظر المالية عند عدم اقسام بأي التزام من

الالتزامات المفروضة على الحكومة بمقتضى هذا القانون وذلك فيما يخص

بخدمة الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد

استهلاك الديون ووقاؤها

٣٨ — لا يجوز دفع اى جزء من الدين المضمون والدين الممتاز والدين

الموحد قبل حلول المواعيد المبينة في المادة التالية لهذه وذلك مع عدم

الاخلال بأحكام المادة الثالثة والثلاثين فيما يخص بالدين المضمون  
٣٩ — ابتداء من ١٥ يولييه سنة ١٩١٠ يكون للحكومة الحرية التامة  
في وفاء الدين المضمون والدين الممتاز بأسعارها الاسمية سواء كان ذلك  
في ميعاد واحد أو في مواعيد مختلفة وكذلك يكون الشأن في وفاء الدين  
الموحد ابتداء من ١٥ يولييه سنة ١٩١٢

٤٠ — ابتداء من التاريخ المذكور يسوغ للحكومة ان تورد الى  
صندوق الدين كافة المبالغ التي يمكنها التصرف فيها ولذلك لاجل استعمالها  
في استهلاك أحد الديون المتقدم ذكرها

٤١ — يباشر قومسيون الدين الاستهلاك المنصوص عليه في المادة  
الثالثة والثلاثين أو المادة الاربعين فاذا كان سعر السوق اقل من السعر  
الاسمي كان الاستهلاك بطريق الشراء بسعر السوق والا كان بطريق  
القرعة بالسعر الاسمي

٤٢ — تحصل القرعة في جلسة علنية وعند اجراء الاستهلاك بالكيفية  
المنصوص عليها في المادة الاربعين يجب الاعلان في الجريدة الرسمية  
قبل تاريخ الاستهلاك بشهرين

٤٣ — السندات التي تخرج بالقرعة يكون دفع قيمتها من  
تاريخ استحقاق الكويون التالي

### الباب الثالث

في دين الدومين ودين الدائرة السنية

#### دين الدومين

٤٤ — كل نقص في إيرادات الدومين من المبلغ اللازم لقيمة الكوبون يدفعه ناظر المالية بحسب الشروط الواردة في الوفاقات المعقودة بين الحكومة والخوارج دي روتشيلد

٤٥ — يستعمل في استهلاك دين الدومين ما يأتي

أ — المبالغ الناتجة من مبيع املاك الدومين

ب — ما يزيد في صافي إيرادات مصلحة الدومين بعد دفع قيمة الكوبون بالفائدة الحالية وقيمة ضرائب الاطيان المستحقة للحكومة ولا يسوغ استعمال اية طريقة اخرى في استهلاك الدين المذكور

٤٦ — اذا كان سعر السوق أقل من السعر الاسمي كان الاستهلاك بطريق الشراء بسعر السوق والا كان بطريق القرعة بالسعر الاسمي

٤٧ — فيما خلا الاستهلاك المنصوص عليه في المادة الخامسة والاربعين

لا يجوز وفاة دين الدومين قبل أول يناير سنة ١٩١٥ وابتداء من هذا التاريخ يكون وفاة دين الدومين على حسب السعر الاسمي

٤٨ — يجوز بيع املاك الدومين باعتبار النصف نقداً والنصف الاخر باقساط سنوية بفائدة اربعة وربع في المائة بشرط ان لا يزيد عدد هذه الاقساط عن خمسة عشرة قسطاً

٤٩ — بعد مضي خمس عشرة سنة من تاريخ صدور الامر العالي

الرقم ٢٥ مارس سنة ١٨٩٣ القاضي بتحويل دين الدومين يسقطحق حاملي  
سندات دين الدومين القديمة التي فائدتها خمسة في المائة في المطالبة بما كان  
يستحق لهم من المبالغ أو السندات الجديدة بسبب دفع قيمة سنداتهم القديمة  
أو تحويلها

كل مبلغ يتوفر بسبب سقوط هذا الحق يعتبر جزءاً من ايرادات  
الدومين السنوية ويلقى كل سند جديد تنطبق عليه هذه الحالة  
دين الدائرة السنوية

٥٠ — تسري احكام المادة الخامسة والاربعين والمادة السادسة  
والاربعين على دين الدائرة السنوية

٥١ — لا يجوز وفاة دين الدائرة السنوية قبل ١٥ اكتوبر سنة ١٩٠٥  
وذلك مع عدم الاخلال بالاحكام السالفة المتعلقة بالاستهلاك ومن التاريخ  
المذكور يكون وفاة دين الدائرة السنوية بسعره الاسمي

### الباب الرابع

#### أحكام متنوعة

نقل المال الاحتياطي والوفر الناتج من تحويل الديون وغير ذلك

٥٢ — سندات الدين العمومي والنقود المودعة الآن في صندوق  
الدين المكون منها المال الاحتياطي الذي انشئ طبقاً لاحكام الامر العالي  
الصادر في ١٢ يوليو سنة ١٨٨٨ وكذلك الوفر الناتج من تحويل الدين  
المتأخر ودين الدومين ودين الدائرة السنوية بمقتضى الامر العالي الصادر في ٩

يؤنيه سنة ١٨٩٠ تكون كلها محلولة من قيود التخصيص المربوطة بها الآن وتورد الى نظارة المالية بعد ان يخصم منها المبلغ الكافي لاستيفاء المال الاحتياطي والمال المخصص لادارة الاعمال المنصوص عليهما في المادة السابعة والعشرين من امرنا هذا

٥٣ — تورد ايضا الى نظارة المالية كافة المبالغ الاخرى الموجودة الآن تحت يد قومسيون الدين مع عدم الاخلال باحكام المادة السادسة والخمسين

وعند العمل باحكام هذه المادة والمادة التي قبلها تحسب السندات التي تبقى تحت يد قومسيون الدين باعتبار سعرها الاسمي  
تصفية سنة ١٨٨٠

٥٤ — كل حكم قضائي ناشئ عن مطالبة الحكومة بحقوق مكتسبة قبل اول يناير سنة ١٨٨٠ ومثبتة قبل اول يناير سنة ١٨٨٦ سواء كان ذلك برفع قضية عنها امام المحاكم او بموجب ايصال معطى من احدى المصالح ذوات الشأن او باعلان أحد المحضرين تدفع قيمته باكملها نقداً

٥٥ — تؤخذ قيمة هذه الاحكام من مبلغ الخمسين الف جنيه الباقي من اموال تصفية سنة ١٨٨٠ المدع به الآن في صندوق الدين سدات من الدين الممتاز وذلك الى ان ينفد هذا المبلغ باكماله وان لم يكف تدفع الحكومة قيمة الاحكام المذكورة

٥٦ — يبقى مبلغ الخمسين ألف جنيه المذكورة محفوظاً على سبيل الوديعة في صندوق الدين قيمة الاحكام التي تصدر عن دعاوي موقوفة

٥٧ — تضاف قيمة كوپونات السندات المكونة للمبلغ المذكور الى ماتحت يد قومسيون الدين من الاموال المخصصة لخدمة الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد ويورد الى نظارة المالية كل ما يبقى بعد وفاء قيمة الدعاوي الموقوفة

#### المقابلة

٥٨ — الاقساط السنوية البالغ قدرها ١٥٠٠٠٠٠ جنيه مصري سنوياً المقرر الان خصمها من اموال الاطيان التي دفعت عنها المقابلة قبل سنة ١٨٨٠ يسمر خصمها لغاية ٣٠ يونيه سنة ١٩٣٠ بحسب التخصيص السابق عمله عنها

٥٩ — ولهذا الغرض يستمر العمل في دفاتر النواحي الوارد بها حسابات مفتوحة لكل من ارباب الحقوق ببيان الاقساط السنوية على التوالي ومقدار الاطيان الخاصة بها الاقساط المذكورة بوجه التفصيل وحيضانها ومقدار ضريبتها

٦٠ — تقيد الاقساط في كل سنة في اوراد الممولين المستخرجة من الجرائد خصماً من الاموال

٦١ — عند نقل كل تكليف يستبعد مقدار الاقساط السنوية الذي يقابل مقدار الاطيان المبيعة من حساب مالكيها الاصلي في الدفتر ويضاف لحساب المالك الجديد

ويعطي المدير للمالك الجديد شهادة موضحاً فيها قيمة الاقساط السنوية التي تقيدت له في دفتر الناحية

ويحصل التأشير بذلك على شهادة المالك الاصلي أو تؤخذ منه هذه الشهادة على حسب الاحوال

٦٢ — عند تنفيذ عملية فك الزمام يكون تقدير قيمة ماتساويه الاطيان وتوزيع المال بدون التفات الى الاقساط السنوية المذكورة آنفاً

٦٣ — تعتبر الاقساط المنصوص عليها في هذا الفصل كمبلغ مستبعد من اموال الاطيان فيما يتعلق بالمواد ٣٠ و ٣١ و ٣٦ من هذا القانون  
سقوط الحق بمضي المدة

٦٤ — سقوط الحق بمضي المدة ( المفرر في المادتين ٢٧٥ و ٢٧٦ من القانون المدني ) الذي قضي الامر العالي الصادر في ١٨ يوليو سنة ١٨٨٠ بـسرايانه على الدين الموحد والدين الممتاز يبق نافذ المفعول فقوائد سندات الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد يسقط الحق في المطالبة بها بعد مضي خمس سنوات وما يخصص للاستهلاك بطريق القرعة من السندات المذكورة يسقط الحق في المطالبة بقيمته بعد مضي خمس عشرة سنة

ويكون حساب المدة الموجبة اسقوط الحق باعتبار التقويم الافرنكي (الرينفوري) وقيمة القوائد وقيمة السندات اللتان تمضي عليهما المدة المعينة لسقوط الحق يضافان الى ماتحت يد قومسيون الدين من المبالغ المخصصة لخدمة الديون المتقدم ذكرها

٦٥ — بعد مضي خمس عشرة سنة من تاريخ صدور الامر العالي الرقيم ٧ بونه سنة ١٨٩٠ أو الامر العالي الرقيم ٥ يوليو سنة ١٨٩٠ القاضيين



بتحويل الدين الممتاز ودين الدائرة السنوية يسقط حق حاملي السندات القديمة لهذين الدينين في المطالبة بما كان يستحق لهم من المبالغ أو السندات الجديدة بسبب دفع قيمة سنداتهم القديمة أو تحويلها ويورد الى نظارة المالية كل مبلغ وكل سند سقط الحق في المطالبة به بسبب مضي المدة

الفاء او امرالية أو بعض احكام منها

٦٦ — تلغى الاوامر العاليه الميئنة في الملحق الاول من هذا القانون وتلغى ايضاً المواد المشار اليها في الملحق الثاني وذلك مع عدم الاخلال باحكام الفقرة الثانية من هذه المادة

ومع ذلك لا يترتب على هذا الالفاء أحد الامور الآتية  
أولاً — تجديد أية قضية ضد الحكومة من القضايا التي ابطالها أحد الاوامر المشار اليها أو التي يكون سقط الحق فيها قبل سريان مفعول هذا القانون اما لمضي المدة أو لمضي المواعيد

ثانياً — منح اية سلطة قضائية حق الحكم في الدعاوي التي لم تكن مختصة بالحكم فيها قبل سريان مفعول هذا القانون

ثالثاً — اعادة مفعول أي نص سابق من القانون يكون انفي بمقتضى أحد الاوامر المذكورة

رابعاً — ايقاف أي نوع من انواع سقوط الحق بمضي المدة

سريان مفعول هذا القانون وتنفيذه

٦٧ — يسري مفعول هذا القانون بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره

في الجريدة الرسمية

٦٨ — على نظام دواوين حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل منهم  
فيما يخصه  
صدر بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤

### الملحق الاول

في بيان الاوامر العالية الملغاة المشار اليها في المادة ٦٦ من الوفاق

تاريخ الامر موضوعه

- ٦ ابريل سنة ١٨٧٦ بايقاف دفع قيمة ايجار وبونات وتحاويل
- ٢ مايو سنة ١٨٧٦ بتشكيل صندوق الدين
- ٢٥ مايو سنة ١٨٧٦ - لائحة تنفيذ الامر الصادر في ٧ مايو سنة ١٨٧٦
- ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ بشأن تحويل الدين
- ٦ ديسمبر سنة ١٨١٦ لائحة تنفيذ الامر الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦
- ١٥ ديسمبر سنة ١٨٧٧ بتعديل مواعيد دفع فائدة الدين الموحد
- ٣٠ مارس سنة ١٨٧٩ بايقاف دفع فائدة سلفة سنة ١٨٦٤
- ٢٢ ابريل سنة ١٨٦٩ بتسوية ديون الحكومة
- ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٧٩ بتشكيل مجلس ادارة السكة الحديد
- ٣ مارس سنة ١٨٨٠ بايقاف استهلاك سلفة سنة ١٨٦٤
- ٣١ مارس سنة ١٨٨٠ بتشكيل قوميون التصفية

٢٦ ابريل سنة ١٨٨٠ بدفع كوبون الدين الموحد من أول مايو سنة ١٨٨٠ باعتبار اربعة في المائة

١١ مايو سنة ١٨٨٠ بإيقاف دفع فائدة سلفة سنة ١٨٦٧

٦ يوليو سنة ١٨٨٠ بإيقاف فائدة دفع سلفه سنتي ١٨٦٥ و ١٨٦٦

١٢ ابريل سنة ١٨٨٥ بحجز الخمسة في المائة من كوبونات الدين لغاية أول يونيو سنة ١٨٨٥

٢٨ يوليو سنة ١٨٨٥ السلفة المضمونة

٢٨ يوليو سنة ١٨٨٥ بإصدار سندات السلفة المضمونة

٢٢ يونيه سنة ١٨٨٦ استتمال نقود السلفة المضمونة

٢٢ يونيه سنة ١٨٨٦ بعدم قبول المعارضة في دفع كوبونات وقية سندات الدين

١٢ ابريل سنة ١٨٨٧ دفع كوبونات الدين الممتاز والدين الموحد في برلين بالعملة الذهب

١٤ يوليو سنة ١٨٨٧ بالترخيص لمديري صندوق الدين بتعيين سعر الكيسو للدين في باريس وبرلين

٢٦ يناير سنة ١٨٨٨ بزيادة المصروفات الادارية

٢ ابريل سنة ١٨٨٨ بزيادة المصروفات الادارية لاعمال العونة

٣٠ ابريل سنة ١٨٨٨ بإيجاد مال احتياطي قدره ٢٠٠٠ ر ٢٠٠٠ جنيه

١٢ يوليه سنة ١٨٨٩ بزيادة المصروفات الادارية لاعمال العونة

١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٩ بالناء العونة

٢ يونيو سنة ١٨٩٠ بتعديل تاريخ تسوية حساب الزيادات في الإيرادات المخصصة للدين

٦ يونيو سنة ١٨٩٠ بتحويل الدين الممتاز ودين الدومين ودين الدائرة السنوية

٧ يونيو سنة ١٨٩٠ بإجراء تحويل الدين الممتاز

٥ يوليو سنة ١٨٩٠ بإجراء تحويل دين الدائرة السنوية

٨ نوفمبر سنة ١٨٩٠ مواعيد دفع الدين الممتاز ودين الدائرة السنوية

١٣ يناير سنة ١٨٩١ باقتال اعمال تحويل الدين الممتاز

٨ ديسمبر سنة ١٨٩١ بزيادة المصروفات الادارية لنظافة مدينة القاهرة

١٨ مارس سنة ١٨٩٣ بجعل فائدة دين الدومين الجديد اربعة وربع

في المائة

٢٥ مارس سنة ١٨٩٣ بإجراء تحويل دين الدومين

٢٩ مايو سنة ١٨٩٣ تاريخ دفع قيمة دين الدومين

١٠ نوفمبر سنة ١٨٩٤ باخذ مبلغ ٥٠٠٠ ر. جنيه مصري سنوياً من

عوائد الذبيح

١٠ ديسمبر سنة ١٨٩٤ بتخصيص عوائد المعادي في الترع

١٥ مايو سنة ١٨٩٥ بتعديل المادة ٣٥ من الامر العالي المؤرخ في

١٧ يوليو سنة ١٨٨٠ (ميزانية قومسيون الدين)

٢٦ نوفمبر سنة ١٨٩٨ بتخفيض أموال الاطيان

١٣ نوفمبر سنة ١٨٩٩ كيفة اصدار قرارات صندوق الدين

٢٠ يناير سنة ١٩٠٠ كيفية استعمال المتوفر من الديون وطريقة وفاء واستهلاك دين الدومين

١٢ يوليو سنة ١٩٠٠ سلفة ١٠٠٠ ر ٢٠٠ ر جنيه مصري

٢١ مايو سنة ١٩٠٢ بزيادة ميزانية مصروفات مصلحة السكك الحديد

### الملحق الثاني

يان الاوامر العالية الملحق بعض موادها المتوه عنها في المادة ٦٦ من الوفاق تاريخ الامر وموضوعه

٦ يناير سنة ١٨٨٠ بالقاء المقابلة

١٧ يوليو سنة ١٨٨٠ قانون التصفية

٨ مارس سنة ١٨٩١ قانون عوائد الرخص

٢٦ ديسمبر سنة ١٨٩١ الحاق قلم الاموال المقررة بمحافظة الاسكندرية

٢٨ يناير سنة ١٨٩٢ القاء العونة الخ

٢٥ ديسمبر سنة ١٨٩٤ خصم مبلغ ٤٠٠٠٠ ر جنيه مصري سنويا من

عوائد القنارات الخ



# الامتيازات المذهبية

## محركات رسمية

بشأن امتيازات طائفة الانجيليين الوطنيين

صورة مكاتبه رئاسة مجلس النظار لمجلس شورى القوانين المؤرخة ٢٩

اكتوبر سنة ٩٠١ غمرة ٢١

لما طلب من نظارة الحقانية بناء على مكتبة سعادتك غمرة ٢٢ ارسال صور الاوامر التي رأى المجلس لزوم الاطلاع عليها لدى نظر الم شروع المتعلق بانشاء مجلس عمومي اطائفة الانجيليين الوطنيين أرسلت لنا الآن مع مكتبة منها بتاريخ ٢٨ اكتوبر الحاضر غمرة ١٢ صورة القرمان الصادر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٥٠ وصورة الارادة السنية الخديوية المؤرخة ٤ يونيه سنة ١٨٧٨ وهما مرسلتان اسمعادتكم مع هذا

أما الاوامر الاخرى المطلوبة فوضحت النظارة المشار اليها أنها مندرجة في النسخة العربية من قاموس الادارة والقضاء تأليف فيليب أفندي جلاد وأشارت في المراجعة فيه بحسب البيان الآتي

اولا . الخط الهمايوني الصادر في سنة ١٨٥٦ ( راجع الجزء الخامس

صحيفة ٣٥٢ وما يليها )

ثانياً . المكتبة الصادرة من الديوان الخديوي للداخلية في ٣١ يوليو

سنة ١٨٩١ ( ٢٤ القعدة سنة ١٣٠٨ ) غمرة ١٦ ( راجع الجزء الخامس

صحيفة ٢٢٧

ثالثاً ترجمة منشور الباب العالي الصادر في ١١ شعبان سنة ١٣٠٨  
راجع الجزء الخامس صحيفة ٢٢٥  
رابعاً . ترجمة منشور الباب العالي الصادر في ٢٣ جمادي الثانية سنة  
١٣٠٨ ( ٢٢ كانون الثاني سنة ١٣٠٦ )

الفرمان العالي الشاهاني

الصادر من شوكتلو السلطان عبد المجيد خان في حق من كان من رعاياه من طائفة  
البروتستان في ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٥٠ الى محمد باشا

الدستور المكرم والمشير المنعم نظام العالم مدبر أمور الجمهور بالافكر  
الثاقب متم مهام الانام بالرأي الصائب ممد بنيان الدولة والاقبال مشيد  
اركان السعادة والاجلال المحفوف بصنوف عواطف الملك الاعلى مشير  
ضبطية باب عالي سعادتي ووزير محمد باشا أدام الله تعالى اجلاله  
عند وصول امري العالي الشاهاني اليك يكون معلوما لديك ان  
طائفة النصارى من رعايا دولتي الذين تبعوا مذهب البروتستان وسلوكوا  
فيه حيث انهم لغاية الآن ليسوا تحت نظارة مستقلة مخصوصة لهم وان  
بطارقة ورؤساء مذاهبهم القديمة التي تركوها بالطبع ما عاد لهم أن ينظروا  
أشغالهم ولذلك حاصل لهم الان بعض من المضايقة والعسر وقد اقتضت  
افكارنا الخيرية ومرحمنا السامية الملوكية المشهورة في حق كافة رعايانا من  
سائر العوائف بان لا ترضى عدالتنا الشاهانية بمحصل التعب والاضطراب  
لاي طائفة منهم وحيث ان المذكورين هم عبارة عن جماعة متفرقة من

سائر المذاهب وينبغي لاصلاح أمورهم والحصول على اسباب راحتهم وأمنيتهم تعيين وكيل لهم من طائفة البروتستان يكون شخصاً معتمداً وأميناً من اهل العرض والذمة ينتخب منهم بمعرفتهم ويكون في معة مشير الضبطية ودفاتر تعداد نفوس الطائفة المذكورة تكون تحت إمورية الوكيل المذكور وعفوفة تحت يد الضبطية واحصائية المولودين والمتوفين منهم يصير قيدها بها بمعرفته وكذلك تذاكر الطريق ورخص الزواج وسائر المعاملات الخصوصية المتعلقة بالباب العالي وسائر المحلات التابعة اليه تكون بمقتضى عرائض مخصوصة وعليها ختم التوكيل تعرض ويتأثر عليها بالامر العالي فهذا ما اقتضته ارادتنا الشاهانية وبناء عليه قد اصدرنا أمراً بذلك من ديواننا المهابوني بهذا الفرمان المعنون بالحق والعدالة

فالحالة هذه أنت يا مشيري المشار اليه عليك أن تجري مقتضى هذا الترتيب حرفاً بحرف وحيث ان مواد اعطاء تذاكر المرور وتوزيع الجزية هي تحت نظام مخصوص فيلزم أن لا يجري شيء خارجاً عن ذلك وكذلك اعطاء اذونات عقود الزواج وقيد تعداد النفوس لا يؤخذ منهم عليها رسم ولا خراج وتباثروا جميع مصالحهم مثل سائر الطوائف من رعائنا وكذلك تسهلوا جميع ما يلزم لمجلات عباداتهم ولا ترخصوا لاحد من الطوائف الاخر ان يتدخل في مصالحهم واشغالهم الاهلية والدينية ولا أحد يعارضهم في شيء من ذلك وبالجملة فالمقصود هو الدقة والالتفات لاعطائهم تمام الامينة والراحة وان وكيلهم المذكور هو مأذون بان يمرض لباب عالي طرفنا ما يلزم له من ذلك على حسب مقتضى ارادتنا السنية وبناء على ذلك قد



أصدرنا امرنا هذا لقيده بمحل الاقتضاء وتسليمه ليديم لاجل ان يجري مقضاه  
تحريراً في اواسط شهر محرم الحرام سنة ١٢٩٧

## الارادة الخديوية

الصادرة للمفانية في ٣ ج سنة ١٢٩٥ ( ٤ يونيو سنة ١٨٧٨ ) نمرة ٤ حانية  
تعيين وكيل لطائفة الانجيليين الوطنيين

علمنا من مكاتبات دولتكم رقم ٨ و ١٨ رسة ١٢٩٥ نمرة ١ و ٢  
خارجية انه بالنظر للمساعي التي حصلت لديوان الخارجية من قنصل جنرال  
اميركا عن تعيين جرجس افندي برسوم المزارع في بني سويف بوظيفة  
وكيل لطائفة البروتستانت رعايا الحكومة السنية الموجودين بالقطر المصري  
لرؤية أشغالهم على وفق منطوق الفرمان الشاهاني الصادر في شهر محرم  
سنة ١٢٩٨ الذي قدم صورته لطرفكم ووجد يشير باجازة تعيين شخص  
من أبناء تلك الطائفة ينتخبونهم بمعرفتهم يكون معتمداً وحيد الاخلاق  
والاطوار فبعد أن افهمتم القنصل الموما اليه على ان تعيين ذاك الشخص  
بهذه الوظيفة لا ينبغي عليه تغيير تبعيته للحكومة السنية بل يبقى معتبراً  
بصفته هذه قد تخبرتم مع تفتيش قبلي وبحري للمرسى على احوال الافندي  
المرسوم وخلق طرفه وان كان يرغب ويقبل هذا التوكيل والبروتستانت  
قابلون لذلك أم كيف وتوضح من تفتيش قبلي بان المذكور مستقيم  
الاحوال وطرفه خلي من الدعاوى والمشاكل وحسنت الشهادة في حقه

وقابل تعيينه بتلك الوظيفة وعلى ان اهل الطائفة مشتتون بكامل النواحي والتحري مع افرادهم عن قبول تعيينه من عدمه يحتاج لوقت مع انه مادام بالصفة المثني عنها طبعاً يقبلون تعيينه ثم افيد من تفتيش بحري بان الموجودين من هذه الطائفة ببعض مديريات بحري راغبون تعيينه ثم علم ان المذكور هو ايضاً من ضمن هذه الطائفة ولهذا وكون الاقرار على تعيينه بالوظيفة المار ذكرها لا يكون الا بالامر فترومون الاستحصال على ما تقتضيه ارادتنا لاجراء ايجابه

وحيث انه لا بأس من تعيين الافندي المرسوم بتلك الوظيفة لرؤية اشغال اهل الطائفة المذكورة على وجه ما توضح متى كان محققاً لدولتكم وجوب تعيينه وعدم المانع لذلك سوى استحصال الامر من لدنا فزم اصداره لدولتكم بما ذكر وطيه الاوراق المتعلقة بهذه المادة وعددها هـ للاجراء على حسب ما ذكر وكما اقتضته ارادتنا

## قانون

المجلس الملي لطائفة الانجيليين الوطنيين

نحن خديوي مصر

سدد الاطلاع على التمرمان الهاموي الصادر في شهر ديسمبر سنة

١٨٥٠ القاضي بجعل الانجيليين الوطنيين طائفة قائمة بذاتها

وبعد الاطلاع على الارادة الخديوية السنية الصادرة في ٤ يونيه سنة

١٨٧٨ بتعين وكيل لهذه الطائفة في القطر المصري

وحيث انه من الضروري تعيين الشروط اللازم توفرها فيمن يكون عضواً بالطائفة المذكورة تعييناً أدق وواضح مما هو عليه الآن وإيجاد مندوبين للجمعيات الدينية على اختلاف أنواعها المشتركة في إدارة شؤون هذه الطائفة

فبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية والحقانية وموافقة رأي مجلس النظار

وبعد اخذ رأي مجلس شورى القوانين امرنا ونأمر بما هو آت

### ﴿ الباب الاول ﴾

#### الاحكام الاولى

﴿ المادة الاولى ﴾ — تعتبر بصفة كنيسة انجيلية كل هيئة دينية مسيحية ذات نظام في القطر المصري ماعدا الهيئات المكونة لطوائف مسيحية معروفة رسمياً لها سلطات ذات اختصاص بمواد الاحوال الشخصية وما عدا الهيئات التي تكون تابعة لهيئة دينية اكبر منها لها نظام في هذا القطر

﴿ المادة الثانية ﴾ — لا تعتبر بصفة كنيسة انجيلية معترف بها الا التي يكون الاعتراف بوجودها حصل طبقاً لامرنا هذا

﴿ المادة الثالثة ﴾ — يعتبر بصفة انجيلي وطني من كان من الرعايا العثمانيين متوطناً او مقماً عادة في القطر المصري وحائزاً لاحد الشروط الاتية وهي

اولا — ان يكون عضواً او منسجماً لكنيسة انجيلية معترف بها

ثانياً — ان يكون معروفاً شخصياً بصفة انجيلي بالكيفية الواضحة بامرنا هذا

ثالثاً — ان يكون انجيلي الاصل من جهة الاب على الاقل وان لا يكون فقد صفته هذه بدخوله عضواً في هيئة دينية او طائفة غير مسيحية او غير انجيلية

### ﴿ الباب الثاني ﴾

ترتيب وتشكيل المجلس العمومي

﴿ المادة الرابعة ﴾ — يشكل مجلس عمومي لطائفة الانجيليين الوطنيين يؤلف من مندوبين من الكنائس الانجيلية المعترف بها التي يكون ناظر الداخلية خولها الحق في انتخاب او تعيين مندوبين في المجلس المذكور

﴿ المادة الخامسة ﴾ — مندوبو كل كنيسة انجيلية معترف بها ويخول لها الحق في الاستنابة عنها بالمجلس العمومي ينتخبون او يعينون وينفصلون طبقاً لقواعد يصدق عليها ناظر الداخلية لكل كنيسة ويلزم ان تكون هذه القواعد قاضية في كل حال من الاحوال بتغيير جميع المندوبين في مدة لا تتجاوز الثاني سنوات سواء كان هذا التغيير مرة واحدة او بالتناوب مع مراعاة الاحكام التي تخول لهم الحق في اعادة انتخابهم او اعادة تعيينهم بقي حالة انتخاب المندوبين لا تخول هذه القواعد حق الانتخاب الا لاعضاء الكنيسة الوطنيين دون سواهم اذا كان من بين اعضائها غير وطنيين أما في حالة التعيين فيجوز تخويل حق اجراء

التعيين لاية سلطة من سلطات الكنيسة وطنية كانت أو غير وطنية متى  
قضت الضرورة بذلك

\*( المادة السادسة ) \* - يشترط فيمن ينتخب أو يعين بصفه عضو  
بالمجلس العمومي ان يكون حائزاً للشروط الاتية وهي  
اولا - ان يكون انجلياً وطنياً ذكراً بالغاً من العمر ثلاثين سنة  
على الاقل

ثانياً - ان لا يكون من رجال العسكرية الذين تحت السلاح او من  
الرديف وان لا يكون تحت احكام قانون القرعة العسكرية  
ثالثاً - ان لا يكون حكم عليه مطلقاً بعقوبة جنائية وان لا يكون  
حكم عليه ايضاً بسبب سرقة او اغتصاب او نصب او انتهاك  
حرمة الاداب

رابعاً - ان لا يكون مفلساً

« المادة السابعة » - انتخاب او تعيين مندوبي المجلس العمومي  
يعرض على ناظر الداخلية للتصديق عليه وكل مسألة متعلقة بعدم قابلية  
انتخاب شخص انتخب أو عين مندوباً وبما يحصل في الانتخابات او  
التميين من المخالفات او الخطأ في الشكل ولم يكن نص على حلها في الفواعد  
التي نبه على وضعها في المادة الخامسة تفصل فيها الناظر المشار اليه

« المادة الثامنة » - يؤلف المجلس العمومي من وكيل الطائفة واثني  
ومن اثني عشر مندوباً ينتخبون بمعرفة الكنيسة المشيخية المتحدة المصرية  
ومن مندوب ينتخب بمعرفة الرسالة الهولندية بقلوب وذلك بدون الاخلال

بحق الاتساع الذي يجوز تخويله فيما بعد لكنائس اخرى بمقتضى  
نصوص المادة الرابعة

« المادة التاسعة » -- على ناظر الداخلية عند التصريح لكنيسة  
انجيلية بايجاد مندوبين عنها بالمجلس العمومي وعند التصريح لكنيسة بازدياد  
مندوبيها ان يراعي عدد اعضائها او مندوبيها الوطنيين وله ان يراعي عدد  
القسس الوطنيين الموجودين بالكنيسة وأهملهم او مقدار عدد النائين  
عن الوطنيين في ادارة شؤونها

« المادة العاشرة » -- لايجوز تخويل احدى الكنائس اكثر من  
مندوبين اثنين اذا وجد ان النسبة بين عدد مندوبيها وبين جملة عدد المندوبين  
بالمجلس العمومي تتجاوز النسبة بين عدد اعضاء ومتشيعي هذه الكنيسة  
الوطنيين وبين جملة عدد الاعضاء والمنشيعين الوطنيين لكافة الكنائس  
التي لها مندوبون بالمجلس

ومع ذلك اذا كان في العدد الناتج عن هذه النسبة كسور فالكسر  
يحسب بواحد وتوصلا لتطبيق هذه المادة يعين ناظر الداخلية عدد الاعضاء  
والمتشيعين الوطنيين للكنائس مع مراعاة كافة مايكون لديه من البيانات  
« المادة الحادية عشرة » -- لايجوز ناظر الداخلية لكنيسة ما الحق  
في الاستنابة عنها بالمجلس العمومي ولا بصرح بزيادة عدد مندوبي اية  
كنيسة الا من بعد اخذ رأى المجلس العمومي

« المادة الثانية عشرة » -- مصاريف المجلس العمومي تقوم بها  
الكنائس التي لها مندوبون فيه وذلك بنسبة عدد مندوبيها وفي حالة عدم

قيام كنيسة بالتمهيدات المذكورة يجوز لناظر الداخلية بناء على طلب المجلس العمومي ان يحرمها من حقها في الانتخاب  
الناب الثالث — الوكيل — والنائب

« المادة الثالثة عشرة » — وكيل الطائفة يكون حتماً رئيساً للمجلس العمومي وعليه ان يتولى رئاسة جميع الجلسات ونائب الوكيل يكون كذلك عضواً بالمجلس العمومي

« المادة الرابعة عشرة » — يقوم النائب مقام الوكيل في اعماله في حالة موته او تعينه او انفصاله عن وظيفته او عدم قدرته على تأديتها

« المادة الخامسة عشرة » — ينتخب الوكيل والنائب بمعرفة مجلس العمومي لثماني سنوات ويجوز اعادة انتخابهما ويكون اختيارهما من بين اعضاء المجلس او من الخارج ويستمران على تأدية وظائفهما لحين التصديق على انتخابات الخلف

ولا يجوز انتخاب احد وكيل او نائباً الا اذا كان حائزاً للشروط المقررة للتعين بصفة عضو بالمجلس العمومي ويصدق على هذا الانتخاب من ناظر الداخلية

( المادة السادسة عشرة ) اذا انتخب أحد اعضاء المجلس العمومي وكليلاً او نائباً فيكون تعيين خلقه بالمجلس بنفس الطريقة المتبعة عند حصول خلو بسبب عرضي

( المادة السابعة عشرة ) يمزّل ناظر الداخلية الوكيل او النائب اذا

ترأى له ذلك بناء على طلب المجلس العمومي لانه فقد الشروط التي تؤهله  
لمعضوية المجلس او لانه أصبح غير كفؤ لتأدية وظيفته

( المادة الثامنة عشرة ) اذا خلت وظيفة الوكيل او النائب لاي  
سبب غير انقضاء المدة فينتخب المجلس العمومي خلفاً له حائزاً للشروط  
المقررة مع التصديق على هذا الانتخاب من ناظر الداخلية ويبقى هذا  
الخلف الى ان تنقضي المدة التي كان معيناً لها الوكيل او النائب

### الباب الرابع

فبا للمجلس العمومي وما عليه من الواجبات

﴿ المادة التاسعة عشرة ﴾ يختص المجلس العمومي بمنح عنوان  
{ كنيسة انجيلية } لكل هيئة دينية مكونة لكنيسة انجيلية بالمعنى الوارد في  
المادة الاولى ومؤلفة من اعضاء ومتشيعين يكون البعض منهم على  
الاقل وطنيين

ويراعي المجلس عند تقرير منح ذلك العنوان عدد الاعضاء او المتشيعين  
الوطنيين بالكنيسة كما انه يراعي حالة نظامها والمدة التي يحتمل استدامته فيها  
﴿ المادة العشرون ﴾ يختص المجلس العمومي ايضاً بمنح لقب انجيلي  
وطني لكل واحد من الرعايا العثمانيين التابعين لمذهب انجيلي من الديانة  
المسيحية المتوطنين او المقيمين عادة بالقطر المصري ولم يكويروا من الاعضاء  
او المتشيعين لكنيسة انجيلية معروفة رسمياً وداحلة في الترخيم الوارد في  
المادة الثانية من امرنا هذا

ويحدد المجلس سحلاً لتفيد اسماء جميع الاشخاص المعروفين رسمياً



بصفة انجيليين طبقاً لاحكام هذه المادة

( المادة الحادية والعشرون ) يختص المجلس العمومي بسماع وفصل جميع المسائل المتعلقة بإدارة الاوقاف الخيرية أو بالاحوال الشخصية التي تقع بين كنائس انجيلية أو بين انجيليين وطنيين وكذلك المسائل المتعلقة بهم فيما يتعلق بهذه المواد

على ان هذا الاختصاص لا يتناول اية مادة من المواد التي لا يمكن الفصل فيها الا باحضر اشخاص غير انجيليين وطنيين امام المجلس بصفة خصوم في الدوى ولا مسائل المواريت الخالية عن الوصية الا في حالة ما اذا قبل الخصوم التقاضي امام المجلس المذكور

( المادة الثانية والعشرون ) يتبع المجلس العمومي في مواد الاحوال الشخصية التي من اختصاصه النصوص القانونية المعمول بها في الكنائس المعروفة رسمياً بصفة كنائس انجيلية بموجب امرنا هذا ومع ذلك فانه لا يترتب على اي نص من هذه النصوص ولا اي حكم صادر بالطلاق من المجلس العمومي طبقاً لها الزام احد من القس بان يعقد زواج شخصين يكون لاحدهما زوج مطلق على قيد الحياة او الزام كنيسة غير التي يكون عقد الزواج بمقتضى المذاهب السبعة لهما بالاعتراف مثل هذا الزواج لغرض ديني محض

( المادة الثالثة والعشرون ) — التصريح بعقد اكمل الزواج بين الانجيليين الوطنيين يسوغ اعطاؤه معرفة المجلس العمومي اكل رتب كنيسة انجيلية لبس لها قسس مأدنون ناء على طلب هذه الكنيسة

\* ( المادة الرابعة والعشرون ) \* — يتخذ المجلس سجلا لمقود الزواج التي تحصل بين الانجليين الوطنيين ويضع القواعد اللازمة لارسال شهادات الزواج المتقتضي تسجيلها في السجل المذكور وتمطى في كل وقت ما يخصات من هذا السجل اسكل من يطلبها

نظير دفع رسوم نقرر بعد

\* ( المادة الخامسة والعشرون ) \* — يضع المجلس العمومي لائحة مختصة بسير الاعمال الداخلية وبالتمينات والمرتبات وواجبات العمال اللازمين لاشغال المجلس ويسوغ له من وقت لآخر ان يعدل تلك القواعد أو يلغيا أو يضيف اليها ما يرى اضافته

\* ( المادة السادسة والعشرون ) \* — يضع المجلس العمومي قواعد بشأن ا. ج را آت الواجب اتباعها والرسوم المتقتضي تحصيلها بسبب قيامه بالاعمال المخولة له بأمرنا هذا وبسوغ له من وقت لآخر ان يعدل تلك القواعد أو يلغيا أو يضيف اليها ما يرى اضافته

وكذلك يجوز له بالاخص بدون مساس بما له من الساطة العامة المخولة له بمقتضى هذه المادة ان يحيل اختصاصه على لجان مؤلفة من بعض اعضائه سواء كان في جهات مخصوصة أو لنوع مخصوص من القضايا وتكون هذه الاحالة بمقتضى لائحة يجوز له ان ننص فيها ان القرارات التي تصدر منها تكون قابلة أو غير قابلة للاستئناف امام المجلس العمومي بأجمعه

\* ( المادة السابعة والعشرون ) \* — كل لائحة وضعا للمجلس العمومي ثناء أدية وظائفه المخولة له بموجب امرنا هذا تعرض على ناظر الداخلية

للتصديق عليها

## الباب الخامس

### احكام ختامية

« المادة الثامنة والعشرون » -- الكنستان الآتي بيانها تعتبران بموجب أمرنا هذا كنبتين انجيليتين وهما الكنيسة المشيخية المتحدة المصرية والرسالة المولاندية في قلوب

« المادة التاسعة والعشرون » -- يبدأ المجلس العمومي في اعماله من التاريخ الذي يحدده ناظر الداخلية بحيث يكون هذا التاريخ قريباً بقدر الامكان من تاريخ انتخاب المندوبين الاولين في المجلس العمومي للكنائس الميمنة في المادة الثامنة من أمرنا هذا

« المادة الثلاثون » -- ينتخب المجلس العمومي في اجتماعه الاول وكيلًا ونائبًا يقيان في العمل لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٩ ويقوم النائب الحالي بوظيفة وكيل وبوظيفة نائب الى ان يصدق على الانتخاب المذكور « المادة الحادية والثلاثون » — القرارات التي تصدر من المجلس العمومي في مادة من المواد الداخلة في اختصاصاته المخولة له بموجب أمرنا هذا تنفذ بناء على طلبه بمعرفة جهة الادارة

« المادة الثانية والثلاثون » — على باطري الباطنة والحقاية تنفذ

أمرنا هذا كل فيما يخصه

صدر بصراي عابدين في ٢١ دي القمده سنة ١٣١٩ (أول مارس سنة ١٩٠٢)

## محررات رسميد

بامتيازات طائفة الارمن الكاثوليك

ترجمة التحريرات الصادرة من الباب العالي بتاريخ ٢١ شعبان سنة ١٣٠٨ و ١٩ مارس سنة ١٣٠٧ رومي الى المية السنية

لما كان من مقتضى القرارات المتخذة طبقاً لما صار اجراؤه من التدقيقات والمذاكرات فيما التمسته بطريـكـخانة الارمن من دوام المحافظة على امتيازاتها المذهبية

وتأييداً للمحافظة على تلك الامتيازات الحائزة لها البـطـريـكـخـانه المذكورة بمقتضى براآت عالية ان ، لدول فرمان البطريكية يقضي بعدم عزل ونفي من يكون حائزاً لصفة ( مرخص ) أو ( بسقبوس ) ما لم يصير الاستعلام من بطريك الطائفة عن صحة ما يتوقع من التـشـكـيـات في حقهم

فمن الآن فصاعداً تجري مما له كل مرخص وكل بسقبوس بحسب تلك الاصول المديـمة بحيث يستثنى منهم من يضبط بـجـريـمة مشهودة واذا دعت الحال لابقاف احد الرهبان ومحاكمته بسبب دين ( أي لاسباب حقوقية ) فيجري ابقافهم بالبطريـكـخـانه أو المرخصة خانه التي ينسبون اليها كما كان جارياً قديماً

أما القسيسون والرهبان الذين يلزم استنطاقهم ومحاكمتهم بالمحاكم العدلية باسباب أمور جزائية فبمقتضى تبليغ مدكرة الجلب أي ( علم الطلب ) التي

يلزم اصدارها من دوائر الاستنطاق والمحاكم اليهم بواسطة البطريكخانة  
ان كانوا بالاستانة وبواسطة المرخص خانة ان كانوا بالخارج بحيث تكون  
البطريكخانة والمرخص خانة مجبورة على تسليم الراهب المتهم للحكومة  
عقب استلام مذكرة الجلب

وان لم تؤد هذه المجبورية أو لم يفعل بها الراهب الصادر في حقه  
مذكرة الجلب فيصير الرجوع بالطبع لحكم القانون في احضاره

انما حين ثبوت التهمة عليهم وترتيب الجزاء في حقهم لا يوضعون في  
الحالات المعدة لجس وتوقيف سائر الناس بل يجب حجزهم في أودة تليق  
بشأنهم وصفتهم بدائرة الحكومة كغيرهم من مرعيي الخاطر

ومن تثبت عليه التهمة منهم وكانت من نوع الجنيحة أو الخيانة فسادام  
ان هذه الحالة لاتستدعي نزع صفته الروحانية فايترتب عليه من اجراء  
الجس ينبغي ان يمضيه بالبطركخانة أو المرخص خانة التي هو منسوب اليها  
واما اذا كانت الجريمة المسندة اليه في درجة الجناية فيصير وضعه بالاودة  
التي تخصص اليه بدائرة الحكومة حين تمام استنطاقه

وبعد ثبوت التهمة وتوقيع الحكم عليه واسباب صفته الروحانية منه فما  
ينرتب عليه من الجزاء القانوني يلزم ان يمضيه بالجس الامموني

واذا حدث ما يخل بالنظام والراحة فعلا يحبس من تلك الممالك  
الشاهانية ودعت الحال لاعلان الادارة العرفية به فلحين ماتسدفع  
الاحوال والاسباب الموجبة لذلك على المجلس الحربي انه في اثناء اجراء  
المحاكمات بلا استثناء في حق ارباب الجرائم بداخل تلك المملكة براعي

الاصول المسرودة اعلاه في حق من يصير توقيفه وحجسه من القسس والرهبان ثم حيث انه حاصل من الرهبان امتناع عن اداء اليمين مثل سائر الناس عند حضورهم للشهادة في الامور الجزائية وهذا الامتناع يحدث الاشكالات في امر المحاكم من عهد وضع اصول المحاكمات الجزائية الآن فالرهبان الذين يقتضي تحليفهم لا باب حقوقه أو دعاوي زائفة يصير معاملتهم على موجب الفقرة النظامية التي وضعت لهذا الامر بتحليفهم في البطرركخانة أو المرخص خانة التي ينتسبون اليها بالطابق على عوائدهم المذهبية

ولما كانت أمور النفقات المتولدة من مواد عقد الانكحة أو فسخه جار رؤيتها من القديم بالبطركخانة في الاستانة العلية أو بالمرخص خانة في الخارج فمع مراعاة هذه المعاملة القديمة بعد الآثار فانفرادات أو الاعلام التي تصدر بتقدير النفقات في البطرركخانة أو المرخص خانة كما انه معتاد رؤيتها بدوائر التنفيذ متى لم يكن هناك اعتراض ممن ينبغي تحصيل النفقة منهم فكذلك عند حصول المعارضة في حالة العجز عن الاداء بدعوى ان ما قدر من النفقة كان زائداً (الا وهي المسئلة الاشكائية الاصلية) بحال استماعها والتدقيق فيها على البطرركخانة

والفرار الاحيرة التي تصدر منها التدقيق وراء كان يعدل السابق أو التصديق عليه تعد نهائية ولا ينظر فيها لاي دعوى ولا اعتراض ويجري اللازم فيها بدوائر التنفيذ وتعطي عنها تعليمات للمحاكم العدلية ومعلومات للمحاكم الشرعية لتوفيق الحركة على الاصول الحارية في حق

سائر المديونين من هذا القيل

وحيث انه كان من الاصول الجارية قديماً ان يصير الاستسلام من البطريكخانة عن ارباب الموارث في دعاويهم التي تنظر لدى المحاكم الشرعية فن الان فصاعداً تراعي هذه الاحوال

ثم انه وان لم يتكلم بشيء الى الان في الصدقات الجارية اعطاءها من الناس برضاءهم لانشاء وتمرير وادارة المعابد والمكاتب وجميع المؤسسات المخصوصة بالطائفة لكن بما ان طبع تذاكر بهذه الوسيلة بلا رخص واخذ نقود من الاهالي ينافي الاصول المتخذة من طرف الحكومة السنية يعني ان من اللازم وقوف الحكومة على ما يجلب ويستحصل عليه من النقود بهذه الوسيلة من الاهالي فتى اراد رؤساء طائفة الارمن الروحانية جمع نقود من افراد الطائفة بموجب تذاكر مطبوعة لانشاء أو تمرير أو ادارة أي نوع من المؤسسات الخيرية يلزمهم بيان اسبابها وتعيين مقدارها للحكومة السنية واستدعاء رخصة منها مثل سائر رؤساء الطوائف وحينئذ تعطى لهم المساعدة اللازمة

وبما ان المادة السادسة والاربعين المتعلقة بوظائف قومسيون التأسيسات من نظام نامة البطريكخانة مصرح بها عدم امكان انشاء أو تمرير كنيسة أو مكتب أو ما يماثل ذلك من الاماكن المذهبية في دار السعادة وحواليها ما لم يكن بمعرفة ذلك القومسيون ورضاء المجلس الجسماني ومندرج فقرات مخصوصة بفرمان الاصلاحات العالي الصادر في سنة الف ومائتين واثنين وسبعين هجرية قاضية بان البطارقة ( و. و. بوليدي )

الطوائف يستأذنون من الباب العالي عما يقتضي انشاؤه مجدداً من الكنائس .  
والاستباليات والمسكاتب والمدافن ومتى لم توجد موانع ملكية يسمح لهم  
بالرخص السنية وعلى هذا حصلت المساعدة في مستدعيات المرخصين  
الموجودين بالولايات الشاهانية خصوصاً ما كان منها تابعاً لدائرة (بطريكية)  
القدس الشريف ( وفوتوغيكوسية ) سيس واختار الروحانية فمع مراعاة  
هذه القاعدة بمد الان ايضاً بصير الاستفسار من البطريكخانة عن مطالعتها  
عند وقوع استدعاءات من هذا القبيل من افراد الطوائف الموجودين  
بالمحلات المنسوبة لبطريكية دار السعادة وعلى مقتضى جواب البطريكية  
تجري المعاملة اللازمة

وقد استنسب ذلك بمجلس الوكلاء المخصوص وبالاستئذان عنه  
صدرت الارادة السنية الشاهانية به وصار تبليغ بطريكخانة الارمن بالقرارات  
المبحوث عنها من طرف نظارة العدلية والمذاهب الجليلة كما قد اعطيت  
معلومات بها لمن يلزم وهذا لدولتكم لاستعمال اسباب الاعتناء باجراء  
المعاملات المتعاقبة بالحق والمشروحة بولايتكم الجليلة ومحققاتها توفيقاً للقرارات  
المرقومة افندم

الفرمان المهابوني

المصدر من الباب العالي اطراف الارمن الكاثوليك في وحس سنة ١٢٤٦ هجرية

( ١٨٣٠ ملامه )

حببت ان الرعايا الكاثوليك انهم الديسين النابيين لانا العالي ( حله  
الله ملكه ) ليس لهم مطران خاص بهم وقد ترتب على ذلك خضوعهم



من زمن مديد لسلطة وادارة بظارقة اليونان والارمن (من طائفة الخوارج) مع ان المذاهب الخاصة بهؤلاء الاخيرين مغيرة لمذاهب الكاثوليك وانهم لا يستطيعون نادية واجباتهم الدينية تماماً ومضطرون والحالة هذه أن يحولوا وجوههم شطر الكنائس الافرنجية وملتزمون للاتجاه الى الاجانب سواء لعقد زواجهم أو للأعمال الدينية الاخرى مع ما في هذه الحالة من الذل والامتهان لهم فبالنسبة لهاته الحالة المؤكدة والمعروفة لدينا ولكون الكاثوليك المذكورين هم من زمن مديد من ضمن الخاصين من رعايا بابنا العالي وقد احتموا بظل وعدالة شوكتنا السلطانية وحيث انه من جهة اخرى يجب على حكومتنا مديد المعاونة والمساعدة لراحة وارضاء رعايانا بايجاد كنيسة خاصة بهم من الان فصاعداً حتى يتخلصوا بذلك من الامتهان الذي ياحتمهم من التسفل على الكنائس الافرنجية فانهذه الاسباب قد منحت في ٢٧ رجب من السنة الجارية أي سنة ١٢٤٦ طبعاً لهذا الخط الشريف العالي اسقفية جميع الكاثوليك القاطنين بالارستانه وبأنحاء المملكة العثمانية الى حامل هذه البراءة العالية الشأن السامية المقام أحد رعايانا عن الاباء والابناء الذي انتخبه ابناء ملته لهذه المهمة صفوة الامة المسيحية ونمذجها اغوب ابن مانيل (ختم الله له بخاتمة السعادة) على شرط ان يدفع مقدماً للخزينة الشاهانية مبلغ خمسين الف سفرينه وان يقوم بتوريد مبلغ سنوي قدره ثلاثمائة وثمانية وثلاثون الف سفرينه الى الميري في آخر كل سنة فلهذا الغرض وطبقاً للشروط المذكورة آتفاً قد اصدرنا هذه

البراءة السلطانية وأمرنا غير ذلك بما يأتي

انه ابتداء من هذا اليوم يعرف رجال الدين كبيرهم وصغيرهم أغوب المذكور مطراناً عليهم وان يطيعوه في كل ماله مساس بحد هبهم وان لا يتعرض له احد في سلطته فله ان يعزل رجال الدين طبقاً للقواعد المقررة بالكنيسة وليس لاحد المعارضة أو التداخل عند تعيين أحدهم محل آخر وما دام المطران لم يخل بشرفه لا يكون ثمت داع الاشتغال بأمر عزله أو ابقائه ولا يجوز لرجال الدين عقد زواج مخالف للأصول بدون اذن من المطران أو تداخله فاذا فرت اشي من بيت زوجها وكانت من رعايا الدولة أو اذا طلق احد الرعايا زوجته وتزوج بغيرها فليس لاحد التداخل في هاته الاحوال غير احد مندوبي المطران ومتى قرر المطران عقد زواج أو حكم بفسخه أو اصدر قراراً بناء على اتفاق الطرفين بأنهاء الدعاوي التي تنشأ بين اثنين من الرعايا أو بذل ما في جهده لحل المتداعيين الى الصالح كما اذا حلفهما اليمين المعتاد حلقها في الكنيسة فليس لاحد من الفضاة أن يتداخل أو يمنعه بأي طريقة كانت او يفرض عليهم أي غرامة وعند ما يقرر تسليم تركة رجال الدين الذين يتوفون وليس لهم وارث الى الميري فليس لقسامي بيت المال ومأموري القضاء الآخرين ان يحدثوا عقبات . ووصايا الكاثوليك ذكوراً كانوا أو أنثاء كذا وصايا المطران التي تعمل لصالح فقراء كنيستهم تصير مقبولة ونافذة المفعول حسب رغبة اربابها وليس لاي شخص كان ان يمس حرية سير رجال الدين المتدينين من قبل المطران لادارة اعيان الكاثوليك والقيام بهمها وعلى العموم كل ماله

ارتباط ومساس بالمطران من نحو عصاه وركائبه واتباعه وملابسه وما يزين به وحصول كرومه المخصصة له وكل ما يحمل الى منزله بقصد تناوله كالبيذ الخارج من المعصرة والعسل والزيت فليس لاحد ان يأتي بأي اهانة أو يضع أي عقبة في سبيل ذلك ولا يجوز تحصيل أي جزية أو ضرائب غير عادية من الاشخاص العشرة الذين هم في خدمته الخصوصية والمنوطين بأعماله العديدة مع الباب العالي واذا رفع اشخاص من سيء النية دعوى على المطران فتقدم الى دائرتنا الاولى للعرائض ولا تسمع في غير ذلك وكذلك الاعيان الاكاريكية من أي نوع كانت كالبساتين والكروم الخ... والوصايا الخيرية المخصصة فقط للكنيسة اذا انتقل أحد من رجال الدين من محل الى آخر بدون اذن المطران وارتكب مفساد فللمطران وحده الحق في هذه الحالة في منعه أو معاقبته وليس لبطارقة اليونان والارمن أو لمندوبيهم أو لأي شخص كان ان يزعم أو يكدر بأي طريقة وفي أي حالة الكاثوليك عند قيامهم بامور دينهم أو ان يضر بصالحهم أو اعمالهم الاخرى.

فليكن ذلك في علمك على الوجه المندم وفق كل ائمة هذه الرئاسة العالية الشأن السامية المقام

تحريراً بالاستانة المحمية في اليوم السابع والعشرين من شهر

رجب سنة ١٢٤٦ الموافق ١٦ يناير سنة ١٨٣٠

## الفرمان الهمايوني

الصادر في ٢٢ شعبان سنة ١٢٩٦ الموافق ١١ اغسطس ١٨٧٩ لبطريق الارمن  
الاسكاوليك بتعين مرخص لطائفته في القطر المصري  
(حكم البراءة الشريفة المالية الشأن السامية المقام السلطانية  
وعلامي الفراء الظاهرة أعز موقع من خاقاني بالديها هوانه)

تقدمت افادة من طرف نظارة المذاهب الجليلة تتضمن ان نطون  
يسدروس حسون افندي بطريق الكاؤوليك في الاستانة وتوابها قد  
استدعى بناء على لزوم تعيين مرخص لاجراء امور مذهب طائفة الارمن  
الاسكاوليك سكان القطر المصري وبناء على اقتدار حامل براءتي هذه  
السلطانية السر بسقبوس بوغوص صباغيان على ادارة ورؤية الامور  
المرخصة ان توجه المرخصة الى السر بسقبوس المومي اليه وتدرج  
شروطها وتمطى بيده براءتي العالية الشأن ولدى مطالعة الكيفية في مجلس  
وكلائي الخصاص استنوب واستصوب اجراء مأمورية المرخص المومي  
اليه فرفع ذلك الى مقامي السلطاني ولدى الاستئذان صدرت ارادتي  
الملوكية باجراء مقتضاه وبموجب ذلك اعطيت برأتي هذه السلطانية مدرجة  
فيها الشروط الآتية الذكر وأمرت ان يجري السر بسقبوس بوغوص  
صباغيان المومي اليه اداره مرخصة كائوايك بلاد مصر المذكورة

وتوابعها وان كهنة الارمن الكاثوليك وجميع طائفة الكاثوليك الموجودين في المحلات التابعة لمرخصيته يعرفون المومي اليه مرخصاً عليهم ويخبرونه في امورهم المتعلقة بمرخصيته وان يطعموه وينشادوا له في كل وجه وان لا تجري ممانعة من أحد عند عزله ونصبه الكهنة والرهبان المستحقين العزل والنصب في المحلات التابعة لمرخصيته وان لا يتعرض أحد للمرخص المومي اليه والكهنة في اجرائهم أمور مذهبهم في بيوتهم ومسكنهم بحرية وما يتفرع عنها من الاعمال . وان لا يمانعهم أحد في الكنائس والاديار والمعابد التي تحت يدهم وتصرفهم منذ القديم أو في دفن موتاهم بحسب الاصول المعتادة عندهم أو في بقية الامور الدينية التي يجرونها وان لا يفحص أحد ويفتش الكنائس والاديار المختصة بالطائفة المذكورة بدون أمر شريف ولا يمنعهم أحد من تعميمها وترميمها الذي يجري بحسب وضعها القديم وبحسب الاصول وان العرائض والمراسلات القديمة المختصة بكنائسهم لا تعطى لاحد آخر . ولا يتعرض أحد لامتعة الكنائس ولا الاديار بوسيلة دين لاخر وان لا تؤخذ ولا تقبض على سبيل الرهن . وعلى الفرض انها اذا اخذت بواسطة ما ترد بعرفة الشرع وتسلم الي محلاتها . ومتى اراد أحد من الطائفة المرقومة ان يعقد زواجا أو يفسخ زواجا بحسب مقتضى مذهبهم يجري ذلك بعرفة المرخص المومي اليه أو وكلائه الذين يعينهم ولا تصير مداخلة من طرف أحد غيرهم ولا يتداخل أحد عندما يجري التأديبات اللازمة بحق الكهنة ووكلائهم الذين يعقدون زواجا خلافاً لمذهبهم بدون إذن ومعرفة المرخص

المومى اليه ووكلائه . وحيثما تقع منازعة بين اثنين من المسيحيين بخصوص عقد زواج أو فسخ زواج أو امر آخر مما يتعلق بمذهبهم فلا احد من القضاة والنواب يعارض المرخص المومى اليه او وكلاءه متى حقق عن المنازعة واصلاح ما بينهما وعند ما يحلفهم يميناً بحسب مذهبهم ويحرمهم من كنائسهم<sup>١</sup> ويمنعهم فلا يصير معارضة من طرف احد القضاة او النواب ولما كان طلاق امرأة وتزوج امرأة على امرأة مخالفاً لمذهب الامة المذكورة فلا تعطى رخصة لمثل ذلك بل متى وقع امر كهذا يخالف المذهب فليجر التأديب بحسب المقتضى وانه لما كان دخول من يتزوج على خلاف امورهم الدينية الى كنائسهم . ما يراى لمذهبهم فعلى القضاة والنواب وسائر الضباط ان لا يجبروا ولا يكفوا الكهنة دفن من يموتون على هذه الحالة وكل ما يوصي به المرخصون والاساقفة والرهبان والقسوس وسواهم بموجب مذهبهم الى كنائسهم والى بيوت وقف مدارسهم وبطاركتهم من نقود وسائر الاشياء فتكون وصيتهم نافذة ومقبولة . وبقى ما توفا فلا يصير تعرض بذلك من طرف ورثتهم واذا وقعت مداخلة يصير استماعها في الشرع بحسب مذهبهم وقواعد دياتهم بشهود كاثوليك من هنتهم وتخلص من ورثتهم ومن مات من المرخصين والحوارنة والقسوس والرهبان والراهبات المدعوات (مايرابنت) فكل ما لهم من نقود وخيول واشياء غير ذلك يأخذها المرخص المومى اليه بالوكالة عن البطريرك فلا يتداخل فيها وقتئذ احد من بيت المال والقسامين والمتولين والحاصلين وسواهم ومن كان لهم ورثة فلا يصير وضع اليد على نقودهم واموالهم وممتلكاتهم ومن

الخوارنة والقسوس من فعل وسار على خلاف مذهبهم وأدبه المرخص المومى اليه بمقتضى مذهبهم وحلق شعره وعزله وأخرجه من الخوارنة والرهبة واعطى كنيسة الى آخر فلا يسوغ لاحد منع المرخص عن ذلك ولا لتعيين قسوس عوضا عن القسوس الذين صار اخراجهم بمقتضى مذهبهم واذا ظهر للمرخص المومى اليه وكهنته ووكلائه ورجاله دعوى أية كانت تتعلق بالشرع الشريف فلا تسمع بمحل خارج عن الاستانة ومن كان من القسوس لا كنيسة له ولا نذر ويطوف في المحلات ويجري فساداً خلافاً لدين امته من الكاثوليك الحقيقي يطن أمرهم للبطريركية ليجري تأديبهم اللازم بموجب قانون الجزاء والكروم والبساتين والاراضي والحقول والطواحين ومحلات الشمع المختصة بكنائسهم واديارهم المستقلة لهم لا يجري تعرض ولا مداخلة فيها ولا يصير معارضة للبيوت والدكاكين والاموال والاشجار المثمرة والغير المثمرة والمواشي الموقوفة على كنائسهم وكل ما كانت تؤديه طائفة الكاثوليك منذ القديم من الرسوم الاميرية ودرام الصندوق ورسوم ومصارفات البطريركيات وعائدات البطريركية يصير تأديتها كما كانت من دون تردد ولا مخالفة واذا أخذ أحد من وكلاء الكنائس والاديار شيئاً من الرسوم الاميرية ومن واردات البطريرك واصله فلا يندخل أحد لمع رؤية محاسبته واخذ الضمانة عليه ولا يطلب في الاساكل حرك ولا باج على الاشياء المختصة بالمرخص المومى اليه وبالمطارين ولا على الاشياء المخصوصة بكنائسهم والذي من طائفة الكاثوليك يطلب الدحول في الاسلام بلا غرض ولا عوض فالبطبع

يكون سالماً من المداخلة المذهبية ولكن لا يجبر ولا يكلف أحد على الدخول في الاسلام من الذين لا يقبلون برضاهم واذا لزم حبس احد كهنة الكاثوليك باذن الشرع والمرخص المومى اليه حبسه عنده فلا يحبس من طرف آخر ومتى اتهم احد من كهنة الكاثوليك بجناية يجب توقيفه واجراء استنطاقه ومحاكمته وحين تثبت عليه التهمة فبعد ان تنزع عنه صفته الروحانية من طرف المرخص المومى اليه يجري بحقه الجزاء الذي يترتب عليه قانونياً ويحبس في حبس الحكومة ولا يصير تعرض للملابس المرخص المومى اليه ولا الى الخيول التي يركبها هو ورجاله والبيوت التي يسكنونها لا تؤخذ باغتصاب منزلاً للعساكر والمرخص المومى اليه يضبط المرخصة المذكورة ويتصرف بها بحسب شروطها القديمة فلا يتعرض لامورها وخصوصياتها أحد بوجه من الوجوه  
تحريراً في اليوم الثاني والعشرين من شهر شعبان المعظم سنة ستة وتسعين ومائتين وألف

## الامر العالي

بانشاء مجلس ملي لطائفة الارمن الكاثوليك

نحو ١٠ دوي مصر

بعد الاطلاع على التفرمان الهمايوني الصادر من الباب العالي لمطران الارمن الكاثوليك بالا . انه تاريخ ٢٧ رجب سنة ١٢٤٦ ( ٦ يناير



سنة ١٨٣٠)

وبعد الاطلاع على الفرمان الهمايوني الصادر من الباب العالي لبطريك  
الارمن الكاثوليك بالقطر المصري بتاريخ ٢٢ شعبان سنة ١٢٩٦ (١١  
اغسطس سنة ١٨٧٠)

وبعد الاطلاع على المريضة المقدمة من اعباز طائفة الارمن الكاثوليك  
بالقطر المصري بالاتحاد مع مطرانهم  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية والحفانية وموافقة رأي  
مجلس النظار

وبعد أخذ رأي مجلس شورى الزوايين أمرنا بما هو آت  
﴿ المادة الاولى ﴾ تصدق على القانون النظامي لطائفة الارمن  
الكاثوليك بالقطر المصري المالحق بأمرنا هذا  
﴿ المادة الثانية ﴾ على ناظر الداخلية والحفانية تنفيذ أمرنا هذا  
كل منهما فيما يخصه

## لائحة المجلس الملي

لطائفة الارمن الكاثوليك بمصر

الفصل الاول

في شكل مجلس الادارة

﴿ المادة الاولى -- ينشكّل بكل من مدينتي القاهرة والاسكندرية مجلس

ادارة لطائفة الارمن الكاثوليك مؤلف من عشرة اعضاء تسعة منهم علمانيون واحد من الاكليركيين فجلس القاهرة يرأسه المطران او من ينوب عنه وجلس الاسكندرية يرأسه النائب أو من ينوب عنه

﴿ المادة الثانية ﴾ — الاعضاء العلمانيون لمجلس القاهرة ينتخبون باكثرية الاصوات بين ذوات ومعتبري الطائفة بالقاهرة واعضاء مجلس ادارة الاسكندرية العلمانيون ينتخبون كذلك بين ذوات ومعتبري الطائفة بالاسكندرية ويكون الانتخاب بالجمعية العامة التي تنعقد في كل من المدينتين المذكورتين طبقاً للمادة ٢٢ من هذا لمدة ثلاث سنوات مع جواز اعادة انتخابهم اما العضو الاكليريكي اللازم لمجلس القاهرة فيعينه المطران والعضو الاكليريكي اللازم لمجلس الاسكندرية يعينه المطران ايضاً بناء على طلب النائب وهذا التعيين يكون لمدة ثلاث سنوات مع جواز تثبيتهما بعد هذه المدة

﴿ المادة الثالثة ﴾ لا يجوز انتخاب احد بصفة عضو في مجلس الادارة الا اذا كان حائزاً للشروط المبينة في المادة ٢٥ التي تؤهله لان يكون عضواً بالجمعية العامة ويجب ان يكون سن الاعضاء ٢٥ سنة على الاقل

﴿ المادة الرابعة ﴾ اذا خلت وظيفة احد الاعضاء العلمانيين فينتخب خلفاً له احد المرشحين الذين لم يجر انتخابهم ممن حازوا اكثرية الاصوات وقت الانتخاب ويبقى هذا الخلف الى ان تنقضي المدة التي كانت معنا لها سلفه

﴿ المادة الخامسة ﴾ ينتخب مجلس الادارة وكيله من اعضاءه العلمانيين وهذا الوكيل يترأس على المجلس وعلى اللجان المنوه عنها في المادتين السابعة والثامنة وذلك في غياب المطران والنائب العام بالقاهرة أو النائب بالاسكندرية أو من ينوب عنهم بصفة رسمية

﴿ المادة السادسة ﴾ لكي تكون قرارات المجلس قانونية يجب ان يحضر بالذاكرة ستة اعضاء على الاقل بما فيهم الرئيس وتصدر القرارات بأغلبية الاصوات واذا انقسمت هذه الاصوات الى قسمين متوازيين فتكون الارجحية للقسم الذي ينحاز له الرئيس ويمضي اتباع هذه الاحكام في اللجان المنصوص عنها بالمادتين السابعة والثامنة

﴿ المادة السابعة ﴾ كل من مجلسي القاهرة والاسكندرية يعين سنوياً من اعضاءه لجنة مركبة من خمسة اعضاء تفصل في المسائل المنوه عنها بالمادة السادسة عشرة فلجنة القاهرة يترأس عليها النائب العام ولجنة الاسكندرية يترأس عليها النائب او من ينوب عنها ولا تعتبر قرارات هاتين اللجنتين قانونية الا اذا كانت حاضراً (بالمذاكرة) ثلاثة اعضاء على الاقل

﴿ المادة الثامنة ﴾ يتحد في كل عام مجلسا القاهرة والاسكندرية لانتخابا لجنة يكون من اختصاصها الفصل بصفة استثنائية في القرارات التي تصدر من لجنتي اول درجة فهذه اللجنة يترأس عليها المطران او من ينوب عنه وتكون مؤلفة من ثمانية اعضاء يختارون من بين اعضاء مجلسي القاهرة والاسكندرية او من الخارج اذا احتاج الحال لذلك بحيث يكون لهؤلاء

معلومات اوخبرة خصوصية بالمواد الشرعية التي يحال على اللجنة الفصل فيها  
 وقرارات لجنة الاستئناف هذه لا تكون قانونية الا اذا كان حاضراً  
 بالمذاكرة خمسة اعضاء على الاقل

﴿ المادة التاسعة ﴾ يلتزم مجلس القاهرة بدار البطريكخانة ومجلس  
 الاسكندرية بدار النيابة كلما اقتضى ذلك حسن سير مصالح الطائفة وانما  
 يصير الثأبها بدون اعلان مرة في كل شهر على الاقل في اليوم والساعة  
 اللذين تعينهما هذه المجالس

﴿ المادة العاشرة ﴾ كافة الانتخابات والتعيينات المنصوص عنها  
 بالمواد السابقة تعرض على نظارة الداخلية للتصديق عليها  
 \* ( المادة الحادية عشرة ) \* يستمر الاعضاء على تأدية وظائفهم لحين  
 التصديق على انتخاب الخلف

### الفصل الثاني

في اختصاصات وواجبات المجلس

\* ( المادة الثانية عشرة ) \* يباشر المجلس جرد كافة ممتلكات  
 الطائفة من عقارات ومنقولات مما يختص بالكناش والاديرة والمدارس  
 والمستشفيات والجمعيات الخيرية الخ الخ

وهذا الجرد يشتمل ايضاً كافة مستندات الملكية وكل ما كان من  
 حقوق الطائفة ويجب ان يكون مستوفي العمل ويجري تعديله في كل  
 سنة اذا اقتضى الحال ذلك

\* ( المادة الثالثة عشرة ) \* يتخذ المجلس كافة الطرق الضرورية لحسن

ادارة الممتلكات المذكورة ويصدر قراراته بشأن المشتريات والمبيعات والمبادلات والايجارات والابنية والترميمات الخ

\* (المادة الرابعة عشرة) \* يهتم المجلس بان يكون العمل بناية الانتظام بسجلات المعمودية والزواج والدفن المختصة بكل كنيسة \* (المادة الخامسة عشرة) \* يعين المجلس الرسم السنوي الذي ياتزم بدفعه للبطريكة خانة أو للنيابة كل ارمني كاثوليكي وطني ليكون له حق الاشتراك بجمعيات الطائفة العمومية وهذا الرسم لا يمكن بأي حال من الاحوال ان يتجاوز الخمسين قرشاً

\* (المادة السادسة عشرة) \* تختص اللجان المنوه عنها في المادتين السابعة والثامنة بفصل جميع المسائل المتعلقة بادارة الاوقاف الخيرية أو بالاحوال الشخصية التي تقع بين الارمن الكاثوليك الوطنيين وكذلك المسائل المختصة بهم فيما يتعلق بهذه المواد علي ان هذا الاختصاص لا يتناول أي مادة من المواد التي لا يمكن الفصل فيها الا باحضار اشخاص تابعين لطوائف اخرى امام اللجنة بصفة خصوم في الدعوى ولا مسائل الموارث الخالية عن الوصية الا في حالة ما اذا قبل الخصم امام اللجنة المذكورة \* (المادة السابعة عشرة) \* يضع المجلس لأئمة مختصة بسير الاعمال

الداخلية وبال تعيينات والمرتبات وواجبات وتأديب العمال والموظفين \* (المادة الثامنة عشرة) \* يضع المجلس لأئمة بشأن الاجراءات الواجب اتباعها وتعمير الرسوم المتقضي تحصيلها بسبب فنامه بالاعمال المخولة له بهذا القانون

﴿ المادة التاسعة عشرة ﴾ هاتان اللامتحان والتعريف تعرض على  
نظارة الداخلية للتصديق عليها وكذلك كل تعديل يضاف اليها فيما بعد  
﴿ المادة العشرون ﴾ القرارات التي تصدر من لجان الاحوال  
الشخصية في مادة من المواد الداخلة في اختصاصاتها المخولة لها بهذا  
القانون تبلغ وتنفذ بالطرق الادارية بناء على طلب اصحاب الشأن  
وتحت مسؤوليتهم

### الفصل الثالث

#### في الجمعيات العمومية

﴿ المادة الحادية والعشرون ﴾ — تلتئم بكل سنة جمعية عمومية من  
أعضاء طائفة الارمن الكاثوليك فالاعضاء المقيدة اسمائهم في البطريركخانة  
بالقاهرة يجتمعون فيها تحت رئاسة المطران أو من ينوب عنه يوم الاحد  
الثاني من شهر فبراير الساعة ١٠ صباحاً اما الاعضاء المقيدة اسمائهم في  
النيابة بالاسكندرية فيجتمعون فيها تحت رئاسة النائب أو من ينوب عنه  
يوم الاحد الثالث من شهر يناير الساعة ١٠ صباحاً والغرض من هذا  
الاجتماع هو

اولاً — سماع تلاوة التقرير عن ادارة السنة الماضية وفحص حساباتها  
والتصديق عليها

ثانياً — المذاكرة في كل المسائل او الاقتراحات التي تهم الطائفة  
اما اصوات الانتخاب عن قسم الاسكندرية فتقدم اقسام القاهرة  
الذي يختص به تقرير نتيجة الانتخابات نهائياً

(المادة الثانية والعشرون) — كل من قسم القاهرة والاسكندرية ينتخب الاعضاء اللازمين لمجلس ادارته ويجوز لكل منها المذاكرة في كل المسائل والاقتراحات التي تهمة بنوع خصوصي

(المادة الثالثة والعشرون) — تعمل الميزانية السنوية باتفاق مجلسي ادارة الطائفة وبعد اجتماعهما مرة او اكثر اذا لزم الحال لذلك ويجب تقريرها قبل ٣١ ديسمبر ليتسنى لكل اعضاء الطائفة الذين لهم حق الاجتماع بالجمعية العمومية ان يطلعوا عليها سواء كان بمركز البطر كخانة او بدار النيابة بالاسكندرية

«المادة الرابعة والعشرون» — لكل من مجلسي ادارة القاهرة والاسكندرية ان يستدعي اعضاء الطائفة لجمعيات عمومية غير اعتيادية كلما اقتضت ذلك مصلحة الطائفة وبهذه الحالة يجب ان تبوضح جلياً المواد المترا آى لزوم البحث فيها

«المادة الخامسة والعشرون» — لا يحق لاحد الدخول بالجمعيات العمومية الا اذا كان حائزاً للشروط الآتية

اولا ان يكون ارمنياً كاثوليكياً من رعايا الحكومة المحلية بالغا من العمر واحداً وعشرين سنة على الاقل

ثانياً — يجب ان يكون اسمه مقيداً بدفاتر البطر كخانة او النيابة من مدة سنتين على الاقل واما عن السنتين الاولين التابعتين، اصابور هذا القانون فيكتفي الحال بان يكون اسمه مقيداً بالدفاتر المذكورة

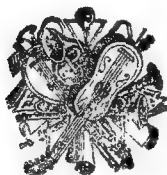
ثالثاً — ان يدفع الرسم السوي المصوص عنه في بند ١٥

رابعاً — ان لا يكون حكم عليه مطلقاً بسبب جنابة أو جنحة مما  
يخل بشرفه

خامساً — ان لا يكون محجوراً عليه او مفلساً

في المادة السادسة والعشرون — لا تكون مداولة الجمعية العمومية  
قانونية الا اذا اجتمع فيها على الاقل سواء كان شخصياً او بطريق  
الاستنابة ثلثا الاعضاء الواردة اسمائهم بدفتر البطر كخانة او النيابة ممن  
توفرت فيهم الصفات المنصوص عنها بالمادة السابقة واذا لم يتحصل بالاجتماع  
الاول على العدد المذكور فيياشر بعمل اجتماع ثان وما يصدر من القرارات  
في هذا الاجتماع الاخير يكون قانونياً مهما بلغ عدد الاعضاء الحاضرين

( المادة السابعة والعشرون ) — اعضاء الطائفة الذين لهم حق للانتخاب  
وغير متيسر لهم الحضور شخصياً في الجمعيات العمومية سواء كان بالنظر  
لاقامتهم خارجاً عن القاهرة أو عن الاسكندرية أو لاي سبب آخر  
يجوز لهم ان ينتدبوا عضواً آخر من ابناء الطائفة بدلا عنهم ويخولوا له  
حقوقهم لهذا الغرض بواسطة افادة ترسل منهم للرئيس





# محركات رسمية

## بامتيازات طائفة الروم الارثوذكس

ترجمة التحريرات الصادرة من النائب العالي بتاريخ ٢٣ جمادى الاخر سنة ١٣٠٨  
و ٢٢ كانون ثان سنة ١٣٠٦

انه بناء على التقارير التي قدمتها بطريكة خانة الروم باستدعاء دوام حفظ  
امتيازاتها القديمة المذهبية في شأن النفقة و ( تراخومه ) المهر المتولدة من  
عقد وفسخ النكاح ودعوى الجهاز بقصد اجراء القرارات التي تصدر من  
البطريكة خانة كما كان وفي مادة الوصاية واصول تفتيش مكاتب الروم وفي  
أمر تحليف الرهبان وفي توقيفهم ومحاكمتهم بناء على الامور الجزائية  
فتطبيقا لما صار تباينه للبطريكة خانة بتاريخ مختلفة بواسطة نظارة المدلية  
والمذاهب الجليلة توفيقاً لما جرى مقدماً ومؤخراً من التدقيقات والمذاكرات  
في هذه الامور وتأيداً لحفظ امتيازات البطريكة خانة المذكورة الحائزة  
لها بموجب برآءات عالبة بقتضي مراعاة المصلحة القديمة في رؤية دعاوي النفقة  
والتراخومه المتولدة من مواد عقد النكاح وفسخه ودعاوي الجهاز  
بالبطريكة خانة متى كانت بالاستانة العلية وبالمتره بوليدي خانة متى كانت بالخارج  
وكما انه كان جار تنفيذ القرارات والاعلانات الصادرة من البطريكة خانة  
بالاستانة ومن المتره بوليدي خانة بالخارج في أمر تقدير النفقات بدوائر الاجراء  
متى لم يقع اعتراض من الذين سيصير تحصيل النفقة منهم فمن الان فصاعداً

يحال على البطريكخانة سماع وتدقيق الاعتراضات التي تقع من المقدر عليهم النفقات من جهة زيادتها أو محجزهم عن ادائها ( المسألة التي عليها مدار الشكوى ) وما تصدره البطريكخانة بناء على ذلك بعد التدقيق في القرارات النهائية تعديلاً أو تصديقاً تصير المبادرة إلى اجرائه من دوائر الاجراء وبحسب الاصول الجارية في حق سائر المديونين فلا يلزم اخذ مصاريف للتعيش من الطرف الآخر لمن يقتضي حبسه في أثناء اجراء القرارات النهائية التي تصدر في شأن النفقة

أما مسألة الوصاية فهذه مع كونها من الامور الحقوقية ولما كان امر تدقيق المنازعات المتعلقة بها وتسويتها مما يقتضي النظر فيه بمجلس البطريكخانة المختلط كما هو مقتضى احكام المادة الثالثة من نظامنامه البطريكخانة الفصل المختص بوظائف اعضاء المجلس المذكور الدائم فالوصاية التي تظهر بتركة من يعقب ورثة صفاراً أو كباراً من المسيحيين متى كانت مصدق عليها من البطريق أو المتربوليد أو البسقبوس تكون معتبرة بالحكمة ومع استثناء الاراضي الاميرية والاقواف فكل ما كانت مشتملة عليه من المال أو الملك بصير تركه للموصى له بها بلا وضع بد عليه وما يتوقع من المنازعات بين الورثة أو وصي الورثة الصفار في شأن الوصاية او فيما ينبعث عنها من جهة اعتبارها وعدمه فكما انه سعي ان ينظر ذلك في مجلس البطريكخانة المختلط بالاستانة العلية بمقتضى المادة الثالثة من نظامنامتها فكذلك ينظر في مجلس المتره بوايدخانة بالولايات وبصير تنفيذ الاعلامات التي تصدر من المجالس المذكورة بدوائر الاجراء لدى

الحكومة غير انه لما كان هذا الفرار عائداً على طائفة الروم الارثوذكس فاذا كان بعض الورثة منسوب اطائفة غير هذه أو كان من التبعة الاجنبية أو كانت الوصاية المصدق عليها شوية على وفء أو ارض من الاراضي الاميرية أو شيء متنازع فيه مع احد من تبعة الدولة العلية أو التبعة الاجنبية فالدعاوي المنبعثة من مثل هذه الوصاية يكون بالنظر فيها من خصائص محاكم الدولة العلية

ولما كانت دروس المكاتب وجداولها جارية تنظيمها أو التصديق عليها من البطريكخانات والمتره بوايد خانات وهي المصدقة ايضاً على الشهادات التي تكون بأيدي المعلمين والمعلمات فمن المقتضي معلومية الحكومة بها ولذلك يرى لزوم تفتيش التدريس بتلك المكاتب من طرف مفتشي المعارف أو مديريها واذا رؤي انه جار اعطاء دروس مضرة او وجد بالمكاتب معلمون او معلمات ليسوا حائزين شهادات فتصير المخبرة مع البطريكخانة أو المتره بوليدخانه من نظارة المعارف ان كان ذلك بالاستانة العلية ومن الحكومات المحلية ان كان ذلك بالخارج ويمنع تدريس مثل تلك الدروس كما بصير تبديل اوائلك المعلمين والمعلمات بغيرهم بواسطة البطرليكخانة أو المتره بوليدخانه

وحب ان امتناع الرهبان عن اداء التمين مثل سائر الناس من حصولهم للشهادة في الامير الخزاينة محدثاً في المكاتب في اممهم من عهد وضع اصول المحاكمات الخزاينة التي في الرهبان الذين يقتضي تحملهم لاسبابهم واداء نفوقه او مساوي من ائمة نصير ومعلمهم على وجه الفقرة













